

# تقرير الاستقرار المالي 2016

---

دائرة الاستقرار المالي

يأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2016 في ضوء جهود البنك المركزي الأردني المستمرة لتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي في المملكة وتوفير بيانات كافية عن كافة مناحي الاقتصاد والقطاع المالي في الأردن، وبموجب القانون المعدل لقانون البنك المركزي لسنة 2016؛ فقد تم توسيع أهداف البنك المركزي وذلك بالنص بشكل صريح على أن من أهداف البنك المركزي المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي. ويقصد بالاستقرار المالي تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحد من أي اختلالات هيكلية.

خلال عام 2016 استمر تحسن مستوى الاستقرار المالي في المملكة وذلك بالرغم من التحديات والمخاطر التي تفرزها الأوضاع السياسية والاقتصادية في دول الجوار وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والمالية في الأردن، وذلك بفضل السياسات الحكومية وسياسات البنك المركزي التي ساعدت على تقليل حدة آثار هذه التحديات. حيث يتمتع الأردن بقطاع مصرفي سليم ومتين قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية.

هذا، وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذا التقرير آخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف تعزيز أركان الاستقرار المالي في المملكة. علماً بأن التقرير منشور على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني [www.cbj.gov.jo](http://www.cbj.gov.jo).

#### المحافظ

د. زياد فريز



### الاستقرار المالي العالمي:

استمر تحسن الاستقرار المالي العالمي في نهاية عام 2016 بالمقارنة مع التطورات الموثقة في تقرير الاستقرار المالي العالمي لشهر تشرين أول من عام 2016 الصادر عن صندوق النقد الدولي. وقد أوضح الصندوق في تقريره لشهر نيسان من عام 2017 أن زخم النشاط الاقتصادي قد ازداد وسط أوضاع نقدية ومالية تيسيرية بشكل عام، وهو ما بعث الآمال في إنعاش الاقتصاد. حيث ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل فساعدت على زيادة أرباح البنوك وشركات التأمين. وتشير المكاسب المتحققة في كثير من أسعار الأصول إلى أن الآفاق المتوقعة أصبحت أكثر مدعاةً للتفاؤل. كما شهد الاقتصاد العالمي في عام 2016 تحسناً طفيفاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث بلغ 3.2% مقابل 3.1% في عام 2015. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تحسنه في عامي 2017 و 2018 ليبلغ 3.5% و 3.6% على التوالي.

### الاقتصاد الأردني:

بالنسبة للاقتصاد الأردني فقد واجه، ولا يزال يواجه، العديد من التحديات والمخاطر أهمها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار، ورغم ذلك فقد تحقق معدل نمو معتدل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2016 بنسبة 2.1% لكنه أقل من المقدر سابقاً والبالغ 3.2% وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تحسنه في عامي 2017 و 2018 ليبلغ 2.3% و 2.5% على التوالي.

### مؤشر الاستقرار المالي في الأردن:

قام البنك المركزي بتطوير مؤشر جديد يعبر عن حالة الاستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية، يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية تتعلق بالقطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال، وتتراوح قيمته بين صفر و واحد حيث أنه كلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على وجود ضعف في النظام المالي وكلما اقتربت القيمة من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي، حيث تم تطوير هذا المؤشر بعد دراسة العديد من التجارب الدولية في بناء مؤشر الاستقرار المالي الخاص بها، وقد بين المؤشر الذي بلغت قيمته في نهاية عام 2016 حوالي 0.50 بأن درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة أخذاً بالاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وأثرها على الاستقرار المالي في المملكة، كما أن مؤشر استقرار القطاع المصرفي بالذات مقارنةً مع الدول الأخرى التي طورت مثل هذا المؤشر يظهر أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتمين ومستقر بدرجة كبيرة، حيث احتل الأردن رابع أعلى مؤشر بين 19 دولة أوروبية تمت المقارنة بها.

### مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي:

استمر تحسن مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في الأردن، وتالياً بعض المؤشرات التي تدل على منعة وسلامة القطاع المصرفي وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة:

#### - كفاية رأس المال:

يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تعتبر من أعلى النسب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا وقد تراوحت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي في الأردن ما بين 18% - 21% خلال الأعوام 2007-2016، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة

المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 10.5% حسب مقررات بازل 3، هذا وقد انخفضت نسبة كفاية رأس المال بشكل بسيط في نهاية عام 2016 لتصل إلى 18.5% مقارنة مع 19.1% في نهاية عام 2015، وذلك نتيجة استمرار تحسن مستوى الائتمان الممنوح من قبل البنوك للقطاع الخاص والذي يحمل عادةً أوزان مخاطر مرتفعة نسبياً.

#### - نوعية الأصول:

واصلت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون انخفاضها في عام 2016 لتصل إلى 4.3% مقابل 4.9% و 5.6% و 6.8% و 7.7% للأعوام 2015 و 2014 و 2013 و 2012 على التوالي، حيث تعتبر النسبة في الأردن سادس أقل نسبة بين 13 دولة عربية تتوفر عنها بيانات، حيث تحسن ترتيب الأردن في هذه النسبة في عام 2016 مقارنة مع عام 2015، كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة حوالي 78%، حيث يحتل الأردن المرتبة السادسة بين 13 دولة من دول المنطقة بهذه النسبة.

#### - السيولة:

يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث أن إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية شكلت حوالي 48.9% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2016 مقابل 51.8% في نهاية عام 2015، وهذا الانخفاض في النسبة ناتج عن استمرار تحسن مستوى الائتمان الممنوح من البنوك والذي بدأ بشكل واضح في عام 2015 ليستمر أيضاً في عام 2016.

#### - الربحية:

حافظ الجهاز المصرفي على مستويات معتدلة من الربحية، حيث بلغ معدل العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي في الأردن 1.1% في عام 2016 مقابل 1.3% في عام 2015، كما بلغ معدل العائد على حقوق الملكية 8.9% في عام 2016 مقابل 10.3% في عام 2015، إلا أن معدلات العائد في الأردن تعتبر منخفضة مقارنة بمعظم الدول العربية، ويعود ذلك إلى اتسام البنوك في الأردن بشكل عام بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، بالإضافة إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، إضافة إلى مستوى الضريبة على الدخل المرتفع نسبياً في الأردن.

#### - التركيز في القطاع المصرفي:

انخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي حيث شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 25 بنكاً ما نسبته 54.3% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2016 مقابل ما يقارب 60% قبل 10 سنوات، ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك بعد دخول ثلاثة بنوك جديدة في عام 2009.

#### - نمو الائتمان:

شهد عام 2016 استمراراً للتحسن في مستوى الائتمان الممنوح من البنوك والذي بدأ بشكل واضح في عام 2015، حيث نمت التسهيلات الممنوحة من البنوك خلال عامي 2015 و2016 بما نسبته 9.6% و9% على التوالي، مقارنة مع 6.3% و5.3% خلال عامي 2013 و2014 على التوالي.

#### - اختبارات الأوضاع الضاغطة:

بينت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات أن الجهاز المصرفي الأردني قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، حيث تم وضع سيناريو افتراضي يتمثل بتفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة بشكل أكبر واستمرار انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على الأوضاع المالية لدول الخليج العربي بشكل واضح وانتقال الأثر للأردن على شكل تراجع ملحوظ في حوالات العاملين الأردنيين في هذه الدول وانخفاض حجم المساعدات من دول الخليج وانخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر مما قد يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي في المملكة وزيادة مستويات البطالة وتراجع السوق المالي، حيث بينت نتائج الاختبارات أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في الأردن ستبلغ بافتراض حدوث السيناريو أعلاه 17.9%، 16.8% و15.3% للأعوام 2017، 2018 و2019 على التوالي، أي أنه وبافتراض أسوأ السيناريوهات فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% والحد الأدنى المحدد من لجنة بازل والبالغ 10.5%.

#### الكفاءة التشغيلية للبنوك:

ارتفع متوسط نسبة إجمالي المصرفيات إلى إجمالي الدخل للقطاع المصرفي في المملكة من 50.6% في نهاية عام 2015 إلى 55.7% في نهاية عام 2016، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن متوسط النسبة ما زال قريباً من الحد الأعلى المقبول عالمياً والبالغ 55%، إلا أنه وبنفس الوقت فإن هذا يتطلب من بعض البنوك العمل على ضبط وتخفيض مصاريفها التشغيلية بشكل أكبر.

#### قطاع الأفراد:

استقرت نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم في عام 2016 عند نفس مستواها لعام 2015 والبالغ حوالي 69.3%، مما يدل على عدم حدوث ارتفاع على مخاطر إقراض قطاع الأفراد لعام 2016 مقارنة مع عام 2015، ومع ذلك فإن النسبة ما زالت مرتفعة نسبياً وعلى البنوك الاستمرار بالتنبه لمخاطر إقراض قطاع الأفراد ودراسة التوسع فيه بشكل يأخذ بعين الاعتبار تطور هذه المخاطر.

#### قطاع الشركات:

حافظت الشركات الخدمية والصناعية على استقرار أوضاعها المالية المتمثل بارتفاع حجم موجوداتها وأرباحها على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها المنطقة وتأثيراتها على الأردن، في حين شهد قطاع الشركات العقارية تراجعاً واضحاً في حجم أعماله وربحيته في الفترة (2012-2014) إلا أنه عاد ليتحسن في عام 2015. وقد أظهرت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تم إجراؤها على قطاع الشركات

أن حوالي 90% من الشركات قادرة على تحمل الصدمات المفترضتين والمتمثلتين بارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض ربحية الشركات، إلا أن قطاع الشركات العقارية هو الأكثر تأثراً بهذه الصدمات، الأمر الذي يستدعي من البنوك الأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر عند دراسة التوسع بإقراض الشركات العقارية.

### القطاع العقاري:

شكلت التسهيلات العقارية أو بضمانات عقارية ما نسبته 33.3% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك في نهاية عام 2016 مقابل ما نسبته 35.6% في نهاية عام 2015، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية ما قيمته 4.96 مليار دينار في نهاية عام 2016 مشكلة ما نسبته 21.8% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 4.53 مليار دينار في نهاية عام 2015 وبنسبة نمو بلغت حوالي 9.6%. ومن ناحية أخرى نجد من خلال متابعة الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في الأردن أن نسب ارتفاع المؤشر في الأردن لا تزيد كثيراً عن نسب التضخم العام، كما أن ارتفاع أسعار العقارات شهد تباطؤاً ملحوظاً في عامي 2015 و2016 انسجاماً مع تراجع التضخم إلى مستويات سالبة وهذا يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات في الأردن خاصة خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية هو ارتفاع طبيعي ولا يشكل تهديداً على الاستقرار المالي.

### الاشتغال المالي:

ركزت جهود البنك المركزي على تعزيز الاشتغال المالي بشكل حصيف ومدروس وتعزيز المنظومة التشريعية للنظام المالي، فعلى صعيد تعزيز الاشتغال المالي فقد قام البنك المركزي في نهاية عام 2016 بالإعلان للعموم ولجميع الشركاء الرئيسيين من القطاعين العام والخاص عن رؤية الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي التي تهدف إلى تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي الرسمي وبحيث يتم تقديم هذه الخدمات بصورة عادلة وشفافة ومسؤولة، وبما يتوافق مع محاور الأجندة الوطنية والتوجهات الاستراتيجية في المملكة سعياً نحو نظام مالي شامل ومستدام في المملكة. هذا وقد تم تحديد خمسة محاور رئيسية للاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي وهي: التنقيف المالي، حماية المستهلك المالي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خدمات التمويل الأصغر، والمدفوعات الرقمية، وبحيث يتم بناء قاعدة بيانات تدعم المحاور الخمسة المذكورة وذلك لضمان دقة وتطبيق الأهداف ووضوح الرؤية لكل محور، حيث من المتوقع إطلاق هذه الاستراتيجية في نهاية عام 2017. وقد استعرض التقرير أهم الإنجازات والخطوات المتخذة لكل محور من محاور هذه الاستراتيجية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الاستراتيجية ستشمل تحليلاً للوضع القائم وتحديد جميع العقبات التي تقف في طريق تحقيق الاشتغال المالي، وستقدم أهدافاً يمكن قياسها وتحقيقها ضمن إطار زمني محدد وآلية واضحة لقياس نجاح التطبيق والإنجازات المأمولة. كما قام البنك المركزي وكجزء من الانضمام إلى التحالف العالمي للاشتغال المالي بإعلان الالتزام بمبادئ مايا (Maya Declaration) حيث أعلن الأردن التزامه بهدف طموح يتمثل بزيادة الاشتغال المالي عن مستواه الحالي البالغ 24.6% كما هو في نهاية 2015 إلى 36.6% في نهاية عام 2020 وذلك ضمن السكان البالغين، بالإضافة إلى تخفيض فجوة الوصول المالي بين الجنسين من 53% إلى 35%.

### المنظومة التشريعية:

واصل البنك المركزي في عام 2016 مراجعته الشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، حيث استعرض الفصل الثالث من التقرير أبرز التعديلات الرقابية التي قام البنك

المركزي بإجرائها خلال عامي 2016 و2017، خاصة: القانون المعدل لقانون البنك المركزي رقم (24) لسنة 2016، قانون تنظيم التعامل بالبورصات الأجنبية رقم (1) لسنة 2017، وعدد من التعليمات المصرفية المهمة، حيث جاء إصدارها ليواكب آخر التطورات وأفضل الممارسات والتجارب العالمية فيما يخص دور البنوك المركزية بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي. فعلى سبيل المثال فقد أصدر البنك المركزي بتاريخ 2017/6/12 تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً رقم (2017/2) وذلك بهدف تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي في المحافظة على سلامة ومثانة أوضاعها المالية والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنتج في حال مواجهتها لمشاكل جوهرية على استقرار النظام المالي والاقتصاد بشكل عام، وذلك انسجاماً مع الممارسات الدولية في هذا الخصوص وفي إطار تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الخاصة بـ "إطار التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي". ويقصد بالبنوك النظامية على أنها البنوك كبيرة الحجم ذات الحصة السوقية المرتفعة والترابط الكبير مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي يؤدي ضعفها أو تعثرها إلى آثار سلبية كبيرة على النظام المالي والاقتصاد بشكل عام. هذا وقد بين التقرير أن معظم البنوك التي تم تصنيفها كبنوك ذات أهمية نظامية محلياً، قادرة على الالتزام بمتطلبات رأس المال الإضافية دون الحاجة إلى زيادة رأس المال، وهذا يعود إلى أن البنوك في الأردن تتمتع بنسب كفاية رأسمال مرتفعة، كما يتكون معظم رأسمال البنوك في الأردن من حقوق حملة الأسهم العادية التي تعتبر أعلى مكونات رأس المال جودة، وهذا بدوره يعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

## جدول المحتويات

ج	المُلخص التنفيذي	1
ح	جدول المحتويات	1
ي	قائمة الجداول	1
ي	قائمة الأشكال	1
1	لفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وأفاقها	1
1-1	مقدمة	1
2-1	التطورات الاقتصادية العالمية	1
1-2-1	تطورات وأفاق النمو الاقتصادي	1
2-2-1	تطورات المالية العامة	2
3-1	استقرار النظام المالي العالمي	3
1-3-1	الاستقرار المالي العالمي	3
2-3-1	الاستقرار المالي المحلي	4
4-1	التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وأفاقها	4
1-4-1	الوضع الاقتصادي المحلي وأفاقه	4
5-1	تحديات الاستقرار	6
1-5-1	انخفاض معدل النشاط الاقتصادي	6
2-5-1	تفاقم الوضع الإقليمي في المنطقة	6
3-5-1	ازدياد قوة الدولار	6
4-5-1	نظرة واقعية	6
6-1	مؤشرات أخرى	6
1-6-1	الشفافية ومكافحة الفساد	6
2-6-1	التنمية البشرية	7
3-6-1	التنافسية	7
7-1	خلاصة	8
9	الفصل الثاني: مؤشر الاستقرار المالي (Financial Stability Index)	9
1-2	مقدمة	9
2-2	مؤشر القطاع المصرفي	9
3-2	مؤشر الاقتصاد الكلي	10
4-2	مؤشر سوق رأس المال	10
5-2	المنهجية	10
6-2	النتائج والتحليل	11
1-6-2	نتيجة مؤشر استقرار القطاع المصرفي	11
2-6-2	نتيجة مؤشر الاقتصاد الكلي	12
3-6-2	نتيجة مؤشر سوق رأس المال	13
4-6-2	نتيجة المؤشر الإجمالي للاستقرار المالي في الأردن	13
15	الفصل الثالث: البنية التحتية والتشريعية للنظام المالي	15
1-3	تعزيز الاشتغال المالي	15
1-1-3	مفهوم الاشتغال المالي	15
2-1-3	الأسباب الموجبة لاستراتيجية وطنية للاشتغال المالي	15
3-1-3	أولويات الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي	16
1-3-1-3	تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	17
2-3-1-3	تطوير قطاع التمويل الأصغر	18
3-3-1-3	نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية)	18
4-3-1-3	حماية المستهلك المالي	19
5-3-1-3	توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الاشتغال المالي	19
4-1-3	شركة المعلومات الائتمانية	21
2-3	البنية التشريعية للنظام المالي	22
1-2-3	القوانين والأنظمة	22

22.....	قانون البنك المركزي الأردني .....	1-1-2-3
23.....	قانون تنظيم التعامل بالبورصات الأجنبية .....	2-1-2-3
23 -----	التعليمات -----	2-2-3
23.....	تعليمات اختيارات الأوضاع الضاغطة .....	1-2-2-3
23.....	تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً .....	2-2-2-3
24.....	تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل III .....	3-2-2-3
24.....	تعليمات الترخيص والتواجد لشركات التمويل الأصغر .....	4-2-2-3
24.....	التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك .....	5-2-2-3
25.....	تعليمات الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك لذوي الإعاقة .....	6-2-2-3
25.....	تعليمات التدقيق الخارجي للبنوك .....	7-2-2-3
25.....	تعليمات الاحتياطي النقدي الإلزامي .....	8-2-2-3
25 -----	التعاميم الرقابية -----	3-2-3
27 -----	الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي ومخاطره .....	
27 -----	1-4 مقدمة -----	
27 -----	2-4 أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات) على مستوى فروع الأردن -----	
28 -----	1-2-4 هيكل ملكية البنوك -----	
29 -----	2-2-4 استخدامات الأموال (الموجودات) -----	
31.....	1-2-2-4 الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه .....	
33 -----	3-2-4 مصادر الأموال (المطلوبات) -----	
35 -----	4-2-4 مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن - مؤشرات المتانة المالية -----	
35.....	1-4-2-4 السيولة .....	
35.....	2-4-2-4 نوعية الأصول .....	
36.....	3-4-2-4 الربحية .....	
37.....	4-4-2-4 كفاية رأس المال .....	
38 -----	5-2-4 الكفاءة التشغيلية للبنوك -----	
39 -----	3-4 موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة) -----	
39 -----	1-3-4 الموجودات -----	
39 -----	2-3-4 التسهيلات -----	
39 -----	3-3-4 الودائع -----	
40 -----	4-3-4 حقوق المساهمين -----	
40 -----	5-3-4 صافي الربح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية -----	
40.....	1-5-3-4 صافي الربح بعد الضريبة .....	
40.....	2-5-3-4 العائد على الموجودات .....	
40.....	3-5-3-4 العائد على حقوق الملكية .....	
41 -----	4-4 تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية) -----	
41 -----	1-4-4 قطاع التأمين -----	
42 -----	2-4-4 قطاع التمويل الأصغر -----	
43 -----	3-4-4 نشاط قطاع التمويل الأصغر خارج العاصمة -----	
43 -----	4-4-4 شركات التأجير التمويلي -----	
44 -----	5-4-4 قطاع أعمال الصرافة -----	
44 -----	6-4-4 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي -----	
46 -----	7-4-4 بورصة عمان -----	
47.....	1-7-4-4 الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة .....	
47.....	2-7-4-4 الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال .....	
48 -----	8-4-4 تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم -----	
48.....	1-8-4-4 التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك لشراء الأسهم .....	
48.....	2-8-4-4 حجم استثمارات البنوك في الأسهم .....	
49 -----	الفصل الخامس: تطورات القطاع غير المالي ومخاطره .....	
49 -----	1-5 قطاع الأفراد -----	
49 -----	1-1-5 تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد -----	
49 -----	2-1-5 مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية -----	
49 -----	3-1-5 نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم -----	

50	4-1-5	مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية
50	5-1-5	نسبة مديونية الأفراد إلى صافي الثروة
51	6-1-5	خلاصة
51	2-5	قطاع الشركات غير المالية
51	1-2-5	مقدمة
52	2-2-5	هيكل ملكية الشركات غير المالية
53	3-2-5	موجودات الشركات غير المالية
53	4-2-5	مطلوبات الشركات غير المالية
54	5-2-5	ربحية الشركات غير المالية
55	6-2-5	الرفع المالي للشركات غير المالية
55	7-2-5	حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي
56	8-2-5	اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية
56	1-8-2-5	صدمة ارتفاع أسعار الفائدة
56	2-8-2-5	صدمة انخفاض أرباح الشركات المقترضة
57	9-2-5	خلاصة
59		الفصل السادس: تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق العقاري والرقم القياسي لأسعار العقارات
59	1-6	مقدمة
60	2-6	مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري
60	3-6	القروض السكنية للأفراد
61	1-3-6	القروض العقارية التجارية
61	4-6	حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية
62	5-6	الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن
63	6-6	المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية
63	7-6	إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها
64	1-7-6	الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في الأردن
66	2-7-6	حجم التداول في السوق العقاري في الأردن
68	8-6	خلاصة
69		الفصل السابع: اختبارات الأوضاع الضاغطة
69	1-7	مقدمة
69	2-7	اختبارات الأوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي
69	1-2-7	اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis)
69	1-1-2-7	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان
70	2-1-2-7	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات
70	3-1-2-7	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق
71	2-2-7	اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro-stress testing)
73	1-2-2-7	الافتراضات المستخدمة
73	2-2-2-7	النتائج
74	3-7	خلاصة
75		الفصل الثامن: البنوك ذات الأهمية النظامية والاستقرار المالي
75	1-8	مقدمة
75	2-8	البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً
75	1-2-8	منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً
76	2-2-8	متطلبات رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً
76	3-8	البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً
77	4-8	البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الأردن
77	1-4-8	منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية
78	2-4-8	رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية
78	3-4-8	المتطلبات النوعية الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية والإجراءات الرقابية الخاصة بها
79	4-4-8	تقليل آثار مواجهة البنوك ذات الأهمية النظامية لمشاكل جوهرية
80	5-8	تطبيق تعليمات البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الأردن



## قائمة الجداول

4	جدول 1-1: تطورات المخاطر والظروف المالية والنقدية ومقارنتها مع أرقام الأزمة المالية العالمية .....
5	جدول 2-1: بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2005-2022) .....
6	جدول 3-1: ترتيب الأردن بين دول العالم في مكافحة الفساد لعام 2016 .....
7	جدول 4-1: ترتيب الأردن وبعض الدول الأخرى بين دول العالم في مكافحة الفساد لعام 2016 ومقارنتها مع عام 2015 .....
8	جدول 5-1: محاور مؤشر التنافسية العالمية وترتيب الأردن (متوسط 1980-2015) .....
42	جدول 1-4: تطور قطاع التأمين خلال الفترة (2012-2016) (مليون دينار) .....
43	جدول 2-4: تطور شركات التأجير التمويلي خلال الفترة (2013-2016) .....
44	جدول 3-4: عدد شركات الصرافة وفروعها في المملكة .....
44	جدول 4-4: أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عام 2016 .....
45	جدول 5-4: توزيع محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة (2015 - 2016) (مليون دينار) .....
46	جدول 6-4: توزيع مساهمة مؤسسة الضمان الاجتماعي في رؤوس أموال البنوك الأردنية كما هي في شهر آذار 2017 (مليون دينار) (%) .....
46	جدول 7-4: الأهمية النسبية لحجم التداول حسب القطاعات خلال الفترة (2012-2016) (%) .....
47	جدول 8-4: عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (2012-2016) (مليون دينار) .....
49	جدول 1-5: مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (2013-2016) .....
49	جدول 2-5: مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (2013-2016) (مليون دينار) .....
50	جدول 3-5: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2012-2016) .....
51	جدول 4-5: ميزانية الأفراد في الأردن ونسبة المديونية إلى الثروة .....
67	جدول 1-6: البيوعات لغير الأردنيين (2012-2016) (مليون دينار) .....
72	جدول 1-7: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي .....
73	جدول 2-7: السيناريوهات المفترضة للاعوام من 2017-2019 .....
73	جدول 3-7: نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لعام 2017 .....
76	جدول 1-8: رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً .....
76	جدول 2-8: رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً .....
78	جدول 3-8: قياس المؤشرات الرئيسية والفرعية .....
78	جدول 4-8: رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية .....
80	جدول 5-8: تلبية متطلبات رأس المال الإضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية .....

## قائمة الأشكال

1	شكل 1-1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن (1994-2021) (%) .....
2	شكل 2-1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن والعالم (2013-2021) (%) .....
2	شكل 3-1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات النامية والمتقدمة (2013-2021) (%) .....
2	شكل 4-1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن والمجموعات الاقتصادية الرئيسية (2013-2021) (%) .....
2	شكل 5-1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمناطق الأكثر تأثراً بتغير أسعار الصرف والنفط (2013-2021) (%) .....
3	شكل 6-1: عجز المالية العامة (2003-2021) (% من الناتج المحلي الإجمالي) .....
4	شكل 7-1: خارطة الاستقرار المالي العالمي في نيسان 2017 وتشيرين أول 2016 - مقارنة مع خارطة الاستقرار المالي إبان الأزمة المالية العالمية .....
5	شكل 8-1: بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2005-2022) * .....
6	شكل 9-1: الصادرات الأردنية إلى الدول المجاورة (2009-2016) (مليون دينار) .....
7	شكل 10-1: ترتيب الأردن مقارنة ببعض الدول الأخرى في مكافحة الفساد (2006-2016) (من أصل 140) .....
7	شكل 11-1: ترتيب مؤشر التنمية البشرية للأردن وبعض الدول الأخرى (1990-2015) .....
7	شكل 12-1: مؤشر التنمية البشرية للأردن (1990-2015) .....
7	شكل 13-1: مؤشر التنمية البشرية للأردن وبعض الدول المختارة (1990-2015) .....
8	شكل 14-1: ترتيب الأردن مقارنة مع بعض الدول الأخرى في التنافسية من أصل 140 (2015-2016) (متوسط العلامة) .....
8	شكل 15-1: ترتيب الأردن مع بعض الدول الأخرى في مؤشر التنافسية العالمية (2006-2015) (من أصل 140) .....
11	شكل 1-2: مؤشر استقرار القطاع المصرفي للأردن (2007-2016) .....
12	شكل 2-2: مؤشر استقرار القطاع المصرفي للأردن مقارنة مع بعض دول الاتحاد الأوروبي .....
13	شكل 3-2: مؤشر الاقتصاد الكلي للأردن (2007-2016) .....
13	شكل 4-2: مؤشر سوق رأس المال للأردن (2007-2016) .....
13	شكل 5-2: مؤشر الاستقرار المالي للأردن (2007-2016) .....
14	شكل 6-2: المؤشرات الفرعية مع مؤشر الاستقرار المالي للأردن (2007-2016) .....
27	شكل 1-4: موجودات القطاع المالي موزعة حسب أركان القطاع المالي (2016) .....

- شكل 2-4: موجودات القطاع المصرفي لدول عربية مختارة (2016) (% من الناتج المحلي الإجمالي)\* ..... 28
- شكل 3-4: تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2016-2007) ..... 28
- شكل 4-4: نسبة التركيز في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2016-2006) (%) ..... 28
- شكل 5-4: مؤشر هيرفندل لموجودات وودائع قطاع البنوك العاملة في الأردن (2016-2007) (%) ..... 28
- شكل 6-4: هيكل الملكية في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2016-2005) (%) ..... 29
- شكل 7-4: هيكل موجودات البنوك العاملة في الأردن - استخدامات الأموال (2016-2009) (%) ..... 29
- شكل 8-4: نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن ودول عربية مختارة (2016) (%) ..... 29
- شكل 9-4: تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات (2016-2008) ..... 30
- شكل 10-4: توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام 2016 (%) ..... 30
- شكل 11-4: توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد (2016-2009) (%) ..... 30
- شكل 12-4: تعرض البنوك لمديونية الحكومة الأردنية (2016-2008) ..... 31
- شكل 13-4: تصنيف التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن مصنفة حسب العملة (2016-2009) (%) ..... 31
- شكل 14-4: قيمة طلبات الائتمان المقدمة للبنوك والمقبولة والمرفوضة ونسبة الرفض (2016-2010) ..... 32
- شكل 15-4: قيمة طلبات الائتمان المرفوضة من قبل البنوك مصنفة حسب نوع البنوك ومقدمي الطلبات (2016) (مليون دينار) ..... 32
- شكل 16-4: قيمة طلبات الائتمان المقدمة من قبل الأفراد والمرفوضة من قبل البنوك حسب نوع البنوك (2016-2010) (مليون دينار) ..... 32
- شكل 17-4: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الأفراد للبنوك المقبولة والمرفوضة (2016-2010) (ألف طلب) ..... 32
- شكل 18-4: قيمة طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات والمرفوضة من قبل البنوك حسب نوع البنوك (2016-2010) (مليار دينار) ..... 33
- شكل 19-4: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات للبنوك المقبولة والمرفوضة (2016-2010) (ألف طلب) ..... 33
- شكل 20-4: توزيع قيمة الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب البنوك (2016) (%) ..... 33
- شكل 21-4: هيكل مطلوبات البنوك العاملة في الأردن (2016-2009) (%) ..... 34
- شكل 22-4: معدل نمو الودائع والتسهيلات ونسبة التسهيلات إلى الودائع (2016-2010) (%) ..... 34
- شكل 23-4: الودائع بالدينار والأجنبي ومعدلات نموها (2016-2007) ..... 34
- شكل 24-4: نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (2016-2007) (%) ..... 35
- شكل 25-4: نسبة السيولة القانونية بالإجمالي والدينار (2016-2008) (%) ..... 35
- شكل 26-4: نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (2016-2005) (%) ..... 36
- شكل 27-4: نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة للأردن ودول عربية مختارة (2016) (%) ..... 36
- شكل 28-4: نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للأردن ودول عربية مختارة (2016) (%) ..... 36
- شكل 29-4: معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات (2016-2006) (%) ..... 37
- شكل 30-4: معدل العائد على الموجودات للأردن ودول عربية مختارة (2016) (%) ..... 37
- شكل 31-4: معدل العائد على حقوق الملكية للأردن ودول عربية مختارة (2016) (%) ..... 37
- شكل 32-4: نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل (2016-2006) (%) ..... 38
- شكل 33-4: نسبة كفاية رأس المال للأردن ودول عربية مختارة (2016) (%) ..... 38
- شكل 34-4: مكونات إجمالي التعرضات في القطاع المصرفي (2016-2008) ..... 38
- شكل 35-4: تطور الموجودات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2016-2007) ..... 39
- شكل 36-4: تطور التسهيلات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2016-2007) ..... 39
- شكل 37-4: تطور الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2016-2012) ..... 40
- شكل 38-4: تطور حقوق المساهمين لدى البنوك على المستوى الموحد (2016-2009) ..... 40
- شكل 39-4: تطور صافي الربح بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2016-2007) ..... 40
- شكل 40-4: معدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية على المستوى الموحد (2016-2010) (%) ..... 40
- شكل 41-4: تطور إجمالي موجودات شركات التأمين للأعوام (2006-2016) (مليون دينار) ..... 42
- شكل 42-4: تطور إجمالي أقساط التأمين وإجمالي التعويضات المدفوعة للأعوام (2010-2016) (مليون دينار) ..... 42
- شكل 43-4: تطور محفظة قروض شركات التمويل الأصغر (2013-2016) (مليون دينار) ..... 42
- شكل 44-4: نشاط قطاع التمويل الأصغر داخل وخارج العاصمة لعام 2016 (%) ..... 43
- شكل 45-4: توزيع حجم قروض شركات التمويل الأصغر على محافظات المملكة لعام 2016 (%) ..... 43
- شكل 46-4: حجم التداول في بورصة عمان (2011-2016) (مليار دينار) ..... 46
- شكل 47-4: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة 2010-2016 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية) ..... 47
- شكل 48-4: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة للقطاع المالي 2010-2016 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية) ..... 47
- شكل 49-4: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الخدمات 2010-2016 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية) ..... 47
- شكل 50-4: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الصناعة 2010-2016 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية) ..... 48
- شكل 51-4: إجمالي التسهيلات الممنوحة لشراء الأسهم وإجمالي التسهيلات الممنوحة لكافة القطاعات (2016-2007) (مليون دينار) ..... 48
- شكل 52-4: إجمالي محفظة الأوراق المالية لدى البنوك (2016-2010) (مليون دينار) ..... 48
- شكل 53-4: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2016-2012) (%) ..... 50

- شكل 2-5: نسبة تسهيلات الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك للأردن ودول عربية مختارة (2016)(%)
- شكل 3-5: نسبة مديونية الأفراد إلى صافي ثروتهم (2012-2016)(%)
- شكل 4-5: نسبة موجودات الشركات غير المالية إلى إجمالي موجودات الشركات للفترة (2012-2015).
- شكل 5-5: إجمالي موجودات الشركات المدرجة في بورصة عمان قطاعياً (2012-2015)(مليون دينار)(%)
- شكل 6-5: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الصناعية لعام 2015.
- شكل 7-5: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الخدمية لعام 2015.
- شكل 8-5: نسبة ملكية غير الأردنيين (عرب وأجانب) في رؤوس أموال الشركات غير المالية للفترة (2003-2016)(%)
- شكل 9-5: حجم موجودات الشركات غير المالية للفترة (2012-2015).
- شكل 10-5: نسبة موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2012-2015).
- شكل 11-5: حجم المطلوبات لدى الشركات غير المالية للفترة (2012-2015).
- شكل 12-5: نسب المطلوبات إلى الموجودات لدى الشركات غير المالية للفترة (2012-2015).
- شكل 13-5: صافي أرباح الشركات غير المالية للفترة (2012-2015).
- شكل 14-5: العائد على الموجودات لدى الشركات غير المالية للفترة (2012-2015).
- شكل 15-5: معدل العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات غير المالية للفترة (2012-2015).
- شكل 16-5: نسبة الدين إلى موجودات الشركات غير المالية (2012-2015) (مليون دينار) (%)
- شكل 17-5: حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي للفترة (2012-2015).
- شكل 18-5: نسبة مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2012-2015).
- شكل 1-6: التسهيلات الائتمانية المباشرة للممنوحة للقطاع العقاري ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة خلال الأعوام (2005-2016) (مليون دينار)
- شكل 2-6: نسبة نمو التسهيلات الائتمانية العقارية مقارنةً بنسبة نمو التسهيلات الائتمانية بشكل عام للفترة (2007-2016) (%)
- شكل 3-6: نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2016) (%)
- شكل 4-6: القروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2016) (مليون دينار)
- شكل 5-6: القروض السكنية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2016) (مليون دينار)
- شكل 6-6: معدل نمو القروض السكنية الممنوحة للأفراد (2006-2016) (%)
- شكل 7-6: نسبة التسهيلات العقارية السكنية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول (2016) \*
- شكل 8-6: نسبة المواطنين الذين يملكون مساكن للأردن ولبعض دول العالم (2014) (%) \*
- شكل 9-6: معدل نمو القروض العقارية التجارية (2006-2016) (%)
- شكل 10-6: القروض العقارية التجارية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2016)
- شكل 11-6: نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك مقابل ضمانات عقارية إلى إجمالي التسهيلات %
- شكل 12-6: توزيع البنوك وفقاً لحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة للقروض السكنية للأفراد (2005-2016) (%)
- شكل 13-6: توزيع البنوك وفقاً لحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية (2005-2016) (%)
- شكل 14-6: الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية (السكنية والتجارية) لعدد من دول العالم (%) \*
- شكل 15-6: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد (2005-2016)
- شكل 16-6: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2016)
- شكل 17-6: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) في الأردن (2005-2016)
- شكل 18-6: التغيير في مؤشر أسعار الأصول العقارية سكنية وتجارية وأراضي في الأردن (2006-2016) (%)
- شكل 19-6: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) وإجمالي التسهيلات العقارية (2005-2016)
- شكل 20-6: مؤشر أسعار العقار السكني في الأردن ونسبة التغيير فيه (2006-2016)
- شكل 21-6: مؤشر أسعار العقار غير السكني في الأردن ونسبة التغيير فيه (2006-2016)
- شكل 22-6: مؤشر أسعار الأراضي في الأردن ونسبة التغيير فيه (2006-2016)
- شكل 23-6: مؤشر أسعار الأصول العقارية موزعاً حسب المحافظات الأكثر أهمية في الأردن (2005-2016)
- شكل 24-6: سعر المتر المربع في مدينة عمان ومدن عربية مختارة (2015) (دينار/متر مربع) \*
- شكل 25-6: سعر المتر المربع الواحد في مناطق مختارة من العاصمة عمان (2015) (دينار/متر مربع) \*
- شكل 26-6: حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة (2005-2016)
- شكل 27-6: حجم التداول العقاري لمحافظة العاصمة والمحافظات الأخرى (2009-2016) (مليون دينار)
- شكل 28-6: حجم التداول العقاري وحجم التداول في بورصة عمان (2005-2016) (بالمليون دينار)
- شكل 1-7: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو زيادة خسائر الائتمان (2016)
- شكل 2-7: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (2016)
- شكل 3-7: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقترضين (2016)
- شكل 4-7: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة (2016)
- شكل 5-7: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو صدمة أسعار الصرف (2016)
- شكل 6-7: نسبة كفاية رأس المال والديون غير العاملة بعد تطبيق كافة السيناريوهات (2017)(%)
- شكل 7-7: نسب الديون غير العاملة بعد افتراض السيناريوهات في الجدول (2-6) (2017-2019)(%)

شكل 7-8: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو المتوسط شدة (2017-2019)(%)..... 74

شكل 7-9: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة (2017-2019)(%)..... 74



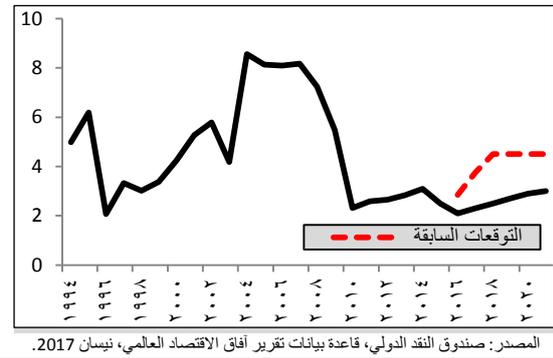
## الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وأفاقها

### 1-1 مقدمة

استمر تحسن الاستقرار المالي العالمي في نهاية عام 2016 بالمقارنة مع التطورات الموثقة في تقرير الاستقرار المالي العالمي لشهر تشرين أول من عام 2016 الصادر عن صندوق النقد الدولي. وقد أوضح الصندوق في تقريره لشهر نيسان من عام 2017 أن زخم النشاط الاقتصادي قد ازداد وسط أوضاع نقدية ومالية تيسيرية بشكل عام، وهو ما بعث الأمل في إنعاش الاقتصاد. حيث ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل فساعدت على زيادة أرباح البنوك وشركات التأمين. وتشير المكاسب المتحققة في كثير من أسعار الأصول إلى أن الآفاق المتوقعة أصبحت أكثر مدعاةً للتفاؤل. وقد حققت مؤشرات أسواق الأسهم في الولايات المتحدة مستويات مرتفعة قياسية في شهر آذار المنصرم في ضوء ترقب المستثمرين لعملية الإصلاح الضريبي والإنفاق على البنية التحتية. كذلك شهدت الأسواق خارج الولايات المتحدة صعوداً مضطرباً على مدار الأشهر الستة الماضية، مدفوعاً في جانب منه بزيادة توقعات النمو وارتفاع أسعار السلع الأولية. وفي نفس الوقت، انخفضت علاوات المخاطر وأصبحت التقلبات أقل حدة. ووفقاً لتوقعات الصندوق في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر نيسان من عام 2017، كان يتوقع أن يبلغ النمو العالمي لعام 2016 نسبة 3.6%، ولكنه انخفض إلى 3.2%. رغم ذلك، فقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لمستوى النمو العالمي خلال عام 2017 من 3.4% إلى 3.5%، واستقرت توقعاته لعام 2018 دون تغيير عند مستوى 3.6%.

بالنسبة للاقتصاد الأردني، فقد واجه، ولا يزال يواجه، العديد من التحديات والمخاطر، أهمها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار.

شكل 1-1. اتجاهات وآفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن (2021-1994) (%)



رغم ذلك، فقد تحقق معدل نمو معتدل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2016 بلغ 2.1% لكنه أقل من المقدر سابقاً والبالغ 3.2%، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تحسنه في عامي 2017 و2018 ليبلغ 2.3% و2.5% على التوالي. (شكل 1-1).

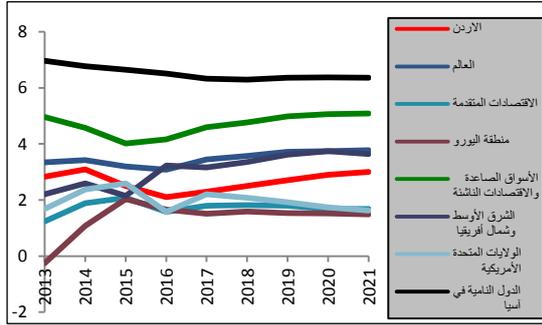
ويتوقع أن تتحسن معدلات النمو للاقتصاد الأردني بشكل طفيف خلال السنوات الخمسة القادمة لتتراوح بين 2.5% و3.0%، ورغم أن هذه التوقعات هي أقل تفاؤلاً من التوقعات السابقة (2.5%-4.0%)، إلا أنها تدل على أن البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها القطاع المالي يتوقع أن تكون مستقرة نسبياً في الأجلين القصير والمتوسط.

### 1-2 التطورات الاقتصادية العالمية

#### 1-2-1 تطورات وآفاق النمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي تحسناً طفيفاً في عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015، حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.2% في عام 2016 مقابل 3.1% في عام 2015. وبين صندوق النقد الدولي في آخر تحديثاته لتوقعاته أن يبلغ هذا المعدل حوالي 3.5% و3.6% في نهاية عامي 2017 و2018 على التوالي، حيث يتوقع تحسن النشاط العالمي بشكل أكبر في عام 2017 وما بعده، مدفوعاً بتحسّن الأوضاع في الدول النامية والأسواق الصاعدة عموماً، وذلك باستثناء الدول المصدرة للسلع الأولية، والتي يتوقع أن تستمر معاناتها بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط والتعافي البطيء في الاقتصاد العالمي ومعدلات النمو الضعيفة نسبياً في الأجل الطويل رغم التحسن في الأجلين القصير والمتوسط. (شكل 1-2).

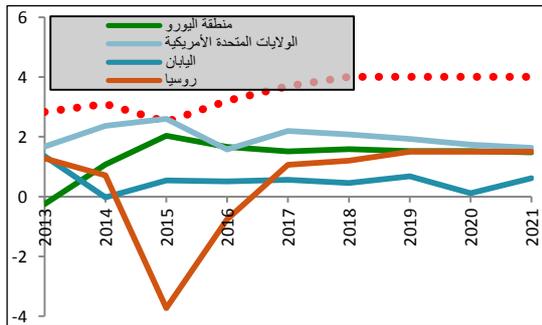
شكل 4-1. اتجاهات وآفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن والمجموعات الاقتصادية الرئيسية (2013-2021) (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2017.

وكما يلاحظ من الشكل، فإن الدول النامية في آسيا تتسبب بالمجموعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى بتحقيق معدلات نمو مرتفعة تاريخياً ومستقبلياً تتجاوز 6.0%. تليها مجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة بمعدلات نمو تراوحت حول 5.0% للفترة (2013-2021). وكما يظهر من الشكل، فإن الأردن يتوقع أن يتوسط المجموعات بالنسبة لتوقعات النمو المستقبلية.

شكل 5-1. اتجاهات وآفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمناطق الأكثر تأثراً بتغير أسعار الصرف والنفط (2013-2021) (%)



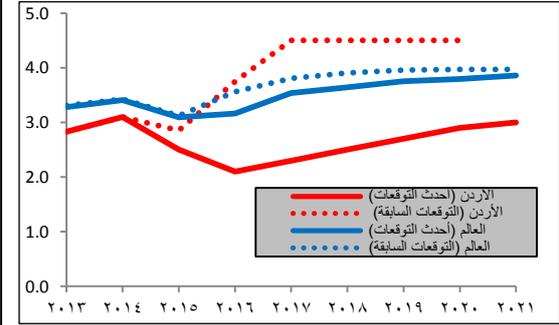
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2017.

## 2-2-1 تطورات المالية العامة

أشار تقرير مرصد مالية الحكومة الصادر في شهر نيسان من عام 2017 إلى أن الاقتصاد العالمي يمر بعملية تحول كبيرة تتمثل في تباطؤ الإنتاجية، والتغير التكنولوجي والتكامل الاقتصادي العالمي. الأمر الذي من شأنه إبراز الحاجة إلى سياسات عامة لتسهيل عملية التحول، مع السيطرة على أية آثار سلبية محتملة. وبين التقرير أن السياسة المالية يمكن أن تلعب دوراً أكبر في تحقيق النمو المستدام والشامل. كما بين التقرير أن الدرجة العالية من حالة عدم اليقين المحيطة بآفاق مالية الحكومة تستوجب تحقيق فهم وإدارة أفضل للمخاطر.

وأشار التقرير إلى حدوث تحولات في أوضاع المالية العامة وتساعد في المخاطر. ففي الاقتصادات المتقدمة،

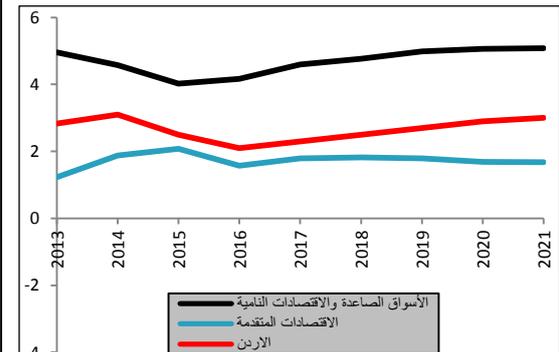
شكل 1-2. اتجاهات وآفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن والعالم (2013-2021) (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2017.

ولا تزال هناك مخاطر معاكسة كبيرة تخيم على آفاق المدى المتوسط، وربما تكون قد تكثفت بالفعل منذ التنبؤات الأخيرة للصندوق، رغم احتمال تحقيق نمو يتجاوز المستويات المتوقعة على المدى القريب - كما أسلف. وعلى الرغم من التغيرات المحدودة التي طرأت على تنبؤات النمو العالمي لعامي 2017 و2018 منذ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر تشرين أول 2016، فقد حدثت تغيرات هامة في التنبؤات على مستوى المجموعات والدول المنفردة. وفي ضوء زيادة الزخم عن المستوى المتوقع في النصف الثاني من عام 2016، حيث تشير التوقعات إلى عودة النشاط بقوة أكبر في الاقتصادات المتقدمة، وإذ لا يزال يتوقع أن يحقق النمو تحسناً ملحوظاً في مجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أدى تراجع النشاط في بعض الدول الكبيرة إلى حدوث تخفيضات طفيفة في توقعات النمو لهذه المجموعة في 2016. (شكل 3-1)

شكل 1-3. اتجاهات وآفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات النامية والمتقدمة (2013-2021) (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2017.

وبين شكل 1-4 اتجاهات وآفاق النمو لسبع مجموعات اقتصادية رئيسية بالإضافة إلى الأردن. وهي العالم، والاقتصادات المتقدمة، ومنطقة اليورو، والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول النامية في آسيا.

الاقتصادات المتقدمة تجعل الطريق نحو النمو والديون أقل تفاؤلاً، فإن علاوات المخاطر والتقلبات يمكن أن ترتفع بشكل حاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحول نحو الحمائية في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يحد من النمو والتجارة العالميين، ويعيق تدفقات رأس المال، ويضعف معنويات السوق.

وقد بين التقرير أن حالة عدم اليقين المرتفعة بخصوص الوضع السياسي والسياسات الحكومية تشكل أبرز المخاطر والتحديات. ففي الولايات المتحدة، يمكن أن تؤدي السياسات المتبعة إلى زيادة الاختلالات في المالية العامة وزيادة علاوات المخاطر العالمية. ويمكن أن تؤدي هذه النتيجة إلى تداعيات سلبية على الأسواق الناشئة، وإعادة تنشيط التدفقات الرأسمالية الخارجة وبالتالي، رفع مخاطر الائتمان والتمويل للبنوك بسبب تدهور البيئة الخارجية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حدوث ضعف في النظام المالي. ويمكن أن يؤثر التحول نحو السياسات الحمائية في الاقتصادات المتقدمة سلباً على النمو الاقتصادي والتجارة العالميين وتدفقات رأس المال.

ولكن، ماذا بشأن تداعيات هذه السياسات؟ مما لا شك فيه، ستكون هناك عواقب سلبية على العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة. حيث ستواجه العديد من دول هذه المجموعة ارتفاعاً في مواطن الضعف في بنوكها الأضعف نسبياً بسبب تحديات نوعية الأصول والمخصصات بعد ازدهار الائتمان في الأجل الطويل الذي سهل من ارتفاع نسب الرفع المالي لقطاع الشركات.

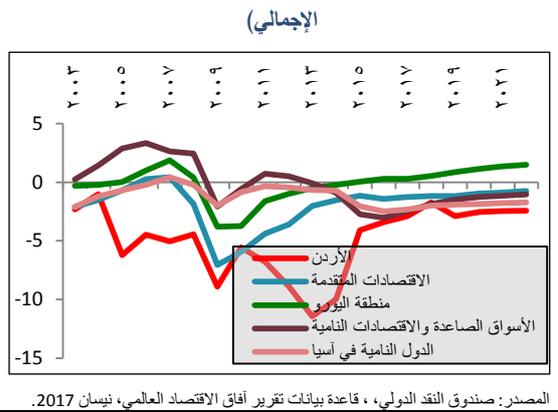
واستناداً إلى خارطة الاستقرار المالي العالمي (شكل 1-7)، فإن تطورات المخاطر والظروف المالية والنقدية لشهر نيسان من عام 2017 بالمقارنة مع ذات الشهر من عام 2016 كانت كما يلي:

- لم يطرأ أي تغيير على مخاطر الائتمان ومخاطر الاقتصاد الكلي، حيث استقرت الأرقام الخاصة في هذين النوعين من المخاطر عند مستويات متوسطة<sup>1</sup> إلى حد ما (0.6). كما استقرت

<sup>1</sup> تتكون خارطة الاستقرار المالي العالمي من أربعة أنواع من المخاطر يُمثل كل نوع في الخارطة بمستويات متفاوتة بين (0-1) من الأقل خطورة إلى المتوسطة إلى الأعلى خطورة، وهذه الأنواع هي مخاطر السوق والسيولة ومخاطر الائتمان، ومخاطر الأسواق الناشئة، ومخاطر الاقتصاد الكلي، وتتكون الخارطة أيضاً من نوعين من الظروف المحيطة وهما الظروف النقدية والمالية ودرجة تقبل المخاطر وازدياد مستوى هذه الظروف يحسن من الاستقرار المالي العالمي.

تم اتباع سياسة مالية متساهلة من خلال زيادة النفقات الحكومية بمقدار 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 بعد انتهاء ضبط (تشدد) تدريجي في المالية العامة خلال السنوات الخمس المنصرمة. ويتوقع التقرير أن يحافظ وضع المالية العامة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) على مستواه في عامي 2017 و2018. أما بالنسبة لمجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة، فيبدو أن التدهور الذي أصاب مالية الحكومة قد شارف على الانتهاء - رغم أن التحسن المتوقع يعتمد على التطورات في أسواق السلع. فبالنسبة للدول المصدرة للنفط، فإنها تعمل على تنفيذ خطط كبيرة لضبط الإنفاق، بحيث تتناسب النفقات مع الإيرادات. حيث يتوقع أن يتراجع عجز المالية العامة لديها بمقدار 150 مليار دولار بين عامي 2016 و2018. ومن المفهوم ضمناً في هذا السياق أن يكون التحسن خلال عام 2018 ناجماً عن الميزانية غير النفطية. أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط - والأردن منها - فإن العجز يتوقع أن يكون مستقراً خلال عام 2017 متنبهاً بعمليات ضبط تدريجية في الأجل المتوسط (شكل 1-6).

شكل 1-6. عجز المالية العامة (2003-2021) (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2017.

### 3-1 استقرار النظام المالي العالمي

#### 1-3-1 الاستقرار المالي العالمي

استمر الاستقرار المالي العالمي في التحسن في عام 2016 حسبما بين تقرير الاستقرار المالي لشهر نيسان 2017 الصادر عن صندوق النقد الدولي. حيث اكتسب النشاط الاقتصادي زخماً وارتفعت أسعار الفائدة الأطول أجلاً، مما ساعد على تعزيز أرباح البنوك وشركات التأمين. ورغم هذه التطورات الإيجابية، فإن التهديدات التي تواجه الاستقرار المالي مردها حالة عدم اليقين المرتفعة بخصوص الوضع السياسي والسياسات الحكومية في جميع أنحاء العالم. وإذا كانت التطورات في السياسات في

كما يتضح من تحليل القطاع المالي لاحقاً في هذا التقرير، فإن القطاع المصرفي والمالي في الأردن عموماً مستقران. حيث يتمتع الأردن بنظام مصرفي سليم ومتمين قادر بشكل كبير على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية.

#### 4-1 التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وآفاقها

##### 1-4-1 الوضع الاقتصادي المحلي وآفاقه

لا يزال الأردن يواجه بيئة خارجية صعبة، ولا تزال تداعيات الأوضاع السياسية التي تشهدها المنطقة، وخاصة سوريا والعراق، وتبعاتها على كافة الصعد تؤثر على الاقتصاد الأردني كالاقتصاد صغير مفتوح ناشئ مستورد للنقط.

عموماً، رغم التحديات، فقد ساعدت السياسات الاقتصادية الحكيمة على محافظة الاقتصاد الأردني على استقراره النسبي من خلال السياسات المالية والنقدية المناسبة التي ساعدت في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي النسبيين من خلال المحافظة على معدلات نمو اقتصادي موجبة ومستويات احتياطات عملات أجنبية مرتفعة رغم استمرار التراجع في مستويات الأسعار لهذه الفترة بسبب الانخفاض العالمي لأسعار النفط.

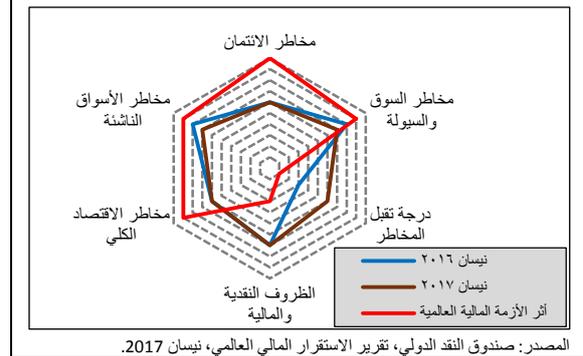
وإن حقق تحسناً نسبياً عاماً، فقد شهد الاقتصاد الأردني في عام 2016 تراجعاً في بعض المؤشرات الاقتصادية مقارنةً بعام 2015 بسبب تفاقم الظروف الإقليمية وإغلاق الحدود مع العراق وسوريا، وفيما يلي مقارنة لبعض المؤشرات الاقتصادية بين هذين العامين:

1. انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2.4% في عام 2015 إلى 2.1% في عام 2016.
2. انخفض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 3.5% في عام 2015 إلى 3.2% في عام 2016.
3. ارتفع عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 9.1% في عام 2015 إلى 9.4% في عام 2016.

الظروف المالية والنقدية عند مستوى 0.7. فيما تحسنت درجة تقبل المخاطر بنسبة 100.0% بالارتفاع من 0.3 في عام 2016 إلى 0.6 في عام 2017.

- انخفضت مخاطر الأسواق الناشئة ومخاطر السوق والسيولة، حيث تراجعت من 0.8 في عام 2016 إلى 0.7 في عام 2017.

شكل 7-1. خارطة الاستقرار المالي العالمي في نيسان 2017 وتشيرين أول 2016 - مقارنة مع خارطة الاستقرار المالي إبان الأزمة المالية العالمية



وقد تضمن التقرير مقارنة مهمة بين التطورات قصيرة الأجل في معطيات الاستقرار المالي العالمي والأزمة المالية العالمية. ورغم التحديات التي يواجهها الاستقرار المالي العالمي عموماً، والتي تتباين في الأجل القصير، إلا أن الاتجاه العام للاستقرار المالي العالمي هو التحسن كما يتبين من مقارنة تطورات المخاطر والظروف النقدية والمالية مع تلك التي سادت إبان الأزمة المالية العالمية. كما يظهر من جدول 1-1 وشكل 7-1، فقد انخفض متوسط المخاطر من 0.93 إبان الأزمة المالية إلى أرقام لا تتجاوز 0.7 في الفترة الأخيرة. كما تحسن متوسط الظروف النقدية والمالية ودرجة تقبل المخاطر من 0.2 إبان الأزمة المالية العالمية إلى 0.65 في الفترة الأخيرة.

جدول 1-1. تطورات المخاطر والظروف المالية والنقدية ومقارنتها مع أرقام الأزمة المالية العالمية		
نيسان 2017	نيسان 2016	الأزمة المالية العالمية
0.6	0.6	1.0
0.7	0.8	0.9
0.6	0.6	0.9
0.7	0.7	0.3
0.6	0.3	0.1
0.7	0.8	0.9
0.65	0.70	0.93
0.65	0.50	0.20

#### 2-3-1 الاستقرار المالي المحلي

بشكلٍ رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط وأسعار السلع والخدمات المرتبطة بها والنمو الاقتصادي الضعيف.

وبيّن جدول 1-2 والشكل 1-8 أبرز المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المحلي وأفاقها. كما بيّن تطورات بعض المؤشرات الاقتصادية في الأردن. وكما هو واضح، فرغم بعض التطورات السلبية المتوقعة في عام 2017، فإن الأجل المتوسط يبدو أكثر تفاؤلاً من خلال تحسن معدلات النمو الاقتصادي واستقرار التضخم وتراجع معدل البطالة وعجز الحساب الجاري.

4. انخفضت الصادرات الوطنية الكلية من 18.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 15.9% في عام 2016.

5. انخفضت المستوردات من 54.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 49.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

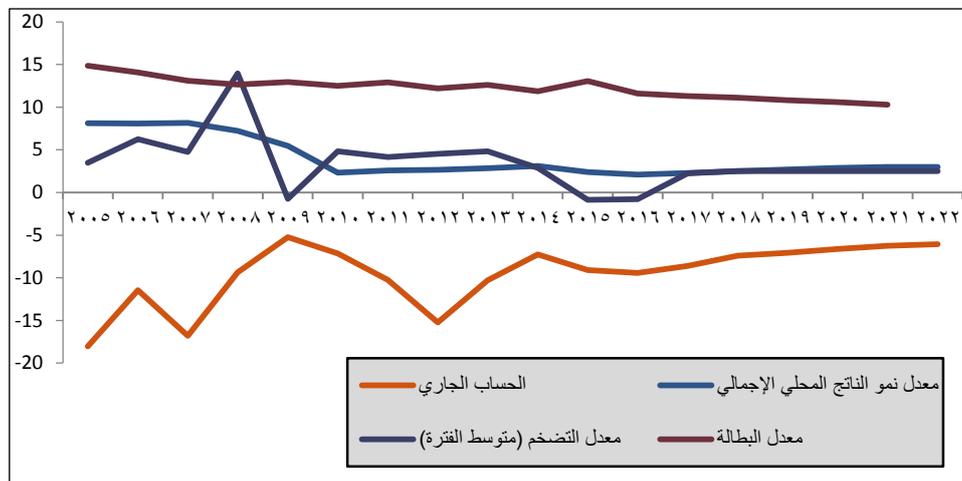
6. الاستقرار النسبي لمعدل التضخم، حيث تراجع الانكماش من 0.9% في عام 2015 إلى 0.8% في عام 2016. وهذا الانكماش المستمر يعزى

جدول 1-2. بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2005-2022)

العام	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل التضخم (متوسط الفترة، %)	معدل البطالة (%) من حجم قوة العمل)	عدد السكان (مليون نسمة)**	إجمالي الدين*	الحساب الجاري*
2005	8.14	3.49	14.84	5.47	100.27	18.05-
2006	8.09	6.26	14.06	5.60	88.00	11.46-
2007	8.18	4.74	13.10	5.72	90.30	16.80-
2008	7.23	13.97	12.65	5.85	60.24	9.36-
2009	5.48	0.74-	12.94	5.98	64.78	5.23-
2010	2.31	4.85	12.50	6.11	67.11	7.13-
2011	2.59	4.16	12.90	6.25	70.73	10.26-
2012	2.65	4.52	12.20	6.39	80.72	15.23-
2013	2.83	4.83	12.60	6.53	86.68	10.28-
2014	3.10	2.90	11.88	6.68	89.05	7.28-
2015	2.38	0.88-	13.08	9.50	93.39	9.10-
2016	2.10	0.78-	11.60	9.80	94.99	9.42-
2017	2.30	2.26	11.30	10.02	95.78	8.61-
2018	2.50	2.50	11.10	10.25	93.25	7.42-
2019	2.70	2.50	10.80	10.48	90.12	7.08-
2020	2.90	2.50	10.60	10.71	85.58	6.64-
2021	3.00	2.50	10.30	10.95	81.21	6.26-
2022	3.00	2.50	-	11.20	77.00	6.08-

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير افاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2017. علماً بأن تقديرات الاعوام (2016-2022) قد استمدت من قاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد الدولي  
\* نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.  
\*\* أرقام التعداد السكاني حسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة. تم استخدام معدل نمو سكاني طويل الأجل يبلغ 2.25% لحساب توقعات السكان للأعوام القادمة.

شكل 1-8. بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2005-2022)\*



## 5-1 تحديات الاستقرار

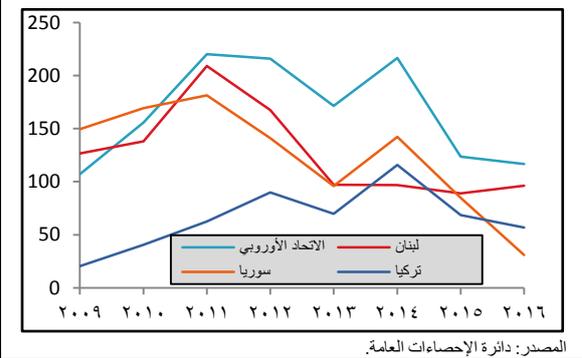
## 1-5-1 انخفاض معدل النشاط الاقتصادي

هناك عدد من التحديات لاستقرار النظام المالي في الأردن. وأهم هذه التحديات النمو المنخفض للنتائج المحلي الإجمالي، والمعدلات المرتفعة للبطالة، وخاصة في فئة الشباب والنساء، والظروف السياسية والأمنية الإقليمية المضطربة بسبب الصراعات التي طال أمدها وتبعاتها، مثل التدفق الكبير للاجئين السوريين إلى الأردن، الأمر الذي يشكّل ضغطاً على الاقتصاد الأردني في مختلف المجالات، وخاصة قطاعي التعليم والصحة وسوق العمل من خلال ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الأجور.

## 1-5-2 تقادم الوضع الإقليمي في المنطقة

لا زالت الصراعات في سوريا والعراق مستمرة، وإن خفت حدة تدفق اللاجئين السوريين. حيث خلق العدد الكبير من اللاجئين السوريين ضغطاً كبيراً على الموارد المتاحة المحدودة، وخاصة في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية. هذه الاضطرابات أدت أيضاً إلى آثار سلبية كبيرة على منافذ التجارة الخاصة بالأردن. وكما يتضح من شكل 9-1، فإن الصادرات الأردنية إلى الدول المجاورة قد استمرت في الاتجاه التنازلي وقاربت مستوياتها قبل سبعة أعوام، أي مستويات عام 2009. هذه الاضطرابات انعكست أيضاً على القرارات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب وارتفاع الدين العام.

شكل 9-1. الصادرات الأردنية إلى الدول المجاورة (2009-2016) (مليون دينار)



## 1-5-3 ازدياد قوة الدولار

توقعات المؤسسات الدولية تتحدث عن ازدياد قوة الاقتصاد الأمريكي بالمقارنة مع الدول المتقدمة الأخرى. فمثلاً، معدلات النمو يتوقع أن تبلغ 2.3% و 2.5% خلال عامي

2017 و 2018 بالمقارنة مع نسب لا تتجاوز 2.0% في دول الاتحاد الأوروبي. ولا شك أن استمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع بقية دول العالم سيقود إلى المزيد من القوة للدولار. مما قد يؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد الأردني، وهذا يتطلب الاستمرار في اتباع سياسة نقدية حصيفة والاستمرار بإجراء إصلاحات هيكلية لتحسين تنافسية الاقتصاد الأردني.

## 1-5-4 نظرة واقعية

كنظرة واقعية، في الوقت نفسه، وبصرف النظر عن هذه الظروف المذكورة، فإن هناك أدلة على أن الأداء الاقتصادي في الأردن من حيث الإنتاجية ونمو معدل الدخل الفردي كان أقل من نظيره في الأسواق الناشئة الأخرى حتى قبل تلك الصدمات السلبية، وذلك منذ الأزمة المالية العالمية. هذه التحديات تفرض ضرورة الاستمرار في تطوير السياسات الاقتصادية وتنفيذ الإصلاحات لتعزيز الاستثمار والإنتاجية بفعالية، ووضع الدين العام بشكل حاسم على مسارٍ نزوليٍ نحو مستويات أكثر استدامة.

## 1-6 مؤشرات أخرى

## 1-6-1 الشفافية ومكافحة الفساد

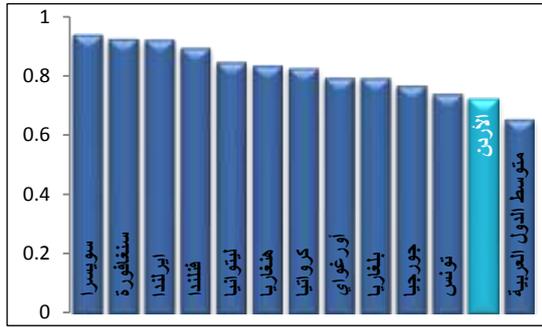
يتم إعداد مؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد من قبل منظمة الشفافية الدولية. حيث عكفت هذه المنظمة على نشر مؤشرات الفساد منذ عام 1995 من خلال إعداد تقرير سنوي يتضمن ترتيباً لدول العالم في تبني منهج الشفافية ومكافحة الفساد.

ومن بين ما يقارب 140 دولة في العالم، فقد احتل الأردن المرتبة 57 في عام 2016 وبعلامة قدرها 48 (جدول 3-1). ويلى الأردن في الترتيب هنجاريا وبلغاريا وتونس. (جدول 4-1 وشكل 10-1).

جدول 3-1. ترتيب الأردن بين دول العالم في مكافحة الفساد لعام 2016						
الترتيب لعام 2015	الترتيب لعام 2016	2012	2013	2014	2015	2016
45	57	48	45	49	53	48

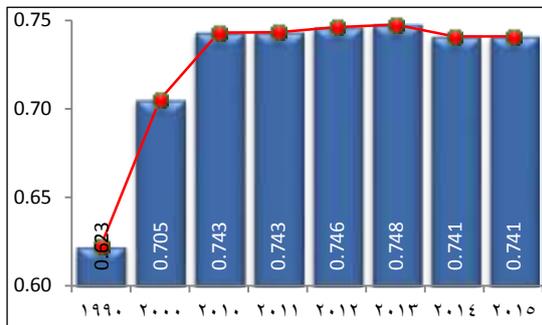
المصدر: <http://www.transparency.org/research/cpi/overview>.

شكل 1-11. ترتيب مؤشر التنمية البشرية للأردن وبعض الدول الأخرى (1990-2015)



المصدر: <http://hdr.undp.org/en/composite/trends>

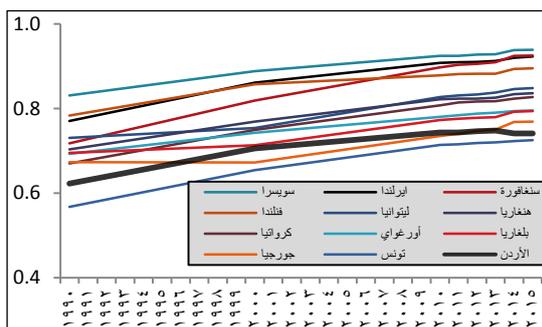
شكل 1-12. مؤشر التنمية البشرية للأردن (1990-2015)



المصدر: <http://hdr.undp.org/en/composite/trends>

رغم ذلك، فالأردن يتفوق على متوسط الدول العربية كما يظهر من شكل 1-11، ويتحرك باتجاه تصاعدي مستقر نسبياً، وذلك حسبما تشير المعطيات التاريخية الموضحة في شكل 1-12، بالإضافة إلى أنه لا يبتعد عن الاتجاه العام لبعض الدول المختارة، كما يتضح من شكل 1-13.

شكل 1-13. مؤشر التنمية البشرية للأردن وبعض الدول المختارة (1990-2015)



المصدر: <http://hdr.undp.org/en/composite/trends>

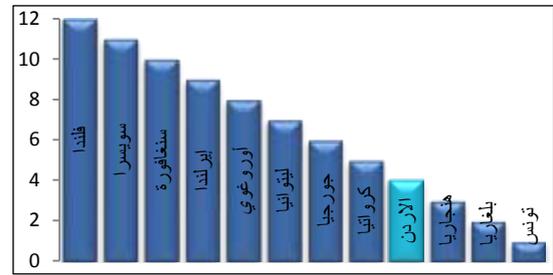
### 1-6-3 التنافسية

يتم إعداد مؤشرات التنافسية من قبل منتدى الاقتصاد العالمي، حيث يتم تقدير درجة التنافسية لاقتصادات العالم البالغ عددها 140 اقتصاداً من خلال عدد من العوامل والمقاييس الفرعية التي تنتج في المحصلة رقماً واحداً يبين

جدول 4-1. ترتيب الأردن وبعض الدول الأخرى بين دول العالم في مكافحة الفساد لعام 2016 ومقارنتها مع عام 2015

الدولة	ترتيب 2016	تسلسل 2016	علامة 2016	ترتيب 2015	تسلسل 2015	علامة 2015
فنلندا	3	12	89	2	12	90
سويسرا	5	11	86	7	11	86
سنغافورة	7	10	87	8	10	85
إيرلندا	19	9	73	18	9	75
أوروغواي	21	8	71	21	8	74
ليتوانيا	38	7	59	32	7	61
جورجيا	44	6	57	48	5	52
كرواتيا	55	5	49	50	4	51
<b>الأردن</b>	<b>57</b>	<b>4</b>	<b>48</b>	<b>45</b>	<b>6</b>	<b>53</b>
هنغاريا	57	3	48	50	3	51
بلغاريا	75	2	41	69	2	41
تونس	75	1	41	76	1	38

شكل 1-10. ترتيب الأردن مقارنة ببعض الدول الأخرى في مكافحة الفساد (2006-2016) (من أصل 140)

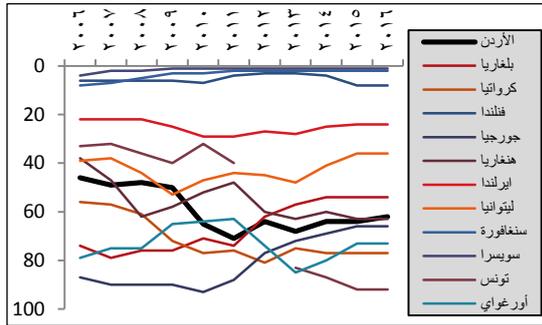


المصدر: <http://www.transparency.org/research/cpi/overview>

### 1-6-2 التنمية البشرية

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع لهيئة الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام 2016 الذي يقيس مؤشر التنمية البشرية (هو متوسط يلخص الإنجازات المتعلقة بتنمية المورد البشري من خلال ثلاثة أبعاد أساسية، وهي: التمتع بحياة صحية ومعدل توقع عمر مرتفع، التمتع بالمعرفة والثقافة والتعليم، والتمتع بمستوى معيشة ملائم). حيث يتضمن التقرير العديد من المؤشرات الفرعية المرتبطة بتنمية الموارد البشرية. ويحتل الأردن مرتبةً متدنيةً نسبياً بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى الداخلة في عملية المقارنة في هذا السياق. (شكل 1-11).

شكل 15-1. ترتيب الأردن مع بعض الدول الأخرى في مؤشر التنافسية العالمية (2006-2015) (من أصل 140)



المصدر: <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015-2016/economies/#economy=JOR>

فكما يلاحظ من شكل 14-1، فإن الأردن يتفوق على كل من جورجيا وأورغواي وكرواتيا وتونس. علما بأن دول سوريا وليبيا واليمن قد خرجت من التصنيف بسبب الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي تمر بها. كما أن الأردن يتربع على قمة ترتيب الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي الستة.

وبالرغم من أن الوضع التنافسي للأردن قد تراجع نسبياً خلال الأعوام القليلة المنصرمة، بما فيها عام 2016، فإن تحسن متوسط الترتيب للأردن وما يقابله من تراجع في وضع التنافسية في بعض الدول يعكس إصرار الحكومة على عكس صورة إيجابية عن تنافسية الاقتصاد الأردني رغم التطورات بالغة التعقيد التي أصابت، ولا تزال، المنطقة عموماً والأردن خصوصاً.

## 7-1 خلاصة

رغم التطورات السلبية التي أصابت المنطقة خصوصاً والعالم عموماً خلال السنوات الأخيرة، والتي طالت الظروف الاقتصادية والسياسة والاجتماعية في عدد من دول العالم، وعلى الأخص دول الشرق الأوسط، والتي انعكست على زيادة التحديات التي تواجه الأردن، إلا أن السياسات الحكومية وسياسات البنك المركزي الحصيفة قد ساعدت على تقليل حدة آثار هذه التحديات، حيث ساعدت هذه السياسات في المحافظة نسبياً على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي في الأردن.

الوضع التنافسي للدولة المعنية. هذه المؤشرات والمقاييس الفرعية الخاصة بالأردن موضحة في جدول 5-1.

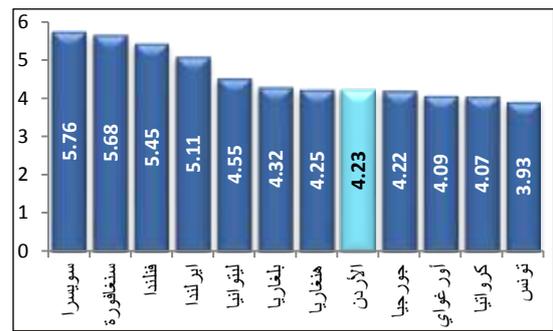
جدول 5-1. محاور مؤشر التنافسية العالمية وترتيب الأردن (متوسط 2015-1980)

رقم	المؤشر / المحور	العلامة	الترتيب
	المؤشر الفرعي الأول: المتطلبات الأساسية	4.5	75
1	المؤسسات	4.4	36
2	البنية التحتية	4.0	70
3	بيئة الاقتصاد	3.4	130
4	الصحة والتعليم	6.0	54
	المؤشر الفرعي الثاني: معززات الكفاءة	4.1	67
5	التعليم العالي والتدريب	4.7	50
6	كفاءة تشغيل السوق	4.6	39
7	كفاءة سوق العمل	4.0	93
8	تطور السوق المالي	3.8	71
9	الاستعداد التكنولوجي	3.7	76
10	حجم السوق	3.7	76
	المؤشر الفرعي الثالث: عوامل الابتكار والتعقيد	4.0	40
11	تعقيدات الأعمال	4.3	40
12	الإبداع	3.7	40
	المؤشر الإجمالي	4.2	64

المصدر: <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015-2016/economies/#economy=JOR>  
\* العلامة من 1 إلى 7. وكلما ارتفعت العلامة كانت أفضل. أما الترتيب فهو من بين 140 دولة في عام 2015. لم تصدر تحديثات لأرقام 2016 ضمن المتوسطات.

من حيث العلامة، وكما يتضح من شكل 14-1، فإن الأردن يحتل المرتبة الثامنة بين مجموعة من الدول المختارة، وذلك لمتوسط العلامة لعامي 2015 و2016. أما من حيث الترتيب، فإن الأردن يحتل مرتبة جيدة إلى حد ما بين دول العالم، حسبما يتضح من جدول 5-1، الذي يتضمن المتوسطات للفترة 1980-2015. قد يكون هناك بعض التراجع خلال العقد الحالي عن العقد المنصرم، كما يبيّن شكل 15-1، إلا أن الأردن عموماً كان يتقدم على أربعة دول في الترتيب في 2006، واستمر في التقدم على أربعة دول في عام 2016، وإن اختلفت توليفة هذه الدول.

شكل 14-1. ترتيب الأردن مقارنة مع بعض الدول الأخرى في التنافسية من أصل 140 (متوسط العلامة) (2015-2016)



المصدر: <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015-2016/economies/#economy=JOR>

مكونات مؤشر الاستقرار المالي:

## 2-2 مؤشر القطاع المصرفي

يتكون مؤشر القطاع المصرفي من تسعة مؤشرات فرعية تمثل مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك (Financial Soundness Indicators) التي تعبر عن الجوانب الرئيسية في أداء البنوك المتمثلة بكفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة والربحية، وعلى النحو التالي:  
كفاية رأس المال:

تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين، وبالتالي فإنه كلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كان لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.

جودة الأصول:

تم استخدام نسبتين للتعبير عن جودة الأصول لدى البنوك وهما نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح مخصصات الديون المتعثرة إلى رأس المال، حيث تؤثر هاتان النسبتان عكسياً على الاستقرار المالي فكلما قلنا زادت جودة أصول القطاع المصرفي.

السيولة:

بينت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن هناك ضعف واضح في إدارة مخاطر السيولة لدى بعض البنوك في العالم مما يتطلب مراقبة مستوى السيولة لدى البنوك من خلال تطبيق بعض النسب المعيارية. وللتعبير عن مستوى سيولة البنوك في الأردن فقد تم استخدام كل من نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات حيث أنه كلما زادت نسب السيولة ضمن حدود معينة دل ذلك على تحسن حالة الاستقرار المالي في المملكة.

الربحية:

يمكن الدلالة عليها من خلال كل من نسبتي العائد على الموجودات والعائد على رأس المال ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل كما تم استخدام نسبة إجمالي المصرفوفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) والتي تعتبر من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك حيث أنه - وكما بينا في الفصل الثالث من هذا التقرير - كلما انخفضت هذه النسبة عن 55% دل ذلك على كفاءة تشغيلية أعلى.

## الفصل الثاني: مؤشر

## الاستقرار المالي

## (FINANCIAL STABILITY INDEX)

### 1-2 مقدمة

تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والمصرفية وتهدد استقرارها، كما تعد مواجهة الأزمات والتقلبات والحفاظ على الاستقرار المالي في المملكة من الأهداف الرئيسية التي يعمل البنك المركزي الأردني على تحقيقها، لذلك فقد ظهرت الحاجة إلى بناء مؤشر يعبر عن حالة النظام المالي من خلال مجموعة من المتغيرات التي تمثل عناصر هذا النظام يمكن من خلالها تحديد مصادر الهشاشة ونقاط الضعف فيه، حيث يعتبر هذا المؤشر جزء من مؤشرات الإنذار المبكر.

تم دراسة العديد من تجارب الدول في بناء مؤشر الاستقرار المالي الخاص بها، حيث تعددت المنهجيات التي تم استخدامها من حيث المتغيرات والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية وغيرها، وإستناداً لهذه التجارب فقد تم الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص وبما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والاقتصادي في الأردن لبناء مؤشر الاستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية كمؤشر تجميعي مكون من ثلاثة مؤشرات فرعية يمثل كل مؤشر عنصر رئيسي من عناصر النظام المالي الأردني وهي مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بتسعة متغيرات، مؤشر الاقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بستة متغيرات ومؤشر سوق رأس المال تم تمثيله بمتغيرين، حيث يتكون هذا المؤشر من 17 متغير فرعي تم احتسابها وتحليلها بصورة تاريخية خلال فترة العشر سنوات الماضية (2007-2016).

وهنا لا بد من التنويه قبل البدء بالحديث عن هذا المؤشر أن عملية اختيار متغيرات مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال وتحليل التطورات فيهما تمت ضمن إطار علاقتهما بالاستقرار المالي، أما في حال تطوير وتحليل هذين المؤشرين بشكل مستقل فإن عملية اختيار متغيرتهما وتحليل التطورات فيهما قد تختلف عما هو وارد في هذا التقرير.

## 3-2 مؤشر الاقتصاد الكلي

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

2- فجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تم احتسابها بالفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين المعدل طويل الأجل لهذه النسبة، وهي من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل إذ أنه كلما زادت الفجوة بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض استهلاكية مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول خاصة العقارات والأسهم وبالتالي احتمالية تشكل فقاعات سعرية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

3- عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا هنالك خللاً في الاقتصاد الكلي الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

4- مديونية الأفراد بالنسبة إلى دخلهم:

وكما بينا في الفصل الرابع فإن لارتفاع هذه النسبة آثار سلبية على قدرة الأفراد على الإنفاق والادخار والوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك.

5- التذبذب في الرقم القياسي لأسعار العقارات:

كلما ارتفعت نسبة نمو الرقم القياسي لأسعار العقارات بشكل كبير ومستمر دل ذلك على احتمالية نشوء فقاعة سعرية في السوق العقاري الأمر الذي يعتبر مصدر للمخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي.

6- معدل التضخم:

إن استقرار الاقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة مما يحدث أثر سلبي على الاستقرار المالي.

## 4-2 مؤشر سوق رأس المال

1- القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة عمان (Price -to- Earning Ratio ) (P/E):

يقوم هذا المتغير بمقارنة سعر السهم نسبةً إلى العائد الذي يمكن الحصول عليه من امتلاك هذا السهم حيث أنه كلما زادت قيمة السهم نسبةً إلى العائد المتحقق منه دل ذلك على تسعير السهم بأعلى من قيمته مما قد يؤدي إلى تشكل فقاعة سعرية في سوق الأسهم في حال استمرار ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير.

2- القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي:

إن نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي تقيس حجم السوق المالي نسبةً للاقتصاد، مما يساعد في تحديد أثر التطورات في السوق المالي على الاستقرار المالي والاقتصادي.

## 5-2 المنهجية

تعتبر المنهجية المستخدمة في بناء مؤشر الاستقرار المالي للأردن من أكثر المنهجيات المتبعة في الدول<sup>2</sup> التي عملت على تطوير هكذا مؤشر حيث تم الاستفادة من تجارب العديد من الدول بهذا الخصوص وأخذ أفضل الممارسات لتطبيقها مع مراعاة اختيار المتغيرات التي تميز خصوصية القطاع المالي الأردني من حيث سيطرة قطاع البنوك مقارنة بباقي مكونات النظام المالي ولذلك فقد شكلت مؤشرات القطاع المصرفي أكثر من نصف المؤشرات المستخدمة في تطوير المؤشر الكلي والإطار التالي يبين شرحاً مختصراً عن المنهجية المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن:

تطبيع البيانات (Normalization):

تم استخدام منهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة (1) أدناه.

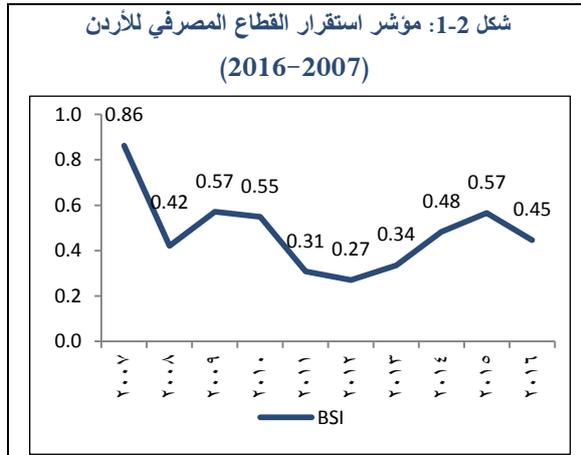
$$di = \frac{Ai - \min}{\max - \min} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل كل من Max و min القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي di.

<sup>2</sup>Banking Stability Index: A Cross-Country Study.

وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي البالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل البالغة 8%، إلا أن هذا الانخفاض كان له الأثر الكبير على المؤشر بشكل عام<sup>3</sup>، ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى تراجع المؤشر هو انخفاض نسبة السيولة القانونية من 158% في نهاية عام 2007 إلى 141% في نهاية عام 2008 بالإضافة إلى تراجع نسبتي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية من 1.6% و 13% في نهاية عام 2007 إلى 1.4% و 12% في نهاية عام 2008 للنسبتين على التوالي.

بعد ذلك بدأ المؤشر بالارتفاع حيث ارتفع إلى 0.57 و 0.55 في نهاية عامي 2009 و 2010 على التوالي ويعود هذا الارتفاع في معظمه إلى تحسن نسب السيولة القانونية حيث بلغت نسبة السيولة القانونية 159% و 161% في نهاية عامي 2009 و 2010 على التوالي مقارنةً مع ما نسبته 141% في نهاية عام 2008، هذا وبالإضافة إلى تحسن نسبة كفاية رأس المال حيث بلغت ما نسبته 20% في نهاية عامي 2009 و 2010 مقارنةً مع 18.4% في نهاية عام 2008.



تراجعت قيمة المؤشر خلال عامي 2011 و 2012 بشكل كبير ليصل إلى أدنى مستوياته في نهاية عام 2012 حيث بلغت قيمته 0.27 نتيجة لأحداث الربيع العربي وما رافقها من أوضاع اقتصادية صعبة مما أدى إلى حدوث بعض التراجع في مؤشرات القطاع المصرفي حيث ارتفعت نسبة الديون غير العاملة من 8.2% في نهاية عام 2010 إلى

<sup>3</sup> من السلبيات الرئيسية لمؤشر الاستقرار المالي التي تم الاعتراف بها من قبل معظم الدول التي طورته هو أن هذا المؤشر حساس بشكل كبير لأي تغيرات في قيم المؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه مهما كانت هذه التغيرات صغيرة.

حساب المؤشرات الفرعية:

يتم احتساب المؤشر الفرعي باستخدام المعدل المرجح للمؤشرات التي تم تطبيقها مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية، هذا وتتعدد طرق اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات، ومن أفضل الطرق المستخدمة هي الاعتماد على آراء الخبراء المختصين بحيث يتم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي في المملكة، وعليه فقد تم إعطاء الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي:

المتغير	الوزن الترجيحي
كفاية رأس المال	28.3%
جودة الأصول	28.3%
السيولة	28.3%
الربحية	15%
المجموع	100%

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:  
مؤشر القطاع المصرفي (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه):

$$Bsi = \frac{\sum_{i=1}^9 W_b d_b}{9} \dots \dots \dots (2)$$

مؤشر الاقتصاد الكلي:

$$Esi = \frac{\sum_{i=1}^6 d_E}{6} \dots \dots \dots (3)$$

مؤشر سوق رأس المال:

$$Msi = \frac{\sum_{i=1}^2 d_M}{2} \dots \dots \dots (4)$$

حساب مؤشر الاستقرار المالي التجميحي:

تم حساب المؤشر التجميحي للاستقرار المالي الأردني (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:

$$JFSI = ((9/17) * Bsi) + ((6/17) * Esi) + ((2/17) * Msi) \dots \dots \dots (5)$$

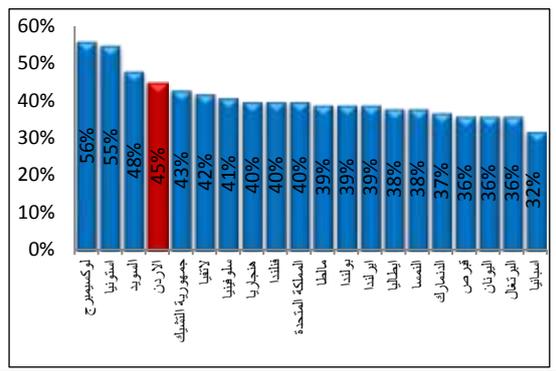
علماً بأن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد.

## 6-2 النتائج والتحليل

### 1-6-2 نتيجة مؤشر استقرار القطاع المصرفي

يلاحظ من الشكل (1-2) والذي يمثل مؤشر استقرار القطاع المصرفي خلال الفترة (2016-2007) أن المؤشر سجل ما قيمته 0.86 في نهاية عام 2007 ثم انخفض بشكل ملحوظ خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث سجل ما قيمته 0.42 في نهاية عام 2008 ولدى تحليل المتغيرات الفرعية لهذا المؤشر فقد تبين أن السبب الرئيسي لتراجع قيمة المؤشر هي تراجع نسبة كفاية رأس المال من 21% في نهاية عام 2007 إلى 18.4% في نهاية عام 2008 وعلى الرغم من أنها بقيت بشكل عام أعلى

شكل 2-2: مؤشر استقرار القطاع المصرفي للأردن مقارنة مع بعض دول الاتحاد الأوروبي



## 2-6-2 نتيجة مؤشر الاقتصاد الكلي

أما بالنسبة لمؤشر الاقتصاد الكلي وعلاقته بالاستقرار المالي الشكل (2-3) فقد بدأ المؤشر بقيمة 0.36 في نهاية عام 2007 ثم ارتفع تدريجياً لتصل قيمة المؤشر إلى 0.73 في نهاية عام 2009 نظراً إلى تراجع نسبة العجز في ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي جراء انخفاض تكلفة فاتورة النفط التي ترهق كاهل الاقتصاد الوطني، وانخفاض معدل التضخم من 4.7% في نهاية عام 2007 إلى -7% في نهاية عام 2009 نتيجة للأثر المباشر وغير المباشر لانخفاض أسعار النفط على العديد من السلع والخدمات، بالإضافة إلى تراجع فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمتها 3% في نهاية عام 2009 مقارنة مع 11% في عام 2007 ويرجع ذلك إلى تحفظ البنوك في منح التسهيلات خلال فترة الأزمة المالية العالمية.

بدأ المؤشر بالانخفاض في نهاية عام 2010 حيث سجل 0.59 واستمر بالانخفاض ليصل إلى 0.43 في نهاية عام 2012 ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خلال تلك الفترة خاصة في عام 2012 حيث ارتفعت نسبة الدين إلى الدخل للأفراد من 53.6% في نهاية عام 2010 إلى 57.5% في نهاية عام 2012 وهذا يعود إلى ارتفاع

مديونية الأفراد (التزاماتهم) بشكل يفوق

النمو في دخلهم، كما ارتفع العجز في ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من -7.1% في نهاية عام 2010 إلى -15.2% في نهاية عام 2012 نتيجة انقطاع الغاز المصري عن الأردن في تلك الفترة.

عاد المؤشر إلى الارتفاع منذ نهاية عام 2013 حيث بلغت قيمته 0.46 واستمر بالارتفاع لتصل قيمته في نهاية عام 2016 إلى 0.57 وقد جاء هذا الارتفاع في معظمه

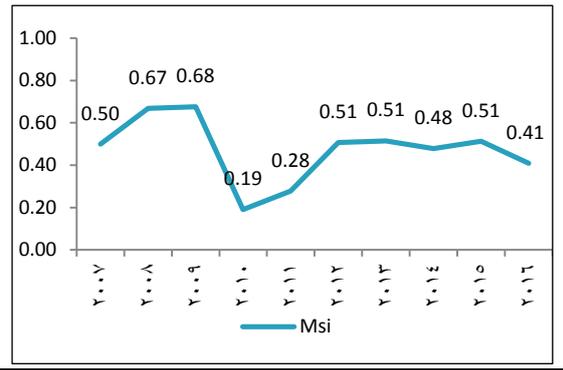
8.5% في نهاية عام 2011 كما تراجعت نسبة كفاية رأس المال من 20% في نهاية عام 2010 إلى 19% لعامي 2011 و 2012 ونسبة السيولة القانونية من 161% في نهاية عام 2010 إلى 153% و 143% للعامين 2011 و 2012 على التوالي.

عادت قيمة المؤشر إلى الارتفاع خلال الفترة (2013-2015) لتصل قيمته إلى 0.34 و 0.48 و 0.57 في نهاية الأعوام 2013 و 2014 و 2015 على التوالي نتيجة لانخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون فقد واصلت هذه النسبة انخفاضها خلال الأعوام (2013-2015) لتصل إلى 4.9% في نهاية عام 2015 مقارنة مع 7% في نهاية عام 2013، وقد جاء هذا الانخفاض بسبب ارتفاع التسهيلات وانخفاض حجم الديون غير العاملة بسبب تحسن الظروف الاقتصادية وتحسن قدرة العملاء على السداد مما انعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي في المملكة، إضافة إلى تحسن ربحية البنوك حيث ارتفعت نسب الربحية وانخفضت نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل من 54.2% في عام 2013 إلى 50.6% في عام 2015.

أما في نهاية عام 2016 فقد تراجعت قيمة المؤشر لتصل إلى 0.45 نتيجة لانخفاض نسبة السيولة القانونية من 149% في نهاية عام 2015 إلى 138% في نهاية عام 2016 وذلك نتيجة تحسن مستوى الائتمان الممنوح من قبل البنوك. إضافة إلى الانخفاض في ربحية البنوك حيث انخفضت كل من نسبي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية من 1.3% و 10% في نهاية عام 2015 إلى 1.2% و 9% في نهاية عام 2016 للنسبتين على التوالي.

لتقييم مؤشر استقرار القطاع المصرفي الأردني، فقد تمت مقارنة المؤشر مع 19 دولة أوروبية قامت بتطوير مؤشرها باستخدام نفس المنهجية تقريباً المستخدمة من قبلنا، حيث احتل الجهاز المصرفي الأردني رابع أعلى مرتبة بعد استونيا ولوكسمبرج والسويد، وهذا بدوره يدل على أن الأردن يتمتع بجهاز مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة مرتفعة مقارنة مع العديد من الدول الأخرى كما هو مبين في الشكل (2-2).

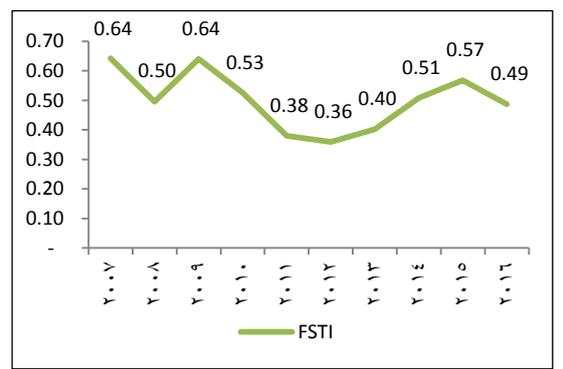
شكل 4-2: مؤشر سوق رأس المال للأردن (2007-2016)



### 4-6-2 نتيجة المؤشر الإجمالي للاستقرار المالي في الأردن

كما ذكرنا فإن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد حيث أنه كلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على وجود ضعف في النظام المالي وكلما اقتربت القيمة من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي، بدأ مؤشر الاستقرار المالي في الأردن بقيمة 0.64 في نهاية عام 2007 ما قبل الأزمة ثم انخفض بسبب الأزمة المالية العالمية ليسجل 0.50 في نهاية عام 2008، ثم ارتفع المؤشر ليصل 0.64 في نهاية 2009 ليعاود الانخفاض خلال الفترة (2010-2012) حيث سجل أدنى قيمة له في نهاية 2012 وهي 0.36 وذلك بسبب أحداث الربيع العربي وأزمة اللاجئين والظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خاصة في عام 2012، ثم بدأ بعدها بالتعافي ليسجل في نهاية العام 2016 ما قيمته 0.49 كما يبين الشكل (2-5).

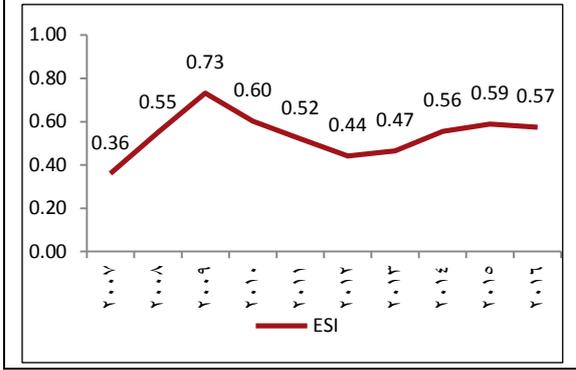
شكل 5-2: مؤشر الاستقرار المالي للأردن (2007-2016)



وهنا نستطيع القول من خلال النظر إلى قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي بأن درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة أخذاً بالاعتبار التطورات الاقتصادية في المنطقة والمملكة وأثرها على الاستقرار المالي، كما أن مؤشر استقرار القطاع المصرفي بالذات

نتيجة لانخفاض التضخم حيث بلغ -0.9% في نهاية عام 2016 مقارنةً مع 5.6% في نهاية عام 2013 بسبب انخفاض أسعار النفط، من الأسباب الأخرى لارتفاع المؤشر هو انخفاض النمو في مؤشر أسعار العقارات من 5.5% في نهاية 2013 إلى 1.9% في نهاية عام 2016.

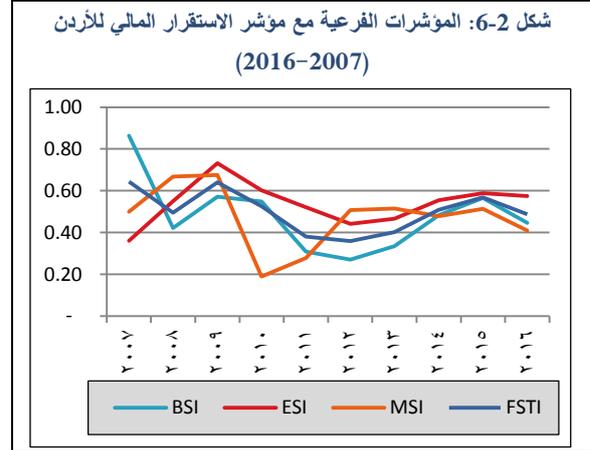
شكل 3-2: مؤشر الاقتصاد الكلي للأردن (2007-2016)



### 3-6-2 نتيجة مؤشر سوق رأس المال

من خلال التمثيل البياني لمؤشر سوق رأس المال وعلاقته بالاستقرار المالي كما هو مبين في الشكل (2-4) فقد بدأ المؤشر بقيمة 0.5 في نهاية عام 2007 ثم تراجع إلى أدنى مستوياته ليبلغ 0.19 في نهاية عام 2010 نتيجة للانخفاض الكبير في القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت ما نسبته 122.7% في نهاية 2010 مقارنة مع 289% في نهاية عام 2007 إضافةً إلى تراجع أرباح الشركات المدرجة في السوق المالي بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في تلك الفترة، إلا أن المؤشر بدأ بالارتفاع منذ عام 2011 حيث سجل ما قيمته 0.28 واستمر بالارتفاع إلى أن وصل 0.41 في نهاية عام 2016، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض نسبة أسعار الأسهم إلى الإيرادات المتحققة منها (P/E Ratio) فقد انخفضت النسبة من 22.6 مرة في نهاية عام 2011 إلى 16.5 مرة في نهاية عام 2016.

مقارنةً مع الدول الأخرى التي طورت مثل هذا المؤشر يظهر أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتميز ومستقر بدرجة كبيرة. كما جاءت نتائج المؤشر التجميعي مطابقة لما هو متوقع، فهي تظهر مدى الاستقرار المالي ككل في فترة الدراسة، كما أنها تعكس تطور الاستقرار المالي في الأردن والنقطت جيداً فترات التوتر والضغوطات خلال هذه الفترة الشكل (2-6).



## الفصل الثالث: البنية التحتية والتشريعية للنظام المالي

تعد البنية التحتية والتشريعية الملائمة من المقومات والعوامل الرئيسية للوصول إلى الاستقرار المالي، وخلال الفترة السابقة واصل البنك المركزي جهوده في تطوير البنية التحتية للنظام المالي والتشريعات المالية ذات العلاقة، حيث أن جهود البنك المركزي ركزت على بعدين رئيسيين، وهما: تعزيز الاشتغال المالي بشكل حصيف ومدروس وتعزيز المنظومة التشريعية للنظام المالي.

### 3-1 تعزيز الاشتغال المالي

#### 3-1-1 مفهوم الاشتغال المالي

ينظر إلى الاشتغال المالي بأنه الحالة التي من خلالها يتاح للأفراد وقطاع الأعمال الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة (عمليات الدفع، التوفير، الائتمان، التحويل المالي، التأمين) والمزودة بطريقة موثوقة ومستدامة بشكلٍ مناسب وملائم وبكلفة معقولة بما يتوافق مع احتياجاتهم مما يساعد في تحسين مستوى المعيشة لديهم.

يعد الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة وتمكين استخدامها ذو أهمية عالية على المستوى الكلي من أجل تعزيز النمو الشامل والمستدام وتطوير الاقتصاد وزيادة معدلات التوظيف وخفض معدلات الفقر والبطالة وتحقيق المساواة بين شرائح المجتمع المختلفة والمساهمة في تحقيق استقرار القطاع المالي ونزاهته، كما يساهم على مستوى الأفراد وقطاع الأعمال في تحسين الأعمال اليومية، وتشجيع الادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل لديهم، وكذلك التشجيع والتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

في هذا السياق تبني صانعو السياسات النقدية والمالية في الدول ذات الأسواق النامية والناشئة موضوع الاشتغال المالي كأولوية ضمن سياساتهم وأهدافهم لتحقيق النمو الشامل والمستدام.

يدرك الأردن بأن الاشتغال المالي بات يشكل ركيزة أساسية في تحقيق النمو الشامل والمستدام في المملكة، حيث عكفت الحكومة الأردنية على بناء بنية تحتية متينة وقوية

بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة لتحقيق نظام مالي شامل، وقد أخذ البنك المركزي الأردني الدور القيادي في هذه العملية يسانده فيها شركاؤه من القطاعين العام والخاص بما يضمن التنسيق والتعاون في وضع وتنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية بهذا الخصوص.

هذا وقد قام البنك المركزي في نهاية عام 2016 بالإعلان للعموم ولجميع الشركاء الرئيسيين من القطاعين العام والخاص عن رؤية الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي بما يتوافق مع محاور الأجندة الوطنية والتوجهات الاستراتيجية في المملكة سعياً نحو نظام مالي شامل ومستدام في المملكة ليتم الاطلاع عليها من الجميع. هذا وقد تم تحديد خمسة محاور رئيسية للاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي وهي:

- **التثقيف المالي.**
- **حماية المستهلك المالي.**
- **المشاريع الصغيرة والمتوسطة.**
- **خدمات التمويل الأصغر.**
- **المدفوعات الرقمية.**

بالإضافة إلى تجميع البيانات وقياسها وتحليلها لوضع سياسات وأهداف خاصة بالاشتغال المالي مبنية على الحقائق، وبحيث يتم بناء قاعدة بيانات تدعم المحاور الخمسة المذكورة وذلك لضمان دقة تطبيق الأهداف ووضوح الرؤية لكل محور.

### 3-1-2 الأسباب الموجبة لاستراتيجية وطنية للاشتغال المالي

انبثقت الحاجة إلى وضع الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي لعدد من العوامل أولها أن نسبة الاشتغال المالي للبالغين في الأردن بلغت 24.60% وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بالبلدان الأخرى الواقعة ضمن نفس فئة مستويات الدخل في العالم، على الرغم من أنها الأعلى بين النظراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مما يدل على أن النسبة الغالبة من البالغين مستبعدين من النظام المالي الرسمي وبدون الحصول على فرصة المشاركة الفاعلة في عملية التنمية والاستفادة منها.

إن معالجة الخلل الحاصل في النظام المالي الرسمي عملية في غاية الأهمية لضمان النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، حيث أن المشاركة الفعالة لغالبية السكان في النظام المالي الرسمي كمدخرين ومقترضين بشكلٍ أولي يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الوساطة المالية من خلال

قطاع الأعمال في الأردن، إلا أنه يواجه معوقات في الوصول إلى التمويل اللازم، وتركز الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي على إتاحة فرص وصول هذه الشركات للخدمات المالية ضمن برامج عمل تم وضعها وهي قيد التنفيذ مع الشركاء المعنيين والذين يعملون بهمة وجد لخلق بيئة حافزة لتمويل هذا القطاع.

تعتبر أنظمة الدفع جزءاً أساسياً من البنية التحتية للنظام المالي في اقتصاد السوق، وقد عمل البنك المركزي الأردني على تطوير نظام مدفوعات وطني حديث وأمن وكفؤ، وإيجاد فرص عادلة لكافة الشركاء للاستفادة والبناء على المكتسبات التي تحققت من تخفيض الكلف والمخاطر وزيادة الكفاءة والوصول لأنظمة الدفع، مما يمكن من توفير مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الرقمية المختلفة.

وإدراكاً للارتباط القوي بين توفير الخدمات المالية بشكل مسؤول مع حماية المستهلك المالي وتعزيز ثقافته المالية سيتم تضمين الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي المقييس اللازمة لبناء إطار شامل لحماية المستهلك المالي، وقد تم البدء فعلياً في هذا المنحى حيث يتم حالياً التحضير لخطة عمل لبرنامج حماية المستهلك المالي، كما وتم البدء بتنفيذ برنامج نشر الثقافة المالية في المملكة.

وإدراكنا بأهمية البيانات والقياس لتعزيز الاشتغال المالي، ولوضع سياسات وأهداف مبنية على حقائق تعزز هذه العملية سيتم العمل على تقوية الإمكانيات والقدرات الإحصائية الوطنية لتوفير مصادر بيانات موثوقة ومستمرة لتحسين جودة البيانات.

ونؤكد على أن إعداد الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي وتطبيقها سيحافظ على إحداث التوازن بين أربعة أهداف رئيسية وهي: الاشتغال المالي، الاستقرار المالي، نزاهة القطاع المالي، وحماية المستهلك المالي (I-SIP).

كما سيتم إيلاء العناية اللازمة للوسائل المبتكرة ومتابعة الثورات التكنولوجية الحاصلة بهدف تعزيز الاشتغال المالي للجميع، وبما يتوافق مع المبادئ الدولية وخطة العمل للاشتغال المالي المبتكر الصادرة عن دول العشرين (G20).

هذا وقد قام البنك المركزي بالانضمام للتحالف العالمي للاشتغال المالي (Alliance for financial inclusion - AFI) وفرق العمل المنبثقة عنه، واللذان يهدفان وبشكل مباشر إلى تعزيز أفضل الممارسات في رسم السياسات والمعايير المتعلقة بالاشتغال المالي.

تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار والتمويل، وبالتالي توزيع أفضل للموارد المحدودة وتحقيق نمو اقتصادي أكبر وتخفيض مستويات الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة بين فئات المجتمع المحلي المختلفة. وبالأخذ بعين الاعتبار النمو المتزايد في حجم الخدمات والمنتجات المالية المختلفة يصبح الاستبعاد المالي عقبة حقيقية تجاه الحصول على فرص توليد الدخل والارتقاء بمستويات الرفاه الاقتصادي، وتعمق مشكلة الاستبعاد المالي بين النساء والشباب والمهاجرين بشكل خاص.

إن استراتيجيتنا للسنوات الثلاث المقبلة (2018-2020) سوف تركز بالدرجة الأولى على الفئات المستبعدة وغير المدخومة مالياً من البالغين ذوي الدخل المتدني والمهمشين، والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وفئة الشباب والنساء وغير الأردنيين واللجئيين. سوف تعمل هذه الاستراتيجية على إنشاء وتقوية العلاقة بين الاشتغال المالي وأهداف التنمية الاجتماعية المستدامة (Sustainable Development Goals SDGs) لعام 2030 والتي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

### 3-1-3 أولويات الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي

سوف نعتمد في وضع وتطبيق هذه الاستراتيجية على النهج التشاركي والتعاوني الفعال مع الشركاء الرئيسيين من القطاعين العام والخاص بحيث تعمل كل جهة ضمن منظومة وإطار واضح للتسيق تحت الإشراف والمتابعة الحثيثة من البنك المركزي الأردني الذي سيعمل على تقديم المساعدة والدعم المتواصل من خلال أمانة سر اللجنة الوطنية للاشتغال المالي.

تعتبر المساواة الجندرية أحد الأهداف والأولويات المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي وعليه سيتم الالتزام التام بتحسين الاشتغال المالي للمرأة وبما يتوافق مع خطة عمل (Denarau) المعتمدة في مؤتمر السياسات الدولية لتحالف الشمول المالي لعام 2016 من قبل كافة أعضاء التحالف، وكما هو الحال في أغلب الدول النامية فإن الهوية الجندرية شأن يورق الأردن ومعالجة هذه المشكلة بكفاءة بات يتطلب منهجاً شاملاً ومنظماً.

تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن دوراً قيادياً وحيوياً وبارزاً في دعم مسيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث يشكل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ما نسبته حوالي 95% من

الأعوام الأربع الماضية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب (320) مليون دولار أمريكي بأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، وصل منها حوالي (170) مليون دولار، واستغل منها في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى تاريخ 2016/12/31 حوالي (134) مليون دولار أقرضت لحوالي (16,470) مشروعاً متناهي الصغر وصغير ومتوسط منهم أكثر من (60%) متواجد خارج العاصمة، كما ساهمت هذه التمويلات بخلق أكثر من (3168) فرصة عمل، وسيقوم البنك المركزي بسحب المبالغ المتبقية والبالغة حوالي (150) مليون دولار خلال عامي 2017 و2018، هذا بالإضافة إلى خط الائتمان المقدم من بنك الإعمار الأوروبي بمبلغ (120) مليون دولار لنفس الغاية الذي قام البنك المركزي بدوره بتقديم التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استقادة البنوك منه، علماً أن بنك الإعمار الأوروبي قام بتوقيع اتفاقيات مع ثلاثة بنوك بمبلغ (60) مليون دولار.

وكما ذكرنا في تقارير سابقة فإنه يوجد لدى البنك المركزي برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات (بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة) بسعر فائدة يبلغ حالياً 1% للتمويل الموجه للمشاريع المتواجدة في المحافظات خارج عمان و1.75% للتمويل الموجه للمشاريع المتواجدة في العاصمة وبمبلغ إجمالي يصل إلى حوالي مليار دينار، حيث استفاد من هذه البرامج حتى تاريخ 2016/12/31 حوالي 429 مشروعاً وبقيمة إجمالية وصلت إلى ما يقارب 311 مليون دينار توزعت على قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة بمقدار 164.7، 33.6، و90.3 و21.5 مليون دينار على التوالي، كما تم خلال عام 2016 ولأول مرة منح تمويل لقطاع تكنولوجيا المعلومات بقيمة 1.4 مليون دينار. هذا وقد قام البنك المركزي بتطوير شروط الإقراض منذ عام 2015 ضمن هذا البرنامج لتتواءم وبرامج التمويل المعمول بها لدى البنوك الإسلامية وذلك من خلال توقيع اتفاقية وكالة استثمار مقيدة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية الراغبة في الاستفادة من البرنامج.

أما بخصوص توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد تم العمل على إعادة هيكلة أعمال الشركة الأردنية لضمان القروض وزيادة رأسمالها وتطوير إجراءات عملها ونطاق تعاملها لكي تتمكن من توفير

كما قام البنك المركزي وكجزء من الانضمام إلى التحالف العالمي للاشتغال المالي بإعلان الالتزام بمبادئ مايا (Maya Deceleration) حيث أعلن الأردن التزامه بهدف طموح يتمثل بزيادة الاشتغال المالي من مستواه الحالي البالغ 24.6% كما هو في نهاية عام 2015 إلى 36.6% في نهاية عام 2020 وذلك ضمن السكان البالغين، بالإضافة إلى تخفيض فجوة الوصول المالي بين الجنسين من 53% إلى 35%.

واستكمالاً للجهود الرامية إلى تعزيز الاشتغال المالي في الأردن والمنطقة نظم البنك المركزي الأردني وصندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) المؤتمر الإقليمي الثاني عالي المستوى تحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة وتحت عنوان: "تعزيز الشمول المالي للمرأة في العالم العربي" وقد تمخض المؤتمر عن الإعلان عن مبادرة إقليمية بهدف تعزيز مشاركة المرأة في القطاع المالي.

وفيما يلي أهم الإنجازات والخطوات المتخذة لكل محور من محاور الاستراتيجية:

### 1-3-1-3 تحسين الوصول إلى التمويل

خاصة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وأحد أهم مجالات خلق فرص العمل، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 95% من إجمالي الشركات في الغالبية العظمى من دول العالم، وتوفر ما بين 40 إلى 60% من مجموع فرص العمل. وتشير دراسة حديثة صادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة 'الرسمية' تساهم في 33% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية، كما أنها تساهم بما يصل إلى 45% من فرص العمل. وترتفع هذه الأرقام بشكل ملحوظ عند إضافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي. أما في البلدان ذات الدخل المرتفع، فتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤمن 62% من فرص العمل.

وقد واصل البنك المركزي دوره المتمثل في دعم وتشجيع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، حيث قام البنك المركزي الأردني خلال

وفي الأردن يولي البنك المركزي موضوع الثقافة المالية اهتماماً بالغاً نظراً لأهميته في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة، خصوصاً أن الإحصائيات والدراسات أشارت إلى أن الأردن يحتل مرتبة متواضعة في مستوى الثقافة المالية بين الدول، فقد صدرت دراسة مسحية قام بها خبراء من جامعة جورج واشنطن والبنك الدولي بعنوان (Financial Literacy Around the World) لقياس مستوى الثقافة المالية في مختلف دول العالم، حيث تضمنت هذه الدراسة طرح أسئلة أساسية تغطي أربعة جوانب: تقدير المخاطر (الاستثمارات)، التضخم، احتساب الفائدة البسيطة، احتساب الفائدة المركبة، حيث يتم اعتبار الشخص مثقف مالياً في حال أجاب عن ثلاثة أسئلة على الأقل من أصل أربعة أسئلة، وبناءً على هذا التعريف فقد بينت نتائج التحليل الإحصائي أن 33% من البالغين في العالم هم مثقفين مالياً، وقد أوضحت الدراسة أن معظم الأشخاص الذين لديهم مشكلة في فهم المفاهيم المالية الأساسية هم من الاقتصادات الناشئة، كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى الثقافة المالية في العالم يتراوح بين 13%-71%، وقد احتلت الأردن المرتبة 116 من بين دول العالم.

وإيماناً من البنك المركزي الأردني بأهمية موضوع الثقافة المالية في المملكة؛ فقد بادر البنك المركزي بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة وذلك بهدف تمكين المواطن الأردني من:

- إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي.
- إدارة مدخراته وممتلكاته الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل.
- زيادة فرص الاستفادة من المصادر والخدمات والتسهيلات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية.
- زيادة الاشتغال المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

لذا فإن المشروع يستهدف عدة قطاعات رئيسية في المجتمع من خلال عدة برامج، حيث تم البدء بالبرنامج الرئيسي المتمثل بالتعليم المالي في المدارس وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز (مؤسسة أردنية غير ربحية)، وقد تم البدء بتدريس منهاج الصف السابع اعتباراً من العام الدراسي 2016/2015 كما تم البدء

الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. مما أدى إلى تضاعف عدد وقيمة المشاريع المضمونة من قبل الشركة، كما تم إنشاء صندوق لدعم الشركات الناشئة عن طريق توفير الضمانات اللازمة لحصول هذه الشركات على التمويل من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض، كما قام البنك المركزي بتوفير مبلغ (100) مليون دينار لشركة ضمان القروض لتأسيس صندوق ضمان ائتمان الصادات لتوفير الضمانات المطلوبة مقابل تسهيلات القطاع التصديري.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل جاري حالياً بالتعاون مع وزارة التخطيط والبنك الدولي على تأسيس صندوق خاص بمبلغ 100 مليون دولار للاستثمار في رؤوس أموال الشركات الريادية.

### 2-3-1-3 تطوير قطاع التمويل الأصغر

أكدت دراسة صادرة عن البنك الدولي بعنوان "Impact of Government Regulation on Microfinance" أن الإصلاح التنظيمي لشركات التمويل الأصغر يساهم بتعزيز سلامة النظام المالي، ويُسهل من توسيع التمويل الأصغر والتكامل مع القطاع المالي الرسمي، وقد قام البنك المركزي باتخاذ قرار استراتيجي بتوسيع مظلمته الرقابية لتشمل قطاع التمويل الأصغر، حيث وافق مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 2014/12/14 على نظام التمويل الأصغر رقم (5) لعام 2015 الذي أصبح نافذا اعتباراً من 2015/6/1 ليشكل مرجعية قانونية لترخيص شركات التمويل الأصغر والرقابة والإشراف عليها من قبل البنك المركزي، كما قام البنك المركزي في شهر 2016/4 بإصدار تعليمات الترخيص والتواجد لشركات التمويل الأصغر، وسيستمر تباعاً بإصدار التعليمات التفصيلية اللازمة للبدء بالإشراف والرقابة الفعلية على هذا القطاع.

### 3-3-1-3 نشر الثقافة المالية والمصرفية

#### (محو الأمية المالية)

يُعتبر موضوع نشر الثقافة المالية والمصرفية من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الاشتغال المالي وتعزيز حماية العملاء، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن رفع مستوى الثقافة المالية للأفراد هو عامل أساسي لزيادة مستوى مدخراتهم، مما يعزز من النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة اللازمة للاستثمار، الأمر الذي يعزز من قدرة الدول على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية،

متوسطة وطويلة، وسيُعزز طرح سندات الادخار من الاشتغال المالي في المملكة، حيث أنه من شروط المشاركة في الاكتتاب وجود حساب بنكي للفرد. كما أن سندات الادخار تعد أداة لحشد المدخرات الوطنية وأداة استثمار لأصحاب المحافظ المالية الصغيرة ووسيلة لزيادة تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، ويبلغ سعر فائدة إصدار سندات الادخار لكلا الإصدارين 4.25% وهي فائدة أعلى من متوسط أسعار الفائدة على الودائع لأجل لدى البنوك، ولأجل يبلغ خمس سنوات. وقد بلغ حجم الاكتتاب في الإصدار الأول حوالي 28 مليون دينار، وفي الإصدار الثاني حوالي 11 مليون دينار، وللاطلاع على دليل إجراءات الاكتتاب والدفع في سندات الادخار للأفراد يُرجى الرجوع إلى الرابط الإلكتروني التالي:

[http://www.cbj.gov.jo/uploads/individual\\_ponds\\_user\\_manual.pdf](http://www.cbj.gov.jo/uploads/individual_ponds_user_manual.pdf)

### 3-1-3-2 تطوير أنظمة الدفع والتقاوص والتسويات

باشر البنك المركزي الأردني بعملية تطوير وإعادة هيكلة لنظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة، وتهدف هذه العملية إلى الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني من خلال التشغيل البيئي لأنظمة الدفع ووضع الأطر القانونية الشاملة لتعزيز الاشتغال المالي وتشجيع القبول المتزايد لأدوات الدفع الحديثة وتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية، وقد اضطلع البنك المركزي بالدور القيادي لهذه العملية تسانده فيها البنوك التجارية ممثلة بمجلس المدفوعات الوطني. حيث قام بما يلي:

- قام البنك المركزي على صعيد أنظمة الدفع والتسويات بإطلاق نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) الذي يتوافق مع المعيار الجديد (ISO 2002) ليكون الأردن بذلك الأول إقليمياً والثاني عالمياً بتطبيق هذا المعيار خلال العام الماضي، كما تم بتاريخ 2016/10/3 إطلاق المرحلة الثانية من النظام والمتعلقة بإرسال البنوك للرسائل حسب المعيار الجديد، حيث استمر النظام الجديد بتنفيذ أوامر التحويل بين حسابات

بتدريس منهاج الصف الثامن والحادي عشر اعتباراً من العام الدراسي 2017/2016.

علاوة على برنامج التعليم المالي في المدارس، فإن المشروع سيشمل في المستقبل عدة برامج أخرى، وعلى النحو التالي:-

- أ. التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي.
- ب. نشر الوعي المالي من خلال وسائل الإعلام.
- ج. الثقافة المالية لتطوير الأعمال.
- د. التعليم المالي في مكان العمل.
- هـ. التعليم المالي للمرأة والمجتمعات الريفية.
- و. التعليم المالي الإلكتروني.

### 3-1-3-4 حماية المستهلك المالي

ركزت العديد من الدراسات الصادرة عن الجهات الدولية على أهمية موضوع حماية المستهلك المالي وما له من أثر إيجابي على الاشتغال المالي، كما تبين من الأزمة المالية العالمية أهمية تعزيز حماية المستهلك المالي لتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل. هذا وقد حدد زعماء مجموعة العشرين بالقمة التي عقدت في تورنتو عام 2010 أن حماية المستهلك والتتقيف المالي من بين مبادئهم التسعة للاشتغال المالي القائم على الإبداع والابتكار.

ويعد قيام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 بإصدار تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56)؛ فقد قام بتاريخ 2016/12/19 بإنشاء دائرة مستقلة لحماية المستهلك المالي بشكل عام ليشمل ذلك حماية عملاء البنوك وجميع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

### 3-1-3-5 توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز

#### الاشتغال المالي

### 3-1-3-1 إصدار سندات الادخار للأفراد

قام البنك المركزي وبالنيابة عن الحكومة بطرح إصدارين من السندات الحكومية الموجهة للأفراد تحت مسمى "سندات الادخار للأفراد" للاكتتاب العام وذلك خلال عام 2016، وذلك بهدف توفير أدوات ادخار للأفراد تمكنهم من توظيف وإدارة مدخراتهم بأمان وبعائد ثابت ولأجل

- استمر البنك المركزي بتشغيل نظام البدالة الوطنية للدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay) خلال عام 2016، حيث أصبح عدد المشاركين في النظام خمسة بنوك (بنك الأردن، البنك التجاري الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك العربي وبنك القاهرة عمان) وأربع شركات مالية (الشركة المتميزة لخدمات الدفع الإلكتروني من خلال الهاتف النقال، شركة الحلول المالية للدفع من خلال الهاتف النقال، شركة آية لخدمات الدفع بالهاتف النقال والشركة المتكاملة لخدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال "دينارك")، وبلغ عدد حركات الدفع من خلال النظام لعام 2016 (8898) حركة بقيمة إجمالية بلغت (198.8) ألف دينار أردني مقابل (835) حركة بقيمة إجمالية (25.3) ألف دينار أردني لعام 2015.
- استمر البنك المركزي خلال عام 2016 بتقديم خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً من خلال نظام إي فواتيركم (eFAWATEERcom) الذي يتم تشغيله من قبل شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني، والذي يرتبط بجميع البنوك العاملة في المملكة باستثناء بنكين لتقديم الخدمة من خلال القنوات البنكية المختلفة، كما تم ربط كل من مكاتب شركة البريد الأردني، شركة (EMP)، شركة الثقة للخدمات الإلكترونية، مصرف الراجحي وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع ونظام الدفع بالهاتف النقال كمقدمين لخدمات الدفع لاستهداف المواطنين ممن لا يملكون حسابات بنكية وتمكينهم من الاستعلام ودفع الفواتير وبالتالي تعزيز الشمول المالي في المملكة، هذا ومن ناحية أخرى فقد بلغ عدد المفوترين المشاركين في النظام (75) مفوتراً خلال عام 2016 مقارنة ب(38) مفوتراً للعام 2015، كما بلغ عدد حركات الدفع على النظام (1.84) مليون حركة بقيمة بلغت (560.8)
- البنوك الأعضاء بعملات الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، اليورو والجنيه الاسترليني بالإضافة إلى عمليات السوق الثانوية، حيث بلغ عدد أوامر التحويل المنفذة في النظام خلال عام 2016 حوالي (627.4) ألف أمر بقيمة (107.6) مليار دينار مقابل (634.6) ألف أمر بقيمة بلغت (104.4) مليار دينار خلال عام 2015، كما بلغ عدد عمليات السوق الثانوية التي تمت خلال هذا العام من خلال النظام (7,673) عملية بمبلغ وصل إلى (1,885) مليون دينار.
- تم إطلاق نظام غرفة التقاص الآلي (Automated Clearing House) بتاريخ 2016/10/30 الذي يتوافق مع المعيار الجديد (ISO 20000) وهو نظام دفع وتحويل وتفويض آلي يوفر بنية تحتية آمنة لتنفيذ مدفوعات التجزئة فيما بين البنوك الأعضاء وعملائهم بما في ذلك البنك المركزي الأردني، ويشتمل النظام على التحويلات الدائنة والمدينة وإدارة التفاوض المدينة ودفعات الحكومة والمؤسسات المالية وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص حيث بلغ عدد أوامر التحويل المنفذة في النظام خلال هذا العام (121,234) ألف أمر بقيمة بلغت (120,502) مليون دينار.
- تم إطلاق نظام تسوية وإيداع الأوراق المالية الحكومية (DEPO/X) بتاريخ 2016/2/7، وهو نظام لإدارة الدين الحكومي والمزادات بشكل آلي متكامل ومركز لإيداع وتسوية الأوراق المالية الحكومية، حيث يمكن الوصول الآمن لنظام المزادات الحكومية لإصدارات الحكومة من الأوراق المالية لكل من البنك المركزي والبنوك وشركات التأمين والوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي والجهات ذات العلاقة، كما يمكن البنك المركزي والجهاز المصرفي في التعامل بكافة أدوات السياسة النقدية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

بقيمة (426) ألف دولار، بحيث يستهدف المشروع تحسين الاشتغال المالي في الأردن من خلال توفير الخدمات المالية المبتكرة عبر الهاتف النقال والتي تستهدف بصفة خاصة الأردنيين ذوي الدخل المحدود وغير المشمولين بالنظام المالي الرسمي إلى جانب توفير الأدوات المناسبة لقياس المؤشرات الاقتصادية التي تعنى بالاشتغال المالي وإجراء دراسة لتقييم المخاطر المتعلقة بأنظمة الدفع في المملكة بشكل يساعد البنك المركزي في تعزيز دوره الرقابي في تحليل وتطوير الاستراتيجية الخاصة به.

### 3-1-4 شركة المعلومات الائتمانية

قام البنك المركزي بالعمل على إيجاد الإطار التشريعي والقانوني اللازم لعمل الشركات التي تعنى بتبادل المعلومات الائتمانية حيث تم إصدار قانون المعلومات الائتمانية المؤقت رقم (15) لسنة 2010، ونظام شركات المعلومات الائتمانية رقم (36) لسنة 2011، ووفقاً لهذه المرجعيات القانونية فقد أنيط بالبنك المركزي الأردني مسؤولية ترخيص مثل هذه الشركات إلى جانب الرقابة والإشراف عليها وتنظيم أعمالها، وقد تم بتاريخ 15/12/2015 منح الموافقة لترخيص أول شركة معلومات ائتمانية في المملكة، كما تم بتاريخ 6/4/2016 الموافقة على قيام البنوك المرخصة بتزويد شركة كريف- الأردن بالمعلومات المتعلقة بالائتمان العائد لعملائهم دون الحصول على الموافقة المسبقة لهؤلاء العملاء "تصريح الاطلاع"، بالإضافة إلى قيام البنوك بتزويدهم بتلك المعلومات لثلاث سنوات سابقة، حيث ستوفر هذه الشركة قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان، مما سيساعد هذه الجهات على ترشيد القرارات الائتمانية وبحيث يتم اتخاذ القرار الائتماني السليم المبني على تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد وتسعير المنتجات المصرفية بناءً على مخاطر العملاء، بما يعزز من فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك والشركات المالية الأخرى ويحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل، ومن المتوقع أن يكون لإنشاء هذه الشركة انعكاسات إيجابية على تحسين الاشتغال المالي وتعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

مليون دينار أردني خلال عام 2016 مقابل (478,286) حركة بقيمة إجمالية (41.6) مليون دينار للعام 2015.

- استمر البنك المركزي في عام 2016 بتقديم خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom) عبر بوابة الدفع الإلكتروني (Portal) بهدف تمكين كافة المواطنين الأردنيين ممن يقيمون داخل المملكة أو في أي مكان في العالم من الاستعلام ودفع فواتيرهم ومدفوعاتهم الأخرى باستخدام بطاقات الدفع الائتمانية الصادرة عن مختلف البنوك في جميع أنحاء العالم بسهولة وأمان، ويتولى مشغل ومدير النظام (شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني) تشغيل بوابة الدفع الإلكتروني نيابة عن البنك المركزي الأردني عن طريق أحد مقدمي خدمات الدفع المرتبطين بنظام إي فواتيركم.

- قام البنك المركزي وبالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبدعم وتمويل بقيمة (2,3) مليون يورو من وزارة الاتحاد الفيدرالي الألماني للتعاون الاقتصادي والتطوير (BMZ) بالعمل على بدء مشروع يمتد حتى نهاية عام 2018 تحت مسمى (Digi#ances – Digital Remittances) بحيث يهدف هذا المشروع إلى تحسين الوصول إلى خدمات التحويلات والخدمات المالية الأخرى إلكترونياً بشكلٍ يستهدف الفئات الأقل حظاً وغير المشمولة بالنظام المالي الرسمي كالنساء واللاجئين وغيرهم.

- قام البنك المركزي مع نهاية عام 2016 بإنهاء مشروع تعزيز الاشتغال المالي من خلال الخدمات المالية الجوال في الأردن (Promoting Financial Inclusion via Mobile Financial Services in Jordan) والمقدم كمنحة من بنك الاستثمار الأوروبي (European Investment Bank – EIB)

### 3-2 البنية التشريعية للنظام المالي

مما لا شك فيه أن وجود إطار تشريعي مناسب للنظام المالي يعزز من الاستقرار المالي، حيث أثبتت التجارب أنه في حال كانت التشريعات الرقابية والتنظيمية على النظام المالي غير مناسبة فإنها ستؤدي وبشكل واضح إلى تعميق الأزمات المالية النظامية عند حدوثها<sup>4</sup>، هذا ويقوم البنك المركزي الأردني وبشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والأعراف المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي، وانطلاقاً من استراتيجية البنك المركزي الأردني الرامية إلى إتباع رقابة مصرفية فعالة تواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية، واستكمالاً للجهود التي بذلها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، فقد واصل البنك المركزي في عام 2016 مراجعته الشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، وذلك على النحو التالي:

#### 3-2-1 القوانين والأنظمة

##### 3-2-1-1 قانون البنك المركزي الأردني

كما ذكرنا في تقرير الاستقرار المالي لعام 2015 فقد صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون البنك المركزي المعدل رقم 24 لسنة 2016 وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2016/6/16.

وتضمن القانون المعدل العديد من الجوانب أهمها: توسيع أهداف البنك المركزي وذلك بالنص بشكل صريح على أن من أهداف البنك المركزي المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي، حيث جاء القانون المعدل ليرسخ بالنصوص القانونية دور البنك المركزي في المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في المملكة كهدف أساسي من أهدافه. بالإضافة إلى تعزيز حاكمية مجلس إدارة البنك المركزي وتوسيع صلاحياته الإشرافية، وتعزيز استقلالية البنك المركزي واستقلالية قراراته.

ومن أبرز الاختصاصات التي أنيطت بالبنك المركزي بموجب القانون المعدل - والتي كانت في مجال الإشراف والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته- الصلاحيات الواسعة والصريحة التي تخول البنك المركزي توطيد قواعد الحوكمة في جميع تلك الجهات.

أما في مجال أنظمة الدفع الإلكتروني، فقد خول القانون المعدل البنك المركزي صلاحيات التنظيم والرقابة والإشراف على نظام المدفوعات الوطني وتطويره بما يضمن توفير نظم آمنة وكفؤة للدفع والتفويض والتسوية في المملكة، مع ترسيخ أهم المبادئ العالمية المتبعة في أنظمة الدفع من قبيل اعتبار أوامر التحويل أو التسوية الناجمة عن عمليات التفويض في أنظمة الدفع نهائية وغير قابلة للنقض أو الرجوع عنها أو إلغائها بعد إتمامها لأي سبب دون الإجحاف بحقوق الأطراف ذوي العلاقة.

كما أعاد القانون المعدل التأكيد على دور البنك المركزي، كمركز إيداع للأوراق المالية الحكومية، وتطوير دوره في منح السلف التي تستهدف تمويل قطاعات الأعمال والأنشطة الاقتصادية كالمشاريع الصناعية والزراعية والتمويل الأصغر والطاقة المتجددة وغيرها من قطاعات الأعمال والأنشطة الاقتصادية، مع إمكانية توسيع دائرة أطراف السياسة النقدية وفق الشروط والضوابط التي يراها مجلس إدارة البنك المركزي مناسبة لتشمل أي مؤسسة مالية يرى البنك المركزي أن نشاطها يؤثر في أي من أهدافه ومهامه.

وتناولت نصوص القانون المعدل أيضاً دور البنك المركزي في منح تسهيلات سيولة استثنائية باعتباره الملجأ الأخير للبنوك التي قد تحتاج في ظروف طارئة تهدد الاستقرار النقدي أو المالي في المملكة، وكذلك منحه صلاحيات واسعة في تحديد مقدار الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى البنوك بهدف تطوير هذه الأداة لممارسة البنك المركزي لمهامه.

وانسجاماً مع مخرجات الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية؛ جاء القانون المعدل بعدد من النصوص التي تهدف إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي من كافة الجوانب ابتداءً من إلغاء كافة النصوص القانونية التي كانت تتيح للبنك المركزي منح تسهيلات للحكومة، وانتهاءً بتعديل آلية التعيين وقبول الاستقالة ليصبح قرار التعيين وقبول الاستقالة لكل من المحافظ/رئيس مجلس الإدارة وبقية أعضاء المجلس بمن فيهم نائب المحافظ بقرار من مجلس الوزراء الموقر على أن يقترن بالإرادة الملكية

<sup>4</sup> المصدر: دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي "Regulatory and Supervisory Independence and Financial Stability" 2002.

### 3-2-2-2-1-2-3-2 التعليمات

#### 3-2-2-2-1-2-3-1 تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة

أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ 2016/12/6 تعليمات جديدة للبنوك عن اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم في قياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة وتقييم أوضاعها المالية ضمن فرضيات وسيناريوهات شديدة، وتعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر كما تساعد مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا على فهم ظروف البنك في أوقات الأزمات، كما تعتبر هذه الاختبارات جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر لدى البنوك. ويأتي إصدار البنك المركزي لهذه التعليمات بهدف مواكبة آخر المستجدات في هذا الموضوع وبما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية بالخصوص، ومن المتوقع أن ينعكس تطبيق هذه التعليمات على تعزيز إدارة المخاطر لدى البنوك بما يعزز من قدرتها على مواجهة وتحمل أقصى الظروف والصدمات المالية في حال حدوثها لا سمح الله. وقد قام البنك المركزي بتزويد البنوك بالاختبارات الواجب عليها إجراؤها بناءً على بيانات نهاية عام 2016، كما سيقوم البنك المركزي بتزويد البنوك بالاختبارات المطلوبة بشكل سنوي آخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

#### 3-2-2-2-3-2 تعليمات التعامل مع البنوك ذات

##### الأهمية النظامية محلياً

أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ 2017/6/12 تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً رقم (2017/2) وذلك بهدف تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي في المحافظة على سلامة ومثانة أوضاعها المالية والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنتج في حال مواجهتها لمشاكل جوهرية على استقرار النظام المالي والاقتصاد بشكل عام، وذلك انسجاماً مع الممارسات الدولية في هذا الخصوص وفي إطار تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الخاصة بـ "إطار التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي". ويقصد بالبنوك النظامية على أنها البنوك كبيرة الحجم ذات الحصة السوقية المرتفعة والترابط

السامية مع إلغاء اشتراط وجود ممثلين عن البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة في عضوية مجلس الإدارة بغرض تعزيز الاستقلالية لإدارة البنك المركزي. كما تم بموجب القانون المعدل رفع عدد أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي ليصبح تسعة أعضاء لتمكينه من تشكيل اللجان المختلفة للقيام بمهامه بما فيه ذلك لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر.

#### 3-2-1-2-3-2 قانون تنظيم التعامل بالبورصات الأجنبية

تم نشر قانون تنظيم التعامل بالبورصات الأجنبية رقم (1) لسنة 2017 في الجريدة الرسمية بتاريخ 2016/12/29، وتم إلغاء قانون تنظيم التعامل في البورصات الأجنبية (المؤقت) رقم (50) لسنة 2008. وقد نص القانون الجديد على حصر ممارسة نشاط التعامل بالبورصات الأجنبية أو التوسط فيها لصالح الغير بالبنوك وبشركات الخدمات المالية، كما سيصدر مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

الإضافي فتبدأ بشكل تدريجي مع نهاية عام 2017 وحتى نهاية عام 2020.

### 3-2-2-3 تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً

#### لمعيار بازل III

انطلاقاً من اهتمام البنك المركزي بتطبيق أحدث المعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك فقد تم إصدار تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل III رقم (2016/67) تاريخ 2016/10/31، حيث تم العمل بهذه التعليمات اعتباراً من بيانات الربع الثالث من عام 2016. هذا وقد ركزت هذه التعليمات على تحسين نوعية وكمية رأس المال بهدف تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر.

### 3-2-2-4 تعليمات الترخيص والتواجد

#### لشركات التمويل الأصغر

تم إصدار تعليمات الترخيص والتواجد لشركات التمويل الأصغر رقم (2016/62) بتاريخ 2016/4/10، حيث تغطي التعليمات المحاور الرئيسية التالية: معايير التمويل الأصغر، منح التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، متطلبات الترخيص وتوفيق الأوضاع، معايير الملاءمة لأعضاء مجلس الإدارة/ هيئة المديرين والإدارة التنفيذية العليا وهيئة الرقابة الشرعية والتواجد المحلي والخارجي.

### 3-2-2-5 التعليمات المعدلة للحاكمة

#### المؤسسية للبنوك

في ضوء التطورات الرقابية الدولية في مجال الحوكمة، فقد تم إصدار التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) تاريخ 2016/9/1، ومن أهم التعديلات التي تضمنتها هذه التعليمات: إضافة بعض المرونة في متطلبات العضو المستقل من حيث المؤهلات أو الخبرات، ضرورة تخصيص عضو مجلس الإدارة الوقت الكافي لأعمال البنك، تعديل تشكيلة بعض اللجان المنبثقة عن المجلس في ضوء ما تضمنته ورقة لجنة بازل للرقابة المصرفية الصادرة في شهر تموز 2015، وضرورة تزويد البنك المركزي بأسباب استقالة أو إنهاء خدمات مسؤولي التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر وذلك قبل قيام البنك باتخاذ قراره بالخصوص.

الكبير مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي يؤدي ضعفها أو تعثرها إلى آثار سلبية كبيرة على النظام المالي والاقتصاد بشكل عام.

وتأتي هذه التعليمات بعد أن كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت في عام 2007 أن ضعف أو فشل البنوك الكبيرة كان له آثار سلبية كبيرة على استقرار النظام المالي والاقتصاد الحقيقي في الدولة والعالم أحياناً، وذلك بسبب حجم هذه البنوك وترابطها الكبير مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومستوى تعقيد عملياتها وضعف القدرة على تغطية الفجوة التي يتركها تعثرها على الخدمات المالية بالإضافة إلى انتشارها الكبير عبر الحدود، ولمواجهة هذه المخاطر فقد تم تكثيف العمل على المستوى الدولي لوضع إطار للتعامل مع هذه المخاطر حمايةً للاستقرار المالي ليشمل ليس فقط البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي، بل أيضاً البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي.

هذا وقد حددت هذه التعليمات منهجية موضوعية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي تعتمد على حجم البنك ومدى ترابطه مع البنوك الأخرى ومدى مساهمته في تقديم الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى مستوى تعقيد عملياته المتمثل بحجم تواجده خارج المملكة وحجم استثماراته في الأسواق المالية، كما تضمنت هذه التعليمات فرض متطلبات رأسمال إضافية على هذه البنوك لتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة، بالإضافة إلى بعض المتطلبات الأخرى التي تهدف إلى تعزيز قواعد الحاكمة المؤسسية لدى هذه البنوك وتقوية إدارات المخاطر لديها، كما ركزت هذه التعليمات على تعزيز الإطار الرقابي على هذه البنوك من خلال تعزيز تواصل البنك المركزي مع مجالس إدارتها وإداراتها التنفيذية وتعزيز الرقابة عليها.

كما تم الطلب بموجب هذه التعليمات أن يكون لدى هذه البنوك خطط إنعاش معتمدة من مجلس الإدارة للتعامل مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك عند مواجهته لأوضاع حرجة وشديدة الخطورة، حيث أنه على البنك ضمن هذه الخطة وضع وتوثيق قائمة بالإجراءات التي يمكن اللجوء إليها في هذه الحالة.

هذا وقد تم منح البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي مهلة عام ونصف للالتزام بالمتطلبات النوعية المطلوبة منها المتعلقة بالحاكمة المؤسسية وإدارة المخاطر وخطط الإنعاش، أما متطلبات رأس المال

### 3-2-2-8 تعليمات الاحتياطي النقدي الإلزامي

تم إصدار تعليمات الاحتياطي النقدي الإلزامي رقم (2016/68) تاريخ 2016/12/21، وذلك تنفيذاً للقانون رقم (24) لسنة 2016 المعدل لقانون البنك المركزي الأردني والذي نص على طلب البنك المركزي الأردني من البنوك إيداع احتياطي نقدي إلزامي لديه بنسبة أو نسب معينة من ودائعها المختلفة وبحيث يتم تحديدها بموجب أوامر خاصة يصدرها لهذه الغاية، حيث تضمنت التعليمات الشروط الخاصة بالاحتياطي النقدي الإلزامي لكل من الدينار الأردني والعملات الأجنبية.

### 3-2-3-3 التعميم الرقابية

قام البنك المركزي خلال عام 2016 والنصف الأول من عام 2017 بإصدار العديد من التعميم الرقابية وأبرزها ما يلي:

- تعميم رقم (1271/1/10) تاريخ 2016/1/25 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص ضرورة اعتماد البنوك على بيانات مالية مصدقة من مدقق حسابات قانوني عند اتخاذ القرارات الائتمانية والتأكيد على قيام البنوك بالحصول على مصادقة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين على صحة توقيع المحاسب القانوني على البيانات الخاصة بالعملاء.
- تعميم رقم (8352/4/2/10) تاريخ 2016/6/20 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة للتأكيد على قيامهم بإعادة قيمة الفوائد المقبوضة (مسبقاً) وغير المستحقة على قروض وسلف العملاء الراغبين بالسداد المبكر من تاريخ السداد المبكر وحتى تاريخ السداد الأصلي، مع إمكانية استيفاء عمولة السداد المبكر بحيث لا تتجاوز (1%).
- تعميم رقم (370/4/2/10) تاريخ 2017/1/8 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص تطبيق النظام المبني على المخاطر (RBA) في

كما تم إصدار التعليمات المعدلة للهاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (2016/64) تاريخ 2016/9/25 والتي تضمنت بالإضافة إلى التعديلات سابقة الذكر ضرورة الحصول على عدم ممانعة من البنك المركزي عند استقالة أو إنهاء خدمات كل من المدير العام ومسؤولي التدقيق الشرعي الداخلي.

### 3-2-2-6 تعليمات الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك لذوي الإعاقة

حرصاً من البنك المركزي على تعزيز الاشتغال المالي من خلال إيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع الأردني وبشرايحه المختلفة، وتعزيز قيم العدالة والشفافية، ومن باب المسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتق البنك المركزي الأردني والقطاع المصرفي في المملكة فقد تم إصدار تعليمات الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك لذوي الإعاقة رقم (2016/66) تاريخ 2016/10/25 والتي تضمنت أنه يحظر على البنوك الامتناع عن تقديم خدمات مصرفية لذوي الإعاقة وتحت أي ذريعة، كما أنه على البنوك اتخاذ التدابير المناسبة والفعالة لضمان حق المساواة للعملاء ذوي الإعاقة مع الآخرين في إدارة شؤونهم المالية والحصول على الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أشكال الخدمات المالية، واستخدامها باستقلالية وسرية وخصوصية تامة، دون تحميلهم أي نفقات أو رسوم إضافية.

### 3-2-2-7 تعليمات التدقيق الخارجي للبنوك

تم إصدار تعليمات بشأن التدقيق الخارجي للبنوك العاملة في المملكة رقم (2017/69) تاريخ 2017/2/28، حيث تضمنت التعليمات ما يلي: الشروط الواجب توفرها بسياسة التدقيق الخارجي، معايير اختيار مكتب التدقيق وفريق التدقيق (المسؤول والأعضاء)، آلية ترشيح وتعيين مكتب التدقيق، الحد الأدنى من الأمور التي يجب مراعاتها لاستقلالية وموضوعية مكتب وفريق التدقيق، مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كيفية متابعة عمل مكتب التدقيق خلال تنفيذ عملية التدقيق، التقارير الواجب تزويدها للجنة التدقيق من قبل مكتب التدقيق، واجبات مكتب التدقيق تجاه البنك المركزي.

التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة رقم (2009/47) تاريخ 2009/12/10، كما أكد التعميم على ضرورة قيام البنوك بإبلاء موضوع دراسة الأوضاع المالية للعملاء ومدى توافق جداول السداد المحددة لهم مع التدفقات النقدية المتوقعة لأعمالهم الأهمية القصوى وخصوصاً للعملاء الذين ستم هيكلة أو جدولته تسهيلاتهم مع عدم تحميلهم أعباء إضافية فيما يخص نسب الفوائد المقيدة على تسهيلاتهم وذلك للمساعدة في إدامة قدرتهم على السداد.

مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تعميم رقم (4999/6/10) تاريخ 2016/4/6 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص موافقة البنك المركزي على قيام البنوك بتزويد شركة كريف- الأردن بالمعلومات المتعلقة بالائتمان العائد لعملائهم وذلك دون الحصول على الموافقة المسبقة لهؤلاء العملاء، بالإضافة إلى تزويد الشركة بالمعلومات المطلوبة لثلاث سنوات سابقة.

- تعميم رقم (6027/4/2/10) تاريخ 2016/4/25 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص التأكيد على ضرورة أن تكون خدمات إرسال رسائل SMS خدمة إجبارية لكافة عملاء التجزئة وليست اختيارية، وعلى أن تكون الخدمة مرتبطة بطبيعة الحركة وليست مقصورة على حركات السحب فقط، وبدون أية تكاليف إضافية على العملاء، وذلك حرصاً من البنك المركزي على سلامة التعاملات المالية التي تنفذها البنوك عبر الوسائل الإلكترونية وأمن النظم والمعلومات الخاصة بها.

- تعميم رقم (7293/4/2/10) تاريخ 2016/5/24 الموجه للبنوك العاملة في المملكة، حيث تم بموجب هذا التعميم التأكيد على البنوك بضرورة التوقف عن منح تسهيلات لعملائها تحت مسميات مختلفة (منها: القرض الشخصي لإعادة تمويل العقارات، قرض تحسين المنزل/ Equity Release) لفترة تزيد عن 8 سنوات، كونها تتعارض والمادة (9/ب) من تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2012/10/31 والمتعلقة بعدم منح قروض شخصية بفترة سداد تزيد عن 8 سنوات.

- تعميم رقم (2510/1/10) تاريخ 2017/2/14 الموجه للبنوك المرخصة في المملكة وتضمن تعديلات على بعض أحكام تعليمات تصنيف

المرخصة ما نسبته 94% من إجمالي موجودات القطاع المالي (شكل 1-4).

## الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي ومخاطره

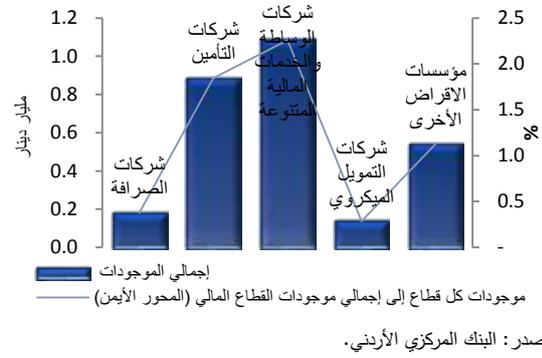
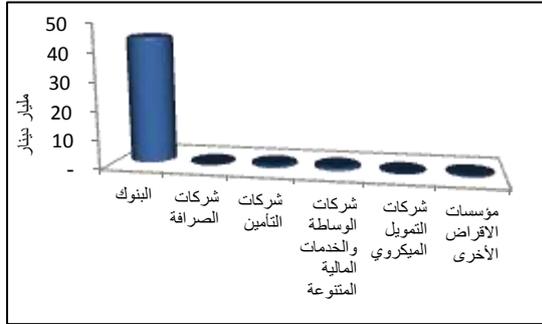
### 1-4 مقدمة

يتكون القطاع المالي في المملكة الأردنية الهاشمية من البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة والخدمات المالية المتنوعة وشركات الصرافة وشركات التمويل الأصغر وشركات الإقراض المتخصصة الأخرى.

يتولى البنك المركزي مهمة الإشراف والرقابة على قطاع البنوك وشركات الصرافة بالإضافة إلى شركات التمويل الأصغر التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك المركزي اعتباراً من 2015/6/1، فيما تتولى كل من وزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية مهمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين<sup>5</sup> وشركات الوساطة المالية على التوالي، أما فيما يخص شركات الإقراض الأخرى فلا يوجد أي جهة تشرف عليها ولكن وزارة الصناعة والتجارة هي الجهة المسؤولة عن تسجيل هذه الشركات.

تعتبر البنوك المكون الرئيسي للقطاع المالي في الأردن البالغ حجم موجوداته ما قيمته 49.3 مليار دينار كما في نهاية عام 2016، حيث شكلت موجودات البنوك

شكل 1-4: موجودات القطاع المالي موزعة حسب أركان القطاع المالي (2016)

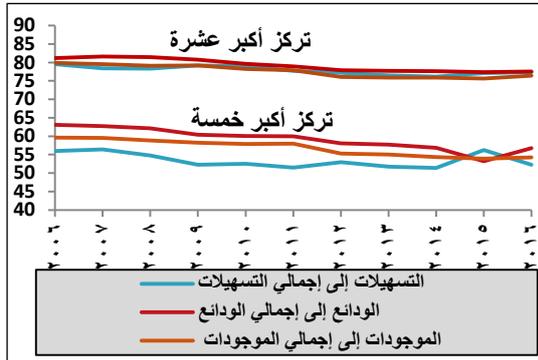


### 2-4 أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات) على مستوى فروع الأردن

بلغت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2016 ما قيمته 46.3 مليار دينار أردني. مشكلة ما نسبته 168.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 169.7% لعام 2015، حيث يحتل الأردن مرتبة متوسطة في هذه النسبة بين الدول العربية التي تمت المقارنة بها. (شكل 2-4).

<sup>5</sup> قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ (2016/2/24) تولي البنك المركزي الرقابة على قطاع التأمين، وبحيث يتم نقل مهام الرقابة على قطاع التأمين إلى البنك المركزي خلال سنتين.

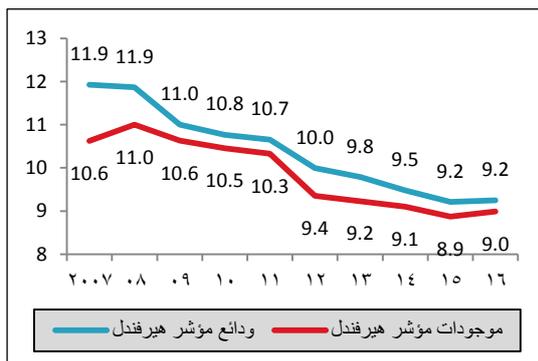
شكل 4-4: نسبة التركيز في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2006-2016) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

فيما يخص المنافسة وبناءً على مؤشر هيرفندل إنديكس (Herfindahl Index) لموجودات القطاع المصرفي فقد كان هناك تحسناً في الوضع التنافسي لقطاع البنوك في الأردن، حيث كانت قيمة المؤشر 10.6% في نهاية عام 2007 وأصبح يبلغ 9% في نهاية عام 2016 مما يدل على أن الوضع التنافسي في قطاع البنوك في تحسن مستمر، ويعود السبب الرئيسي في تحسن مؤشر التنافسية إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك بعد دخول ثلاثة بنوك جديدة في عام 2009. ومن الجدير بالذكر أن انخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي الأردني له انعكاسات إيجابية على الاستقرار المالي في الأردن (شكل 4-5).

شكل 4-5: مؤشر هيرفندل لموجودات وودائع قطاع البنوك العاملة في الأردن (2007-2016) (%)

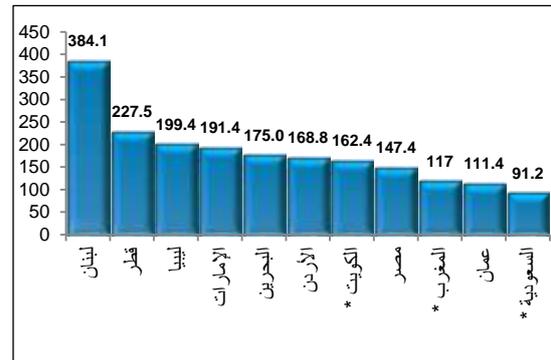


المصدر: البنك المركزي الأردني.

#### 4-2-1 هيكل ملكية البنوك

بلغت نسبة ملكية الأجانب (عرب وأجانب) في رؤوس أموال البنوك الأردنية المرخصة في نهاية عام 2016 حوالي 50% وتعتبر ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية من النسب المرتفعة في المنطقة وذلك لعدم

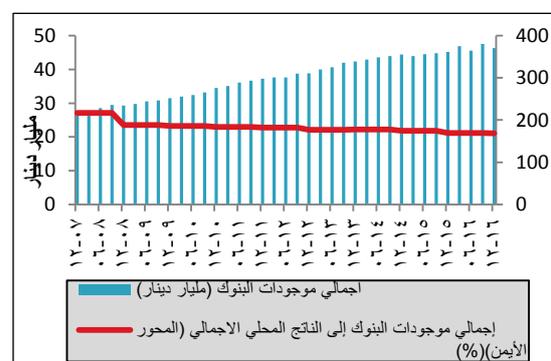
شكل 2-4: موجودات القطاع المصرفي لدول عربية مختارة (2016) (%) من الناتج المحلي الإجمالي\*



المصدر: البنوك المركزية للدول المعنية \* تعود لعام 2015.

بالرغم من ارتفاع نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلا أنها أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال السنوات السبع الماضية، حيث كانت تبلغ 217.2% في نهاية عام 2007 وأصبحت 168.8% في نهاية عام 2016، ويعود السبب الرئيسي لتناقص هذه النسبة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من نمو موجودات البنوك (شكل 3-4).

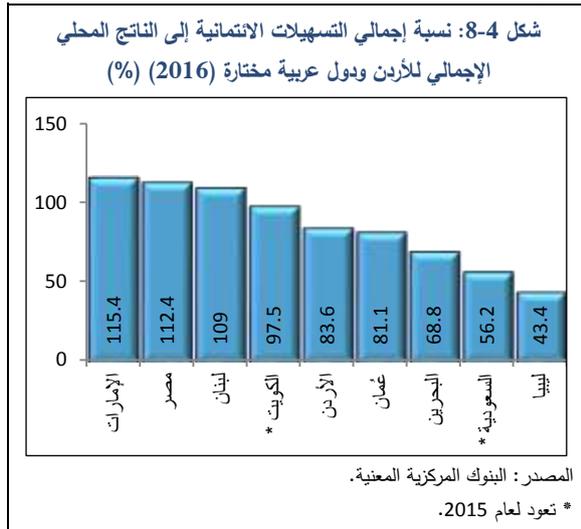
شكل 3-4: تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2016)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

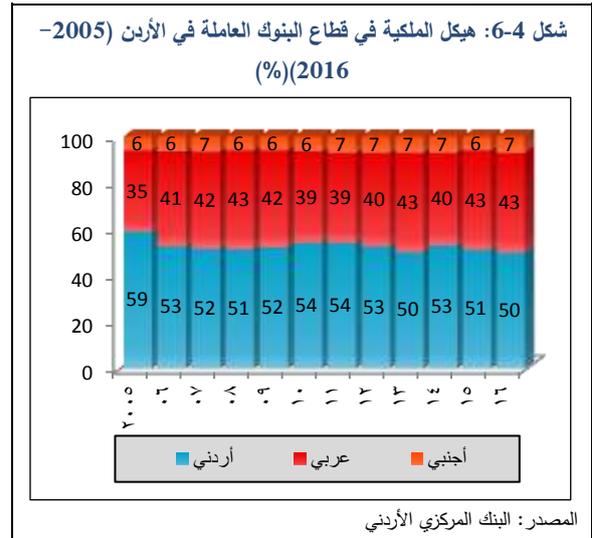
فيما يخص الحصة السوقية للبنوك (التركز) فقد شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 25 بنكاً ما نسبته 54.3% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة، بينما شكلت موجودات أكبر عشرة بنوك ما نسبته 76.4% وذلك في نهاية عام 2016، ومن الجدير بالذكر أن الحصة السوقية لأكثر خمسة وعشرة بنوك في انخفاض مستمر إذ بلغت في نهاية عام 2006 ما نسبته 59.6% لأكثر خمسة بنوك و79.9% لأكثر عشرة بنوك وبالتالي فإن هنالك انخفاضاً في نسبة التركيز لدى البنوك المرخصة (شكل 4-4)، إلا أن مستوى التركيز في القطاع المصرفي في الأردن ما زال مرتفعاً.

نمت التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2016 بما نسبته 8.9% لتصل إلى حوالي 22.9 مليار دينار. علماً أن نسبة النمو في عام 2015 كانت 9.6%. ومن الجدير ذكره أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 83.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2016 مقابل 79.4% لعام 2015، حيث احتل الأردن مرتبة متوسطة بين عدد من دول المنطقة (شكل 8-4).



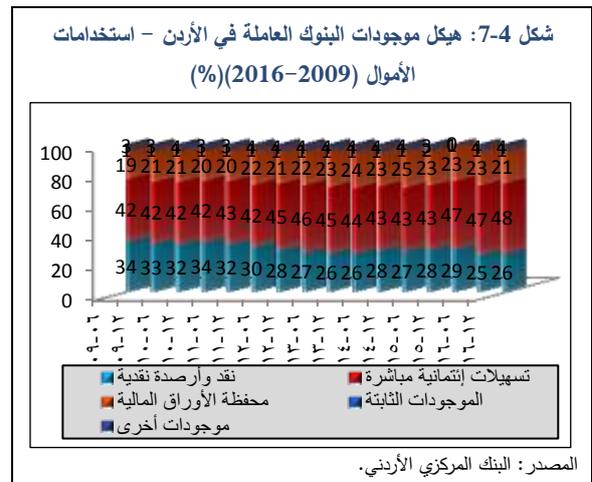
ومن الجدير ذكره أن تسهيلات الأفراد (قروض استهلاكية وقروض سكنية) في عام 2016 بلغت 8.7 مليار دينار مقارنةً مع 9 مليار دينار في نهاية عام 2015 أي بنسبة تراجع بلغت -2.6%، وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض مديونية الأفراد لدى البنوك في عام 2016 ليس انخفاضاً فعلياً بل هو ناتج عن قيام بعض البنوك بإعادة تصنيف بياناتها استمراراً منها في تحسين دقة بياناتها خاصة بعد قيام البنك المركزي بتطبيق نظام البيانات الإجمالية الإلكتروني الذي ساعد في تحسين دقة وشمولية بيانات البنوك، وقيام البنك المركزي أيضاً بالطلب من البنوك في عام 2016 بتزويده بيانات أكثر تفصيلاً عن مديونية الأفراد لديها، وفي حال استثناء أثر ذلك فإن مديونية الأفراد لدى القطاع المصرفي (بشقيها القروض الاستهلاكية والسكنية) تكون قد ارتفعت في عام 2016 بحوالي مليار دينار ونسبة نمو 13% مما يدل على استمرار توجه البنوك نحو التوسع في إقراض قطاع الأفراد. أما بالنسبة لتسهيلات الشركات فقد نمت بنسبة 19% بعد التراجع الذي شهدته خلال الفترة (2014-2015). (شكل 9-4).

وجود قيود عليها في الأردن، ومن الجدير بالذكر أن نسبة ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية قد شهدت انخفاضاً خلال عامي 2010 و2011 إلا أن النسبة عادت إلى الارتفاع خلال الأعوام الخمس الأخيرة الأمر الذي يعكس زيادة ثقة المستثمرين في الجهاز المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي مساهمات استراتيجية مستقرة (شكل 6-4).

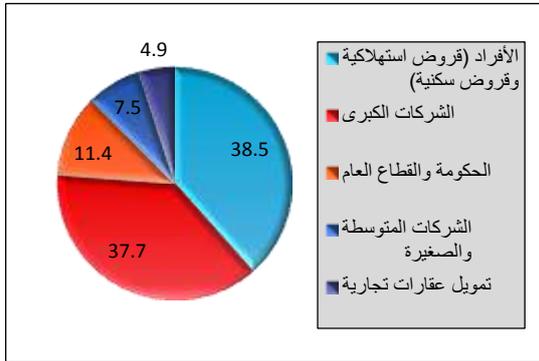


#### 2-2-4 استخدامات الأموال (الموجودات)

بدراسة هيكل موجودات البنوك العاملة في المملكة (استخدامات الأموال) نجد أن محفظة التسهيلات الائتمانية ما زالت المكون الأكبر لموجودات البنوك حيث شكلت في نهاية عام 2016 ما نسبته 48.6% من موجودات البنوك مقابل ما نسبته 46.8% لعام 2015 (شكل 7-4).



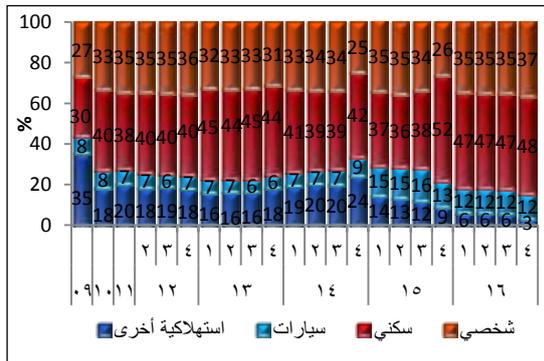
شكل 4-10: توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام 2016 (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

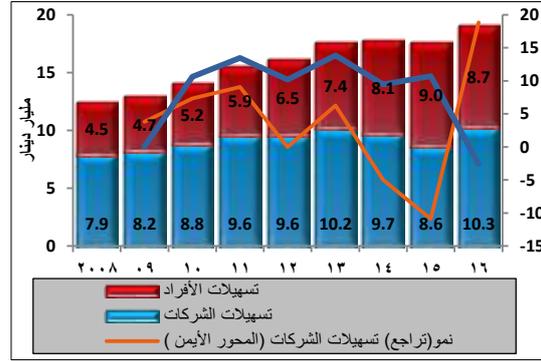
فيما يتعلق بالقروض الممنوحة لقطاع الأفراد فإن أكبر حصة من هذه القروض تعود للقروض السكنية والتي شملت حوالي 48% من قروض الأفراد في نهاية عام 2016 مقابل 46.5% في نهاية عام 2015، أما بالنسبة لثاني أكبر حصة فهي تعود إلى السلف الشخصية حيث شملت 37% من قروض الأفراد في نهاية عام 2016 مقابل 34.6% كما في نهاية عام 2015، أما بالنسبة لقروض السيارات فقد شملت 12% في نهاية عام 2016 مقارنة بحوالي 12.1% في نهاية عام 2015 (شكل 4-11). وتجدر الإشارة إلى أن التغير في نسب مكونات التسهيلات الممنوحة للأفراد يعود في جزء كبير منه إلى قيام البنوك بإعادة تصنيف هذه المكونات لتحسين دقة تصنيف البيانات خاصة بعد تطبيق نظام البيانات الإجمالية الإلكتروني في نهاية عام 2015.

شكل 4-11: توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد (2009-2016) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل 4-9: تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات (2008-2016)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

فيما يخص توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة فقد كانت أكبر حصة لتسهيلات الأفراد (استهلاكية وسكنية) حيث حازت على 38.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع 42.4% (أفراد وعقارية) في نهاية عام 2015 ويعود السبب في هذا الانخفاض كما ذكرنا سابقاً إلى إعادة تصنيف البيانات من قبل بعض البنوك وتجميع بيانات أكثر تفصيلاً عن مديونية الأفراد في عام 2016، تليها تسهيلات الشركات الكبرى بنسبة 37.7% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2016 مقارنة مع 38% في نهاية عام 2015، أما التسهيلات المقدمة للحكومة والقطاع العام فقد حازت على 11.4% في نهاية عام 2016 مقارنة مع 12.3% في نهاية عام 2015، وفيما يتعلق بحصة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من إجمالي تسهيلات البنوك فقد بلغت 7.5% في نهاية عام 2016 مقارنة مع 7.3% لعام 2015، علماً بأن معدل النسبة في الاقتصادات الناشئة يبلغ من 20-25%. هذا وقد بينا في الفصل الثاني إجراءات البنك المركزي الهادفة إلى تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، أما أقل حصة فقد كانت من نصيب التسهيلات الممنوحة لتمويل العقارات التجارية حيث بلغت 4.9% في نهاية عام 2016 (شكل 4-10).

شكل 4-13: تصنيف التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن مصنفة حسب العملة (2009-2016) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

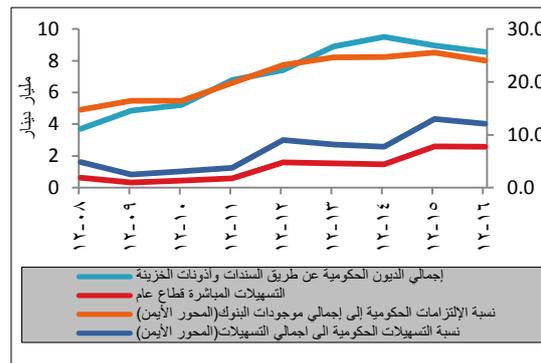
#### 4-2-2-1 الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه

لقياس حجم الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه فقد قام البنك المركزي بتحديث وتطوير الدراسة التي قام بها في عام 2014 وذلك من خلال تجميع الاستبيانات الواردة من البنوك كما في 2016/12/31، وتالياً أهم نتائج تلك الدراسة.

بلغ عدد الطلبات المقدمة للبنوك من الأفراد والشركات للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2016 حوالي 361 ألف طلب بقيمة إجمالية 12.1 مليار دينار، وقد تم رفض ما نسبته 13.6% من أعداد الطلبات المقدمة وبقيمة إجمالية 2.1 مليار دينار أو ما نسبته 17.3% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة مقارنة مع ما نسبته 15.1% لعام 2015، ويُشير الشكل (4-14) إلى أن النسبة بدأت بالانخفاض منذ عام 2012 ثم عادت للارتفاع خلال عام 2016.

فيما يخص تعرض البنوك في الأردن للديون الحكومية وذلك عن طريق الاستثمار في السندات الحكومية أو إقراض بعض المؤسسات العامة بكفالة الحكومة، فقد بلغت مديونية الحكومة تجاه البنوك حوالي 11.1 مليار دينار أردني مشكلاً ما نسبته 24% من إجمالي موجودات البنوك كما في نهاية عام 2016 مقابل ما مقداره 11.6 مليار دينار وما نسبته 25.5% من موجودات البنوك كما في نهاية عام 2015، ومن الجدير ذكره أن مديونية الحكومة لدى البنوك تتكون من 8.5 مليار دينار على شكل سندات حكومية و 2.6 مليار على شكل تسهيلات. إن تعرض البنوك للديون الحكومية أو المكفولة منها كنسبة من موجودات البنوك ارتفع من 14.8% في نهاية عام 2008 ليصل إلى 24% في نهاية عام 2016 (شكل 4-12).

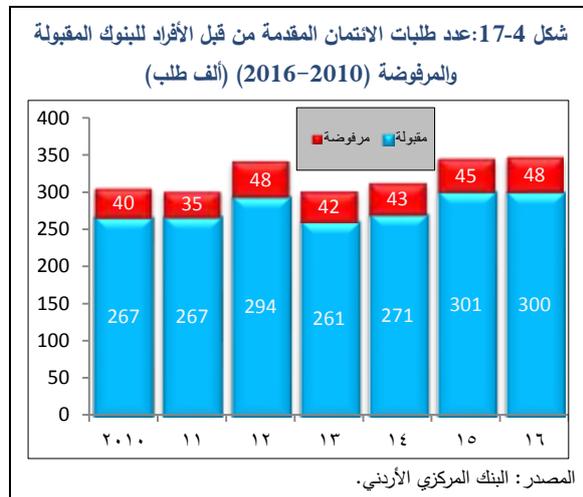
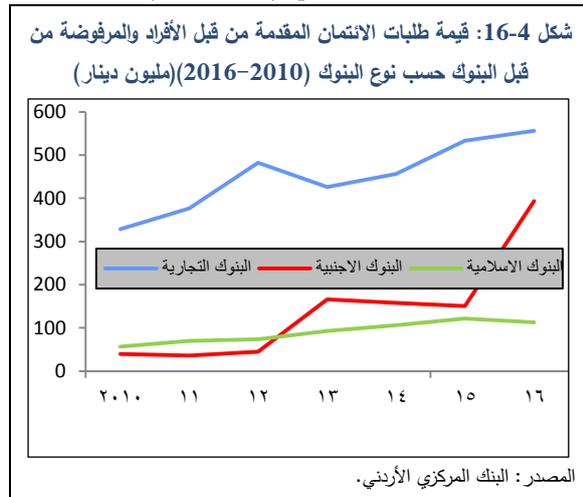
شكل 4-12: تعرض البنوك لمديونية الحكومة الأردنية (2008-2016)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

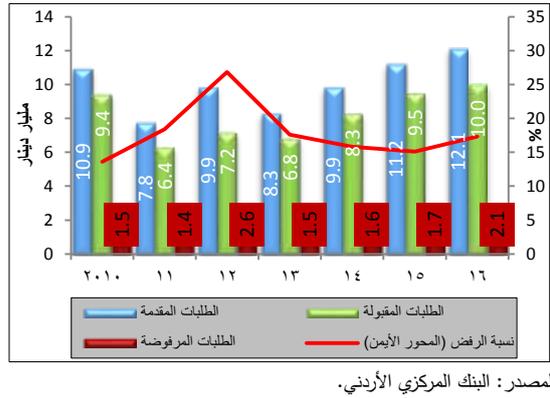
فيما يخص تصنيف التسهيلات حسب العملة فإن التسهيلات بالدينار الأردني تعتبر المكون الرئيسي للتسهيلات الممنوحة إذ بلغت نسبتها في نهاية عام 2016 حوالي 88.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية مقارنة مع 86.8% في نهاية عام 2015 (شكل 4-13).

25.3% مقارنة مع 19.7% و 9.2% لدى البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على التوالي (شكل 4-16).



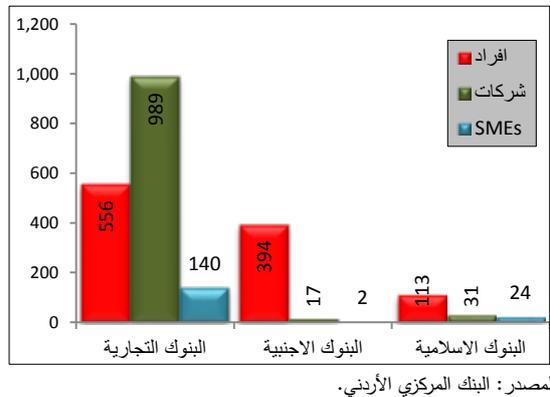
أما فيما يتعلق بقطاع الشركات فقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من قبلها (الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة) للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2016 حوالي 12.7 ألف طلب بقيمة إجمالية 6511.8 مليون دينار وقد تم رفض ما نسبته 7.3% من أعداد الطلبات المقدمة من قبل الشركات وبقيمة إجمالية 1036.8 مليون دينار أو ما نسبته 15.9% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة خلال عام 2016 مقارنة مع ما نسبته 13% لعام 2015، هذا وقد كانت أكبر نسبة من قيمة التسهيلات المرفوضة لتسهيلات الشركات لدى البنوك الأجنبية بما نسبته 9.3% مقارنة مع 8.9% و 3.6% لدى البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على التوالي.

شكل 4-14: قيمة طلبات الائتمان المقدمة للبنوك المقبولة والمرفوضة ونسبة الرفض (2010-2016)



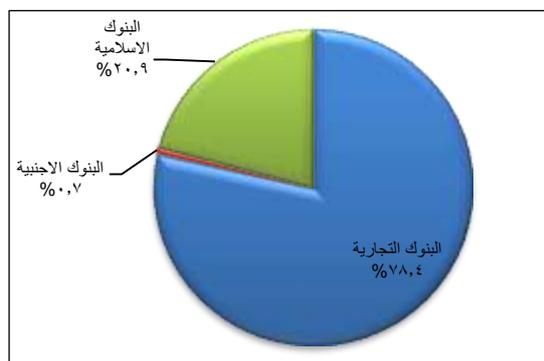
حيث يلاحظ حدوث تحسن في تجاوب البنوك مع الطلب على الائتمان خلال الفترة (2013-2015) نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية مقارنة مع الفترة (2010-2012) ثم ليشهد عام 2016 بعض التراجع على هذا التجاوب وذلك على الرغم من أن عام 2016 شهد نمواً جيداً في الائتمان الممنوح من البنوك، وبديل ذلك على أن البنوك متحفظة في اختيار القروض وتركز باستمرار على تحسين نوعية موجوداتها (شكل 4-15).

شكل 4-15: قيمة طلبات الائتمان المرفوضة من قبل البنوك مصنفة حسب نوع البنوك ومقدمي الطلبات (2016) (مليون دينار)



فيما يخص قطاع الأفراد فقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من قبلهم للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2016 حوالي 348 ألف طلب بقيمة إجمالية 5601 مليون دينار وقد تم رفض ما نسبته 13.8% من أعداد الطلبات المقدمة من قبل الأفراد وبقيمة إجمالية 1063 مليون دينار أو ما نسبته 19% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة خلال عام 2016 مقارنة مع ما نسبته 18.4% لعام 2015، هذا وقد كانت أكبر نسبة من قيمة التسهيلات المرفوضة لتسهيلات الأفراد لدى البنوك الأجنبية بما نسبته

شكل 4-20: توزيع قيمة الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب البنوك (2016) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

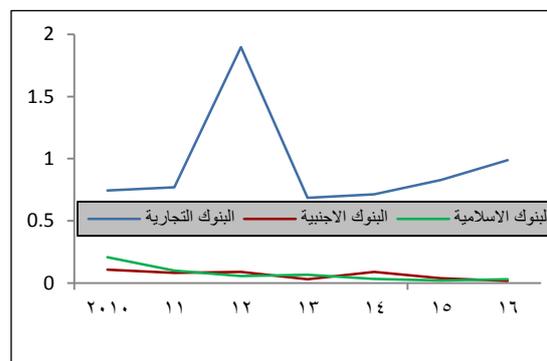
هذا وقد شكل عدد الطلبات المرفوضة للشركات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 76.6% من إجمالي عدد الطلبات المرفوضة لإجمالي قطاع الشركات، وقد كانت أكبر نسبة من قيمة الطلبات المرفوضة للشركات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك الإسلامية بما نسبته 75.4% من إجمالي قيمة الطلبات المرفوضة لإجمالي الشركات.

تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني يعمل حالياً على تحديث الاستبيان السابق من خلال إعداد استبيان جديد بعنوان "دراسة معايير الإقراض" وذلك للوقوف على أسباب رفض منح التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك العاملة في المملكة، ودراسة أهم العقبات التي تحول دون حصول الأفراد /الشركات على التسهيلات الائتمانية ودراسة معايير منح أو رفض الائتمان بشكل يشمل جميع جوانب العملية الائتمانية.

#### 4-2-3 مصادر الأموال (المطلوبات)

بتحليل مصادر الأموال لدى الجهاز المصرفي فإن الودائع تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل حيث شكلت ما نسبته 71% من إجمالي مصادر الأموال كما في نهاية عام 2016 مقابل 72.1% في نهاية عام 2015. (شكل 4-21).

شكل 4-18: قيمة طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات والمرفوضة من قبل البنوك حسب نوع البنوك (2010-2016) (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

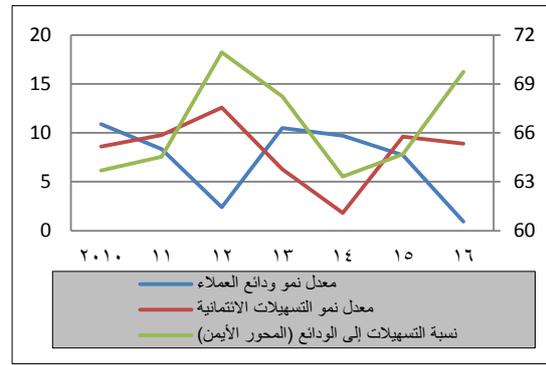
شكل 4-19: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات للمقبولة والمرفوضة (2010-2016) (ألف طلب)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الطلبات المقدمة للبنوك من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) شكلت ما نسبته 69.2% من إجمالي عدد الطلبات المقدمة من إجمالي الشركات، حيث بلغت 8.8 ألف طلب بقيمة إجمالية 1262 مليون دينار رفض منها ما نسبته 13.1% من قيمة الطلبات المقدمة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2016 مقارنة مع ما نسبته 11.3% لعام 2015، هذا وقد حظيت البنوك التجارية بالنسبة الأكبر من طلبات التسهيلات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت النسبة حوالي 78.4% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة من هذه الشركات، أما الطلبات المقدمة إلى البنوك الإسلامية فقد بلغت نسبتها حوالي 20.9% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة وأقل نسبة سجلتها البنوك الأجنبية بحوالي 0.7% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة من هذه الشركات.

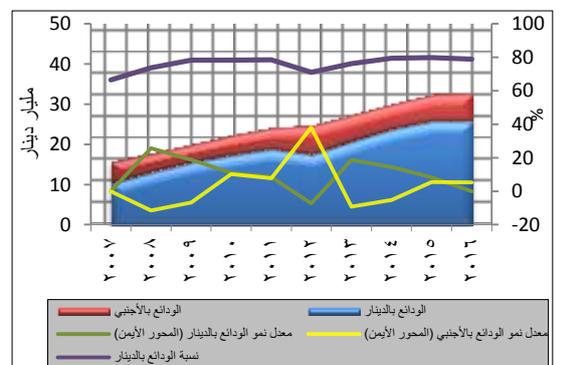
شكل 22-4: معدل نمو الودائع والتسهيلات ونسبة التسهيلات إلى الودائع (2016-2010) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

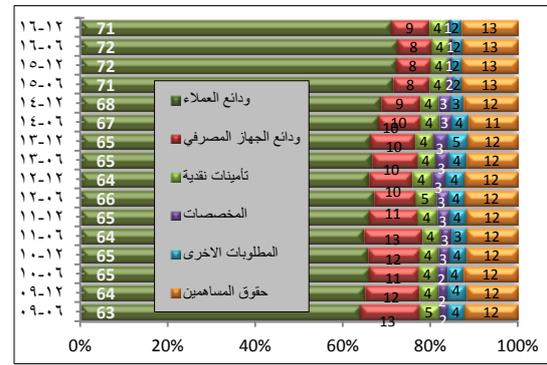
فيما يخص تركيبة الودائع من حيث العملات فإن الودائع بالدينار الأردني تمثل النسبة الكبرى من الودائع، وبمتابعة التغير في نسبة الودائع بالدينار إلى إجمالي الودائع نجد أن هذه النسبة قد شهدت زيادة واضحة إذ كانت 66.4% في نهاية عام 2007 لتصل إلى 78.4% في نهاية عام 2011 إلا أنها بعد ذلك بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في نهاية عام 2012 وهو 71% وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خلال عام 2012، إلا أنه خلال الأعوام 2013 و 2014 و 2015 ونتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية المتمثل بتحسين معظم المؤشرات الاقتصادية والنقدية فقد عادت نسبة الودائع بالدينار إلى الارتفاع حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال السنوات التسع الماضية والبالغ 79.7% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2015، ثم سجلت إنخفاضاً طفيفاً في نهاية عام 2016 لتصبح 78.9% من إجمالي الودائع، نتيجة انخفاض الودائع بالدينار بنسبة 0.2% وارتفاع الودائع بالأجنبي بنسبة 5.3%. (شكل 23-4).

شكل 23-4: الودائع بالدينار والأجنبي ومعدلات نموها (2007-2016)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل 21-4: هيكل مطلوبات البنوك العاملة في الأردن (2009-2016) (%)



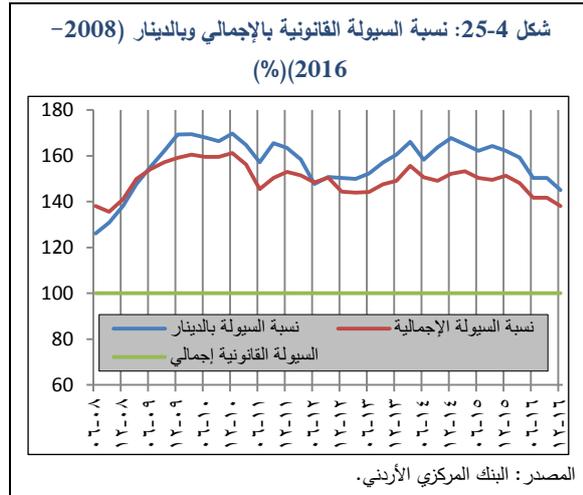
المصدر: البنك المركزي الأردني.

فيما يخص مصدر الأموال الثاني وهو حقوق المساهمين فقد ارتفع من 5.8 مليار دينار في نهاية عام 2015 ليصل إلى حوالي 6 مليار دينار في نهاية عام 2016، حيث نمت حقوق المساهمين بنسبة 3.5% مما يعزز من ملاءة القطاع المصرفي في الأردن.

أما مصدر الأموال الثالث من حيث الأهمية فهو ودائع البنوك والتي اتخذت اتجاهًا تصاعدياً منذ حزيران 2012 لتصل إلى 10.2% من إجمالي مصادر أموال البنوك في نهاية عام 2013، إلا أنها انخفضت خلال عامي 2014 و 2015 لتصل إلى 8.9% و 7.8% من إجمالي مصادر أموال البنوك على التوالي، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى ما نسبته 8.6% من إجمالي مصادر أموال البنوك في نهاية عام 2016.

بمتابعة تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي فقد نمت ودائع العملاء خلال عام 2016 بنسبة بسيطة بلغت 1% لتصل إلى حوالي 32.9 مليار دينار، وهو بذلك أقل من النمو في إجمالي التسهيلات الائتمانية لعام 2016 الذي بلغ حوالي 8.9%. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت نسبة التسهيلات إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي في المملكة من 64.7% في نهاية عام 2015 لتصل إلى 69.7% في نهاية عام 2016 (شكل 22-4).

فيما يخص نسبة السيولة القانونية بالإجمالي المطبقة من قبل البنك المركزي على البنوك والبالغ حدها الأدنى 100% فإن هذه النسبة كما في نهاية عام 2016 قد بلغت 137.8% مقابل 151.3% لعام 2015 (شكل 4-25)، وكما ذكرنا فإن هذا الانخفاض في النسبة ناتج عن استمرار تحسن مستوى الائتمان الممنوح من قبل البنوك في عام 2016، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن نسبة السيولة القانونية ما زالت أعلى وبهامش مريح من الحد الأدنى البالغ 100%.



#### 4-2-4-2 نوعية الأصول

فيما يخص نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون فقد واصلت هذه النسبة انخفاضها في عام 2016 لتصل إلى 4.3% مقابل 4.9% و 5.6% و 6.8% و 7.7% للأعوام 2015 و 2014 و 2013 و 2012 على التوالي، وقد جاء هذا الانخفاض بسبب ارتفاع التسهيلات (مقام النسبة) وانخفاض حجم الديون غير العاملة (بسط النسبة)، ويعود هذا الانخفاض إلى قيام البنوك بإعدام جزء من الديون غير العاملة مقابل المخصصات المرصودة إزائها، بالإضافة إلى التحسن النسبي في الظروف الاقتصادية في المملكة مقارنة مع عامي 2011 و 2012 مما انعكس إيجابياً على قدرة العملاء على السداد، وهذا يعكس تحسناً في نوعية أصول البنوك، مما يعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

أما فيما يخص نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (نسبة التغطية) فقد واصلت ارتفاعها الذي بدأته في عام 2011 لتصل في نهاية عام 2016 إلى 78% مقابل 74.7% في نهاية عام 2015 (شكل 4-26).

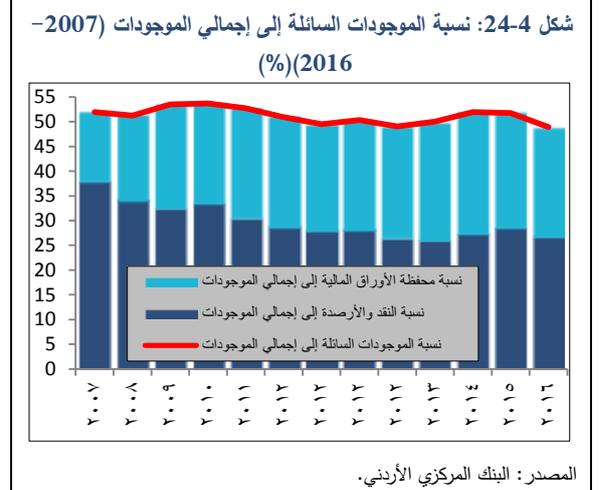
#### 4-2-4 مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن - مؤشرات المتانة المالية

رغم ظروف الربيع العربي وعدم الاستقرار في المنطقة وما رافقها من مخاطر وتحديات كبيرة، إلا أن الجهاز المصرفي الأردني استطاع أن يحافظ بشكل عام على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية، وفيما يلي أهم التطورات على النسب والمؤشرات المالية للبنوك.

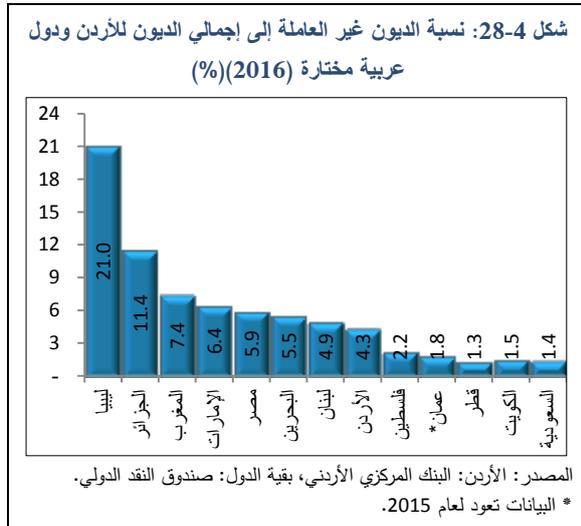
#### 4-2-4-1 السيولة

يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث تدل النسب الخاصة بالسيولة في نهاية عام 2016 بأن وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي يعتبر جيداً وآمناً، حيث بلغت نسبة النقد والأرصدة النقدية 26.8% من إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2016 مقابل 28.7% كما في نهاية عام 2015، أما نسبة محفظة الأوراق المالية (ذات السيولة العالية) إلى إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2016 فقد بلغت 22.1% مقابل 23.1% كما في نهاية عام 2015.

وبالتالي فإن إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية شكلت حوالي 48.9% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2016 مقابل 51.8% في نهاية عام 2015، وهذا الانخفاض في النسبة ناتج عن استمرار تحسن مستوى الائتمان الممنوح من البنوك والذي بدأ بشكل واضح في عام 2015 ليستمر أيضاً في عام 2016. (شكل 4-24).



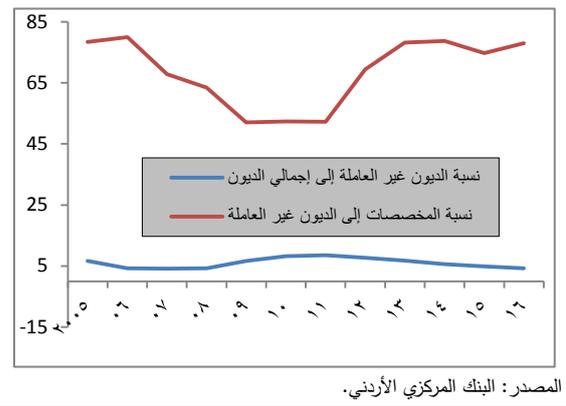
إلا أنها انخفضت عنهما في عام 2016 وهذا مؤشر إيجابي يدل على استمرار التحسن الملحوظ في نوعية أصول البنوك في الأردن (شكل 4-28).



#### 4-2-4-3 الربحية

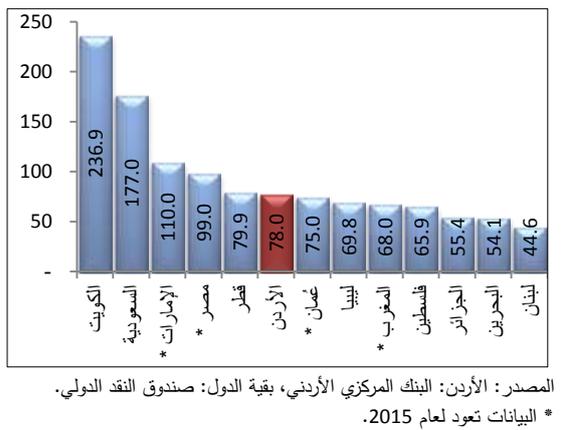
شهد معدل العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي في الأردن انخفاضاً خلال الأعوام 2006-2010 حيث كان يبلغ 1.7% في نهاية عام 2006 وانخفض إلى 1.1% في نهاية عام 2009 وذلك نتيجة تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية على أرباح البنوك، واستقر عند هذا المعدل لغاية نهاية عام 2012 ليرتفع خلال عامي 2013 و2014 إلى 1.2% و1.4% على التوالي نتيجة نمو أرباح البنوك بشكل ملحوظ، ثم عاد للانخفاض خلال عامي 2015 و2016 ليصل إلى 1.3% و1.1% على التوالي، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع نسبة ضريبة الدخل على البنوك من 30% في عام 2014 إلى 35% في عام 2015 واستمرار البنوك باقتطاع المزيد من المخصصات مقابل الديون غير العاملة حيث - وكما ذكرنا- فقد ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة من 74.7% في عام 2015 إلى 78% في عام 2016 (شكل 4-29).

شكل 4-26: نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (2005-2016) (%)



هذا وقد احتل الجهاز المصرفي في الأردن المرتبة السادسة بين 13 دولة عربية بارتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة، وهذا يعكس تحسناً في ترتيب الأردن بهذه النسبة مقارنةً مع عام 2015 حيث كان الجهاز المصرفي في الأردن يحتل مرتبة متوسطة بين الدول العربية. (شكل 4-27).

شكل 4-27: نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة للأردن ودول عربية مختارة (2016) (%)

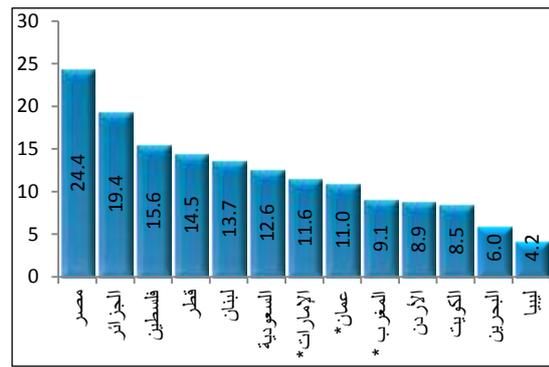


بتحليل رصيد الديون غير العاملة لدى الجهاز المصرفي فقد بلغت 1334.4 مليون دينار في نهاية عام 2016 مسجلة انخفاضاً طفيفاً عن عام 2015 بمبلغ 21.8 مليون دينار حيث كانت تبلغ 1356.2 مليون دينار.

بمقارنة نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون في الأردن ببعض الدول العربية نلاحظ أن النسبة في الأردن تعتبر سادس أقل نسبة بين 13 دولة عربية، فهي أقل من النسبة في ليبيا والجزائر والمغرب والإمارات ومصر والبحرين ولبنان لكنها أعلى من النسبة في فلسطين وعمان وقطر والكويت والسعودية، علماً بأن النسبة في الأردن كانت أعلى من النسبة في البحرين ولبنان في عام 2015

نسبة عائد على حقوق الملكية تعود لليبيا وتبلغ 4.2% وأعلى نسبة تعود لمصر وتبلغ 24.4% (شكل 4-31)، ويعود انخفاض معدلات العائد في الأردن مقارنة مع معظم الدول العربية إلى اتسام البنوك في الأردن بشكل عام بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، بالإضافة إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، إضافة إلى مستوى الضريبة على الدخل المرتفع نسبياً.

شكل 4-31: معدل العائد على حقوق الملكية للأردن ودول عربية مختارة (2016) (%)



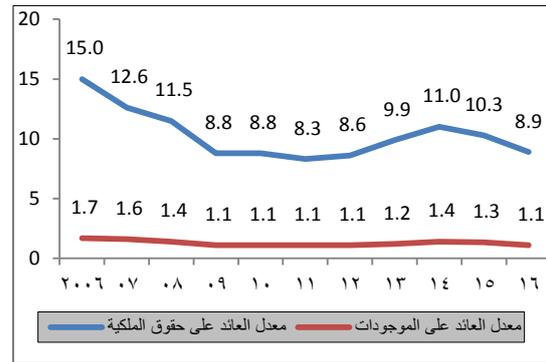
المصدر: الأردن: البنك المركزي الأردني، بقية الدول: صندوق النقد الدولي. \* البيانات تعود لعام 2015.

#### 4-4-2-4 كفاية رأس المال

يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تراوحت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي في الأردن ما بين 18% و 21% خلال الأعوام 2007-2016، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 10.5% حسب معيار بازل III، هذا وقد انخفضت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2016 حيث سجلت 18.5% مقارنة مع 19.1% في عام 2015 وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة استمرار تحسن مستوى الائتمان الممنوح من قبل البنوك للقطاع الخاص والذي يحمل عادةً أوزان مخاطر مرتفعة نسبياً.

ومن الجدير ذكره أن هنالك تقارباً كبيراً ما بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة رأس المال الأساسي حيث بلغت نسبة رأس المال الأساسي 18.2% في نهاية عام 2016، وهذا يعني أن معظم رؤوس أموال البنوك في الأردن تتكون من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) الذي يعتبر أعلى مكونات رأس المال جودةً وقدرةً على امتصاص الخسائر (شكل 4-32)

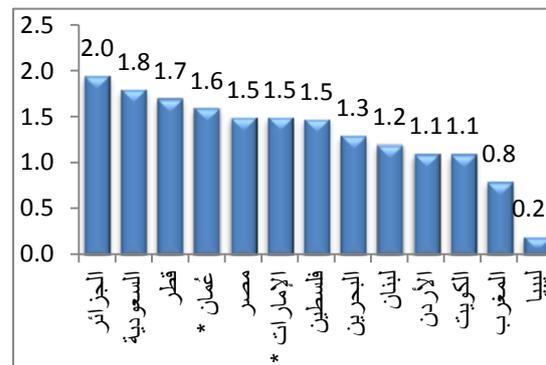
شكل 4-29: معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات (2006-2016) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

بمقارنة الأردن مع بعض الدول العربية نلاحظ تراجع مرتبة الأردن في معدل العائد على الموجودات في عام 2016 حيث احتل الأردن مرتبة متدنية بين 13 دولة عربية تتوفر عنها بيانات، علماً بأن أقل معدل عائد على الموجودات يعود لليبيا ويبلغ 0.2% وأعلى معدل عائد على الموجودات يعود للجزائر ويبلغ 2% (شكل 4-30).

شكل 4-30: معدل العائد على الموجودات للأردن ودول عربية مختارة (2016) (%)

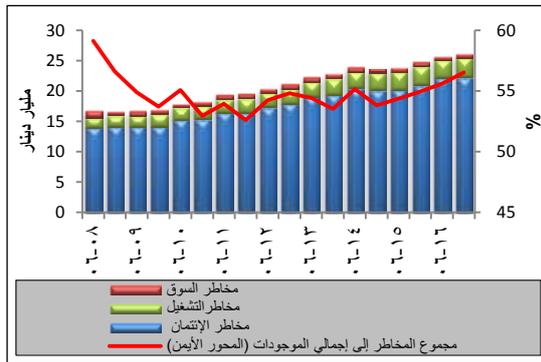


المصدر: الأردن: البنك المركزي الأردني، بقية الدول: صندوق النقد الدولي. \* البيانات تعود لعام 2015.

بخصوص العائد على حقوق الملكية وكما في العائد على الموجودات فقد انخفض خلال الأعوام 2006-2011، حيث كان يبلغ 15% في نهاية عام 2006، ثم انخفض في عام 2011 ليصل إلى 8.3% ليعود في الأعوام 2012 و 2013 و 2014 للارتفاع حيث بلغ 8.6% و 9.9% و 11% على التوالي، أما في عام 2015 فقد انخفض ليصبح 10.3% واستمر بالانخفاض خلال عام 2016 حتى بلغ 8.9%. (شكل 4-31).

ما زال معدل العائد على حقوق الملكية منخفضاً مقارنة مع العديد من الدول العربية، حيث احتل الأردن رابع أقل مرتبة من حيث العائد على حقوق الملكية حيث أن أقل

شكل 4-34: مكونات إجمالي التعرضات في القطاع المصرفي (2008-2016)



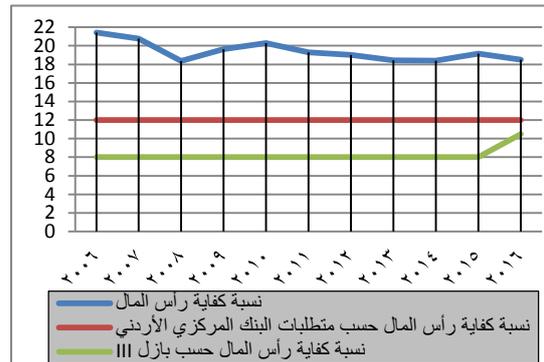
المصدر: البنك المركزي الأردني.

## 4-2-5 الكفاءة التشغيلية للبنوك

فيما يخص الكفاءة التشغيلية، فتعتبر نسبة إجمالي المصرفيات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، هذا وقد بينت دراسة قامت بها شركة (Mckinsey & Company) أن البنوك التي تزيد نسبة CIR لديها عن 55% لديها ضعف في كفاءتها التشغيلية المتمثلة بالقدرة على توليد الدخل مع التحكم بالمصاريف، وبالتالي كلما انخفضت النسبة عن 55% فإن ذلك يعطي مؤشراً إيجابياً على الكفاءة التشغيلية للبنوك.

وقد بلغت نسبة إجمالي المصرفيات إلى إجمالي الدخل لدى الجهاز المصرفي في المملكة حوالي 55.7% في نهاية عام 2016 مقارنةً مع 50.6% في نهاية عام 2015، مما يدل على حدوث بعض التراجع في مستوى الكفاءة التشغيلية للبنوك في عام 2016 مقارنةً مع عام 2015، وبالرغم من هذا التراجع إلا أن متوسط النسبة ما زال قريباً من الحد الأعلى المقبول والبالغ 55%، أما على المستوى الإفرادي فإن هناك تباين بين البنوك في الكفاءة التشغيلية، حيث زادت النسبة لدى 13 بنك عن 55%، أما البنوك التي انخفضت فيها النسبة عن 55% فقد كان عددها 12 بنكاً، مما يعني أن حوالي نصف البنوك في الأردن بحاجة إلى تحسين مستوى الكفاءة التشغيلية لديها، وذلك من خلال العمل على ضبط وتخفيض مصاريفها التشغيلية بشكل أكبر.

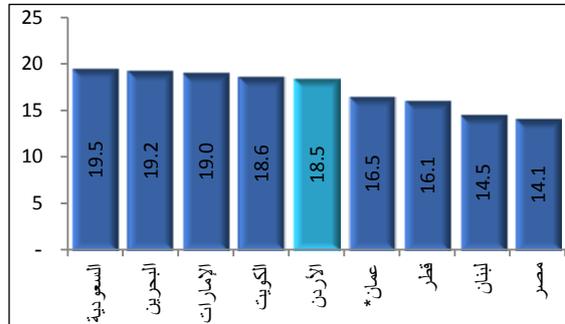
شكل 4-32: نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل (2006-2016) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

وبمقارنة نسبة كفاية رأس المال في الأردن مع بعض الدول العربية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات يلاحظ تراجع ترتيب الأردن في عام 2016 مقارنةً مع عام 2015 حيث كان يحتل المرتبة الأولى في عام 2015 وأصبح يحتل المرتبة الخامسة في عام 2016، إلا أن النسبة في الأردن ما زالت ضمن مستويات مرتفعة جداً مقارنةً مع الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي ومن قبل لجنة بازل. (شكل 4-33).

شكل 4-33: نسبة كفاية رأس المال للأردن ودول عربية مختارة (2016) (%)



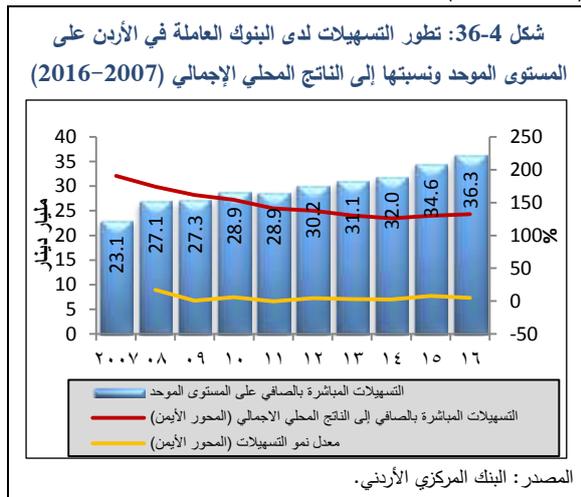
المصدر: الأردن: البنك المركزي الأردني، بقية الدول: صندوق النقد الدولي. \* البيانات تعود لعام 2015.

أما بخصوص المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك فإن مخاطر الائتمان في مقدمتها حيث شكلت ما نسبته 85% من مجموع المخاطر في نهاية عام 2016، يليها مخاطر التشغيل التي تشكل حوالي 12.3% ثم مخاطر السوق التي تشكل حوالي 2.7% من مجموع المخاطر، علماً بأن هذه النسب مقارنةً لما كانت عليه في عام 2015 مما يدل على استقرار هيكل مخاطر البنوك وعدم تعرضه لتغيرات جوهرية (شكل 4-34).

هذا وقد بلغت نسبة موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 268.8% في نهاية عام 2016 مقابل 278% في نهاية عام 2015، في حين كانت النسبة في نهاية عام 2007 حوالي 400%.

#### 4-3-2 التسهيلات

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد في نهاية عام 2016 حوالي 36.3 مليار دينار وبنسبة نمو بلغت 5% مقارنة مع 34.6 مليار دينار في نهاية عام 2015 وبنسبة نمو بلغت 8%. هذا وقد بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي 132.4% كما في نهاية عام 2016 مقابل 129.9% كما في نهاية عام 2015، ويعود ارتفاع النسبة إلى نمو التسهيلات بشكل أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي (شكل 4-36).



#### 4-3-3 الودائع

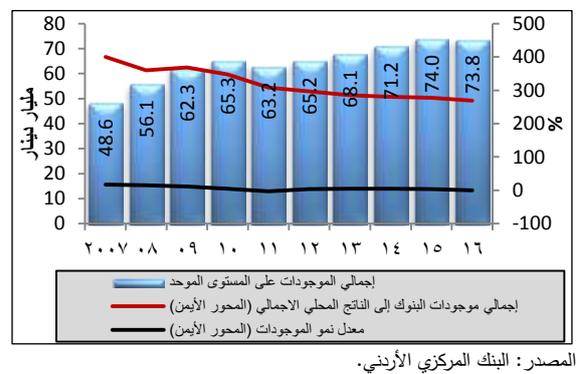
انخفض حجم ودائع العملاء على المستوى الموحد في نهاية عام 2016 إلى 50.6 مليار دينار وبنسبة تراجع بلغت 2% مقابل 51.6 مليار دينار وبنسبة نمو بلغت 5.5% في عام 2015 (شكل 4-37).

### 4-3-3 موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة)

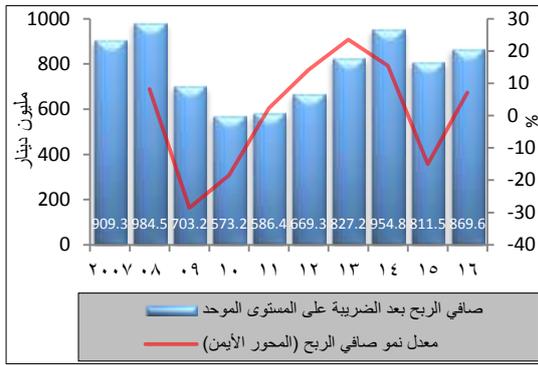
#### 4-3-1 الموجودات

يبلغ عدد البنوك الأردنية التي لها تواجدات خارج المملكة 9 بنوك إلا أن النسبة الأكبر من هذه التواجدات تعود للبنك العربي الذي شكلت موجوداته خارج المملكة ما نسبته 72.5% من إجمالي موجوداته على المستوى الموحد كما في نهاية عام 2016، هذا وقد بلغ إجمالي موجودات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد في نهاية عام 2016 ما يعادل 73.8 مليار دينار مقارنة مع ما يعادل 74 مليار دينار كما في نهاية عام 2015 أي بانخفاض مقداره 0.2 مليار دينار أو ما نسبته (0.3%)، حيث شكلت موجودات الجهاز المصرفي على مستوى فروع الأردن ما نسبته 62.8% من الموجودات على المستوى الموحد كما في نهاية عام 2016 مقابل 61% كما في نهاية عام 2015. وبالرغم من ارتفاع موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد من 48.6 مليار دينار في نهاية عام 2007 إلى 73.8 مليار دينار في نهاية عام 2016 إلا أنه يلاحظ أن نسبة النمو بانخفاض مستمر، حيث بلغت نسبة النمو لعام 2007 حوالي 17% لتصل إلى تراجع بما نسبته (0.3%) للعام 2016 (شكل 4-35)، وهي نتيجة طبيعية لتداعيات عدم الاستقرار في المنطقة، وتراجع النشاط الاقتصادي في العالم خاصة في منطقة اليورو وآثارها على تواجدات البنوك الأردنية خارج المملكة.

#### شكل 4-35: تطور الموجودات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2016)



شكل 4-39: تطور صافي الربح بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2007-2016)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

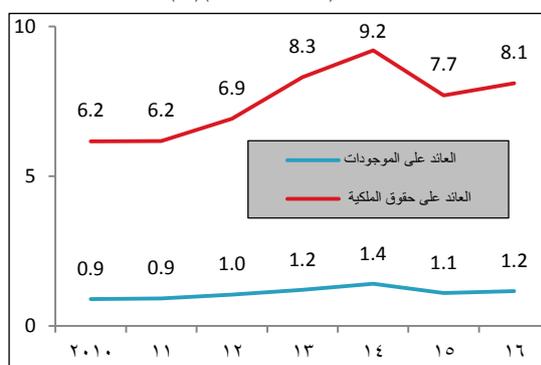
#### 4-3-5-2 العائد على الموجودات

بلغت نسبة العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 1.2% في نهاية عام 2016، مقابل 1.1% 2015 (شكل 4-40).

#### 4-3-5-3 العائد على حقوق الملكية

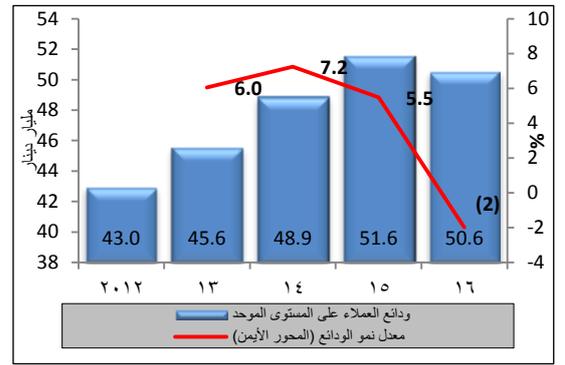
بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 8.1% كما في نهاية عام 2016 مقابل 7.7% في نهاية عام 2015، ويلاحظ أن ربحية البنوك ومعدلات العائد ارتفعت على المستوى الموحد في عام 2016 مقارنة مع عام 2015 على عكس مستوى الربحية ومعدلات العائد لفروع البنوك في الأردن التي شهدت تراجعاً بسيطاً، وتجدر الإشارة إلى أن المستوى الموحد يعبر عن صورة أكثر شمولية عن أداء القطاع المصرفي كونه يأخذ بعين الاعتبار كافة فروع البنوك في الأردن والخارج والشركات التابعة لها (شكل 4-40).

شكل 4-40: معدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية على المستوى الموحد (2010-2016) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل 4-37: تطور الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2012-2016)

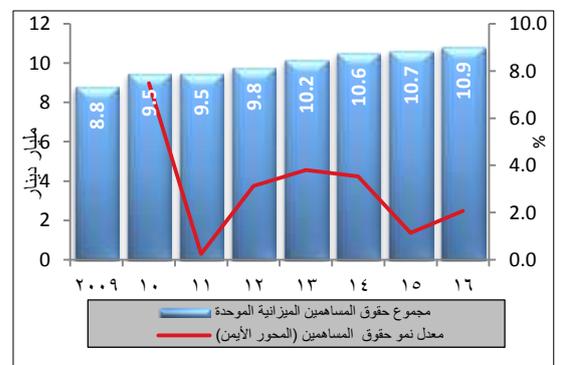


المصدر: البنك المركزي الأردني.

#### 4-3-4 حقوق المساهمين

بلغ رصيد حقوق المساهمين لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 10.9 مليار دينار في نهاية عام 2016 مقارنة مع 10.7 مليار دينار في نهاية عام 2015، ومن الجدير ذكره أن رصيد حقوق المساهمين في تزايد مستمر منذ عام 2009 (شكل 4-38)، مما يزيد من ملاءة البنوك ومن قدرتها على مواجهة المخاطر ويعزز استقرار القطاع المالي.

شكل 4-38: تطور حقوق المساهمين لدى البنوك على المستوى الموحد (2009-2016)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

#### 4-3-5 صافي الربح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والموجودات والعائد على الملكية

#### 4-3-5-1 صافي الربح بعد الضريبة

ارتفع صافي الربح بعد الضريبة لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد في نهاية عام 2016 إلى 869.6 مليون دينار مقارنة مع 811.5 مليون دينار في نهاية عام 2015 وبنسبة نمو بلغت 7.2% (شكل 4-39).

#### 4-4 تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)

##### 1-4-4 قطاع التأمين

يعتبر قطاع التأمين من مكونات القطاع المالي الأساسية حيث يتمثل دوره في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتميئتها لدعم التنمية الاقتصادية، حيث بلغ إجمالي مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 حوالي 2.14%، ونظراً لأهمية قطاع التأمين في تعزيز الاستقرار المالي فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2016/2/24 الموافقة على ما يلي:

1. تولي البنك المركزي الأردني الرقابة على قطاع التأمين باعتبارها جزءاً من مهامه، وبما ينسجم مع ممارسات العديد من الجهات الرقابية دولياً.
2. نقل الرقابة على قطاع التأمين - خلال مدة أقصاها سنتان - لتصبح تحت مظلة البنك المركزي الأردني.
3. تحديث الأطر الرقابية على أعمال التأمين - خلال مدة أقصاها سنتان - لمواكبة تطورات السوق فيما يتعلق بما يلي:
  - أ. تحسين الملاءة المالية لشركات التأمين ووضع معايير واضحة وشفافة لمراقبة الملاءة المالية لهذه الشركات.
  - ب. وضع متطلبات تنظيمية لضمان الفصل المناسب بين أعمال التأمين على الحياة وأعمال التأمينات العامة للشركات التي تقدم هذين النوعين من التأمين.
  - ج. تنفيذ المتطلبات التنظيمية الاحترازية فيما يخص السياسات الاستثمارية لهذه الشركات.
  - د. تحديد الصلاحيات الرقابية والمسؤوليات في شركات التأمين

التي تكون جزءاً من مجموعة شركات مالية.

هـ. تعزيز متطلبات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين.

4. تشكيل لجنة برئاسة نائب محافظ البنك المركزي الأردني وعضوية القائم بأعمال مدير إدارة التأمين/ وزارة الصناعة والتجارة والتموين ومندوب عن ديوان التشريع والرأي ومندوب عن وزارة تطوير القطاع العام، لغايات السير في تنفيذ التوصيات أعلاه وإنجاز المطلوب خلال فترة لا تتجاوز سنة من تاريخه، على أن تقوم هذه اللجنة لاحقاً بالتنسيق مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين بهذا الخصوص.

علماً بأنه يجري العمل حالياً على تعديل قانون التأمين. يتكون قطاع التأمين في الأردن من 24 شركة تأمين وذلك بعد اندماج الشركة الأولى للتأمين وشركة اليرموك للتأمين اعتباراً من 2015/11/18، منها شركة واحدة مجازة لممارسة أعمال التأمين على الحياة وشركة واحدة للتأمينات العامة فقط و(7) شركات تأمين مشتركة (التأمينات العامة والطبي) و(15) شركة تأمين مشتركة (التأمينات العامة والطبي والحياة)، بالإضافة إلى 933 جهة تقدم خدمات تأمينية مساندة والتي تمثل الوكلاء والوسطاء ومسوي الخسائر والمعابين وشركات إدارة أعمال التأمين والاكنتوريين واستشاريي التأمين ووسطاء إعادة التأمين والبنوك المرخصة لممارسة أعمال التأمين ومفوضي الاكتتاب ووسطاء إعادة التأمين المقيمين خارج المملكة. بلغ إجمالي موجودات شركات التأمين في المملكة حوالي 915 مليون دينار في نهاية عام 2016 مقابل 870 مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بنسبة نمو بلغت 5.2%. (شكل 4-41)

جدول 1-4: تطور قطاع التأمين خلال الفترة (2012-2016) (مليون دينار)					
البيان	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الاستثمارات	471	500	525	534	547
إجمالي الموجودات	739	798	843	870	915
حقوق المساهمين	311	316	330	327	344
إجمالي الأقساط المكتتبة في الأردن	462	491	526	550	586
إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة في الأردن	323	317	373	372	446
رأس المال المدفوع	280	281	268	269	267
صافي الربح بعد الضريبة	9	18	33	22	29

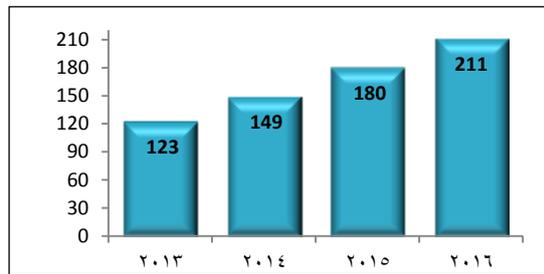
المصدر: بيانات الفترة (2012-2015) من تقرير أعمال التأمين في الأردن لعام 2015، أما بيانات العام 2016 فمن الميزانيات السنوية الأولية لشركات التأمين.

#### 4-4-2 قطاع التمويل الأصغر<sup>6</sup>

بدأ هذا القطاع العمل في الأردن في عام 1994، وقد شهد نمواً ملحوظاً على مدى الأعوام السابقة حيث حققت قروض التمويل الأصغر نسبة نمو مستقرة خلال الفترة (2013-2015) بلغت 21%، أما خلال عام 2016 فقد بلغت نسبة نمو القروض 17%، وتعد نسبة النمو المرتفعة دليلاً واضحاً على حجم الطلب على منتجات وخدمات صناعة التمويل الأصغر. (شكل 4-43).

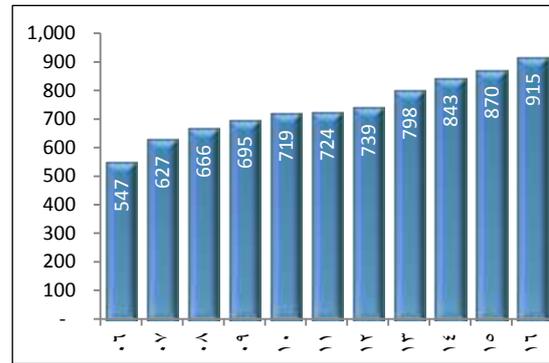
هذا وقد بلغ إجمالي محفظة قروض شركات التمويل الأصغر حوالي 211 مليون دينار في نهاية عام 2016 مقارنة بحوالي 180 مليون دينار في نهاية عام 2015، كما وصل عدد المقترضين إلى 390,417 مقترض في نهاية عام 2016 مقابل 357,833 مقترض في نهاية عام 2015 أي بنسبة نمو بلغت 9%، كما ارتفع متوسط حجم القروض من 487 دينار أردني في نهاية عام 2015 إلى 519 دينار أردني في نهاية عام 2016 أي بنسبة نمو بلغت 7%.

شكل 43-4: تطور محفظة قروض شركات التمويل الأصغر (2013-2016) (مليون دينار)



المصدر: تقرير "تنمية" للربع الرابع لعام 2016.

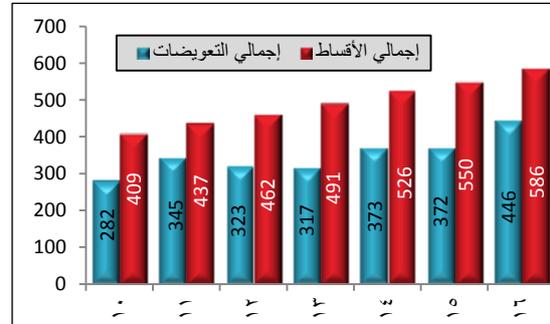
شكل 41-4: تطور إجمالي موجودات شركات التأمين للأعوام (2006-2016) (مليون دينار)



المصدر: تقرير أعمال التأمين في الأردن لعام 2015، والتقارير المالية السنوية الأولية لشركات التأمين لعام 2016.

وتشير التقارير المالية السنوية الأولية لشركات التأمين لنهاية عام 2016 أن إجمالي الأقساط المكتتبة داخل المملكة قد بلغ في نهاية العام 2016 حوالي 586 مليون دينار مقابل حوالي 550 مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بنمو بلغ 6.5%، وفي المقابل ارتفع إجمالي التعويضات المدفوعة في نهاية عام 2016 إلى 446 مليون دينار مقابل 372 مليون دينار في عام 2015 أي بنسبة نمو بلغت 19.9% (شكل 4-42).

شكل 42-4: تطور إجمالي أقساط التأمين وإجمالي التعويضات المدفوعة للأعوام (2010-2016) (مليون دينار)

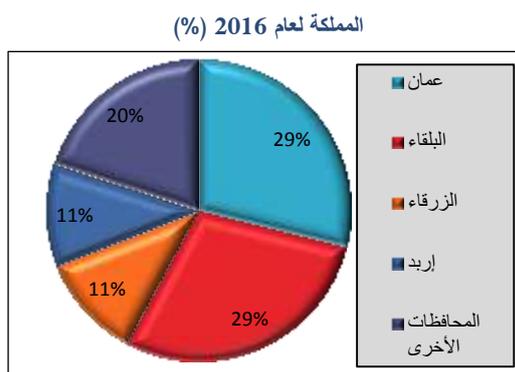


المصدر: تقرير أعمال التأمين في الأردن لعام 2015، والتقارير المالية السنوية الأولية لشركات التأمين لعام 2016.

أما فيما يتعلق بنتائج أعمال شركات التأمين، فقد حقق قطاع شركات التأمين صافي ربح بعد الضريبة بلغ 29 مليون دينار في نهاية عام 2016 مقابل 22 مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بنسبة نمو بلغت 31.8% كما حققت الشركات ارتفاعاً في حقوق المساهمين من 327 مليون دينار في عام 2015 إلى 344 مليون دينار في عام 2016.

<sup>6</sup> تم الاعتماد على تقرير "تنمية" للربع الرابع لعام 2016.

شكل 4-45: توزيع حجم قروض شركات التمويل الأصغر على محافظات



المصدر: تقرير "تنمية" للربع الرابع لعام 2016، وحسابات البنك المركزي الأردني.

#### 4-4-4 شركات التأجير التمويلي<sup>7</sup>

بلغت موجودات شركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك في الأردن في نهاية عام 2016 حوالي 401.6 مليون دينار مقابل 327.1 مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بنسبة نمو بلغت 22.8%، كما ارتفعت حقوق المساهمين في عام 2016 لتبلغ 227.8 مليون دينار مقابل 205.5 مليون دينار في عام 2015، أما فيما يتعلق بنتائج أعمال هذه الشركات فقد ارتفع صافي الأرباح بعد الضريبة من 15.7 مليون دينار في عام 2015 إلى 17.3 مليون دينار في عام 2016، وبالرغم من ارتفاع الأرباح كرقم مطلق إلا أن العائد على حقوق المساهمين انخفض بشكلٍ بسيط من 8.1% في عام 2015 إلى 8% في عام 2016، كما انخفض العائد على الموجودات من 5.3% في عام 2015 إلى 4.8% في عام 2016 وذلك بسبب نمو حقوق المساهمين والموجودات بشكلٍ أكبر من نمو الأرباح (جدول 2-4).

جدول 2-4: تطور شركات التأجير التمويلي خلال الفترة (2013-2016)				
2016	2015	2014	2013	البيان
32.3	30	26.5	24.4	الإيرادات (مليون دينار)
121	111	101	100	رأس المال المدفوع (مليون دينار)
401.6	327.1	271.3	249.1	إجمالي الموجودات (مليون دينار)
227.8	205.5	184.8	174.2	حقوق المساهمين (مليون دينار)
17.3	15.7	13.4	12.7	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)
8%	8.1%	7.5%	7.8%	العائد على حقوق المساهمين (%)
4.8%	5.3%	5.1%	5.3%	العائد على الموجودات (%)

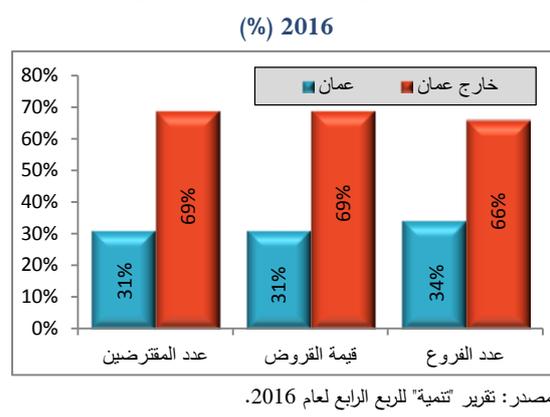
المصدر: الميزانيات السنوية الأولية لشركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك، وحسابات البنك المركزي الأردني.

إن مؤسسات التمويل الأصغر تركز خدماتها على فئة النساء بهدف تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد والمجتمع، كما تركز خدماتها بشكلٍ رئيسي على المقترضين خارج العاصمة وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء المملكة، وذلك كما يلي:

#### 4-4-4-3 نشاط قطاع التمويل الأصغر خارج العاصمة

يلاحظ تركيز قطاع التمويل الأصغر على المحافظات خارج العاصمة، حيث أن 69% من عدد المقترضين و69% من قيمة القروض و66% من عدد فروع شركات التمويل الأصغر تقع خارج العاصمة عمان (شكل 4-44)، هذا وقد بلغت نسبة نمو عدد المقترضين في عمان خلال عام 2016 10%، أما خارج عمان فقد تراوحت النسبة بين المحافظات من 3% إلى 29% وذلك للفترة نفسها.

شكل 4-44: نشاط قطاع التمويل الأصغر داخل وخارج العاصمة لعام



وعند دراسة توزيع حجم القروض المقدمة من شركات التمويل الأصغر على المحافظات خلال عام 2016 (شكل 4-45) نجد أن كلاً من العاصمة عمان ومحافظه البلقاء قد حصلتا على 29% من حجم القروض لكلٍ منهما، أما إربد والزرقاء فقد حصلت كل منهما على 11% من القروض، بينما حصلت باقي المحافظات على 20% من حجم القروض.

<sup>7</sup> البيانات تشمل شركات التأجير التمويلي الثمانية التابعة للبنوك والتي تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة، ولم يتم احتساب التأجير التمويلي الممول من قبل البنوك الإسلامية نفسها.

والمندقة للشركات وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها، في حين تتمثل الرقابة الميدانية بشكلٍ رئيسي في قيام فرق التفتيش بالتحقق ميدانياً من مدى التزام الشركات العاملة في القطاع بكافة القوانين والتشريعات النافذة بالخصوص، هذا إضافة إلى دور المحاسب القانوني لشركات الصرافة والمناطق به بموجب أحكام القانون (جدول 4-4).

جدول 4-4: أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عام 2016	
المؤشر	مليون دينار
إجمالي رقم الأعمال*	203
إجمالي رؤوس الأموال	82.9
إجمالي الضمانات المالية المقدمة من شركات الصرافة	27.2
إجمالي مشتريات شركات الصرافة من العملات الأجنبية**	8446
إجمالي مبيعات شركات الصرافة من العملات الأجنبية**	9611
معدل العائد على رأس المال*	5.11%
معدل العائد على الموجودات*	2.02%

\* كما هي في عام 2015.

\*\* بيانات أولية لعام 2016.

#### 4-4-6 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي<sup>8</sup>

تساهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشكلٍ أساسي في المجتمع حيث تشمل مظلة الضمان الاجتماعي 73.7% من إجمالي العاملين في المملكة و44,169 منشأة فعالة 61.2% منها في العاصمة عمان (98.7% من إجمالي المنشآت الفعالة المشمولة بالضمان الاجتماعي تابعة للقطاع الخاص) وذلك وفقاً لتقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي لعام 2015، بالإضافة إلى أهمية دورها المجتمعي إلا أن لها أيضاً دور جوهري في تحقيق الاستقرار المالي من خلال محفظة استثماراتها الضخمة التي تتوزع على أصول مالية وغير مالية والتي تشمل أيضاً المساهمة بشكلٍ فعال في إقراض الحكومة من خلال الاستثمار في أدونات وسندات الخزينة. هذا وتتميز مؤسسة الضمان الاجتماعي بما يلي:

- تتمتع المؤسسة بقدرات استثمارية ضخمة وبأفق استثماري طويل الأجل، حيث تستثمر أموالها بهدف

ومن الجدير ذكره أن عدد شركات التأجير التمويلي حسب موقع وزارة الصناعة والتجارة/ دائرة مراقبة الشركات بلغ 32 شركة من بينها 8 شركات تابعة للبنوك تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة.

#### 4-4-5 قطاع أعمال الصرافة

بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة في المملكة 136 شركة عاملة كمراكز رئيسية إضافة إلى 128 فرعاً موزعة في كافة محافظات الأردن وبما مجموعه 264 موقعاً صيرفيًا (جدول 3-4)

جدول 3-4: عدد شركات الصرافة وفروعها في المملكة			
المحافظة	عدد الشركات	عدد الفروع	المجموع
العاصمة	85	82	167
الزرقاء	13	11	24
إربد	12	11	23
العقبة	7	8	15
باقي محافظات المملكة	19	16	35
المجموع	136	128	264

في ضوء التطورات التي شهدتها قطاع الصرافة والنمو الواضح لهذا القطاع في العقدين الأخيرين والذي جعل منه من أهم القطاعات الحيوية في المملكة، واستجابة للتغيرات والمستجدات الاقتصادية فقد صدر قانون أعمال الصرافة رقم 44 لسنة 2015 بتاريخ 2015/10/18 ليحل محل القانون رقم 26 لسنة 1992.

ويشكل القانون الجديد الإطار التشريعي الذي ينظم النشاط الصيرفي في المملكة من خلال تحديد شروط ومتطلبات ترخيص الشركات واندماجها وتصفياتها وتنظيم إدارتها ومعالجة موضوع السجلات والدفاتر التي يجب عليها الاحتفاظ بها، إضافة إلى تفعيل دور المحاسب القانوني في مجال تدقيقه على أعمالها من حيث توسيع نطاق مهامه وبما يتناسب مع الممارسات الفضلى، وكما ساهم في إيجاد التنظيم القانوني لأسس تبليغ الشركات لأي قرارات أو تعليمات صادرة عن البنك المركزي وتوسيع دور البنك المركزي من خلال فرض تعليمات على شركات الصرافة بالنسب والحدود الآمنة لسلامة أوضاعها المالية وحجم العمالة غير الأردنية، وبموجبه وضع السند القانوني لتشكيل لجنة مختصة بالشكاوى التي ترد إلى البنك المركزي والمتعلقة بالخدمات التي تقدمها شركات الصرافة.

هذا ويمارس البنك المركزي رقابته على القطاع الصيرفي مكتبياً وميدانياً، حيث تتمثل الرقابة المكتبية بشكلٍ رئيسي بدراسة وتحليل البيانات الإحصائية الدورية والقوائم المالية

<sup>8</sup> بالرغم من أن مؤسسة الضمان الاجتماعي لا تعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية إلا أن تقارير الاستقرار المالي في معظم الدول تقوم بإدراج مؤسسات الضمان الاجتماعي ضمن المؤسسات المالية غير المصرفية، نظراً لدورها في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استثماراتها التي تتنوع في أصول مالية وغير مالية.

تتكون محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من سبع محافظ رئيسية (جدول 4-5).

جدول 4-5: توزيع محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة (2015 - 2016) (مليون دينار)		
2016	2015	محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان
855	1724	محفظه التوظيفات النقدية
3957	2441	محفظه السندات
168	161	محفظه القروض
2105	2204	محفظه الأسهم
27	28	محفظه الاستثمارات الخارجية
561	538	محفظه الاستثمارات العقارية
250	247	محفظه الاستثمارات السياحية
147	115	أخرى

المصدر: الموقع الرسمي لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

كما تتوزع نشاطات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي على مختلف نواحي الاقتصاد حيث يعد الصندوق من أبرز المشترين - بعد البنوك - لأذونات وسندات الخزينة والسندات الحكومية والمكفولة من الحكومة والتي تتوزع بين محفظه التوظيفات النقدية (التي تستحق خلال مدة عام)، ومحفظه السندات (التي تستحق خلال أكثر من عام)، كما يوجد لديه محفظه القروض والتي تشمل قروضا مباشرة وقروض تجمع بنكي، أما محفظه الاستثمارات العقارية فتشمل أراضي خام ومجمعات تجارية ومبان استثمارية، وفيما يتعلق بمحفظه الاستثمارات السياحية فتدار من قبل الشركة الوطنية للتنمية السياحية وهي شركة مملوكة بالكامل للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتقوم بالإشراف على الفنادق والمرافق السياحية المملوكة للمؤسسة، كما تملك المؤسسة محفظه للاستثمارات الخارجية وذلك من باب التنوع في الاستثمار وتخفيض مستوى المخاطر مع وجود ضوابط محددة للاستثمار، حيث تشمل على الاستثمارات بالعملة الأجنبية خارج المملكة وصناديق استثمارية.

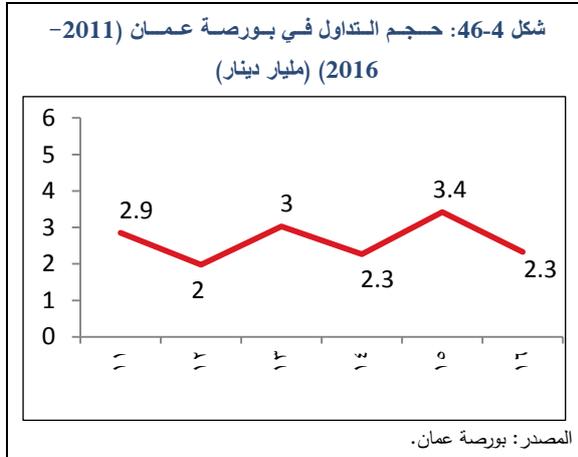
تمويل تعويضات التقاعد لأفراد مختلفي الأعمار، الأمر الذي يمنحها الوقت لمختلف آجال الاستثمار ويمكنها من تنويع علاوة المخاطر بأجال مختلفة، وهو أمر تظهر أهميته في الأزمات المالية حين يعاني السوق من شح السيولة. هذا وقد شكلت استثمارات المؤسسة ما نسبته 29.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2016.

- تعد المؤسسة مستثمراً بالأموال الحقيقية، فمصدر أموالها هو اقتطاعات المشتركين وليس الاقتراض أو أموال المودعين مثل البنوك، وبالتالي فهي ليست معرضة لارتفاع نسبة الرفع المالي أو مخاطر عدم الموائمة بين آجال مصادر الأموال والتوظيفات وهما الأمران اللذان أديا إلى فشل الكثير من البنوك العالمية أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وبالتالي فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي ليست مصدراً للمخاطر النظامية في النظام المالي.

- اقتطاعات أرباب العمل والموظفين محتجزة لفترات طويلة ولا يمكن استعادتها على العكس من ودائع العملاء لدى البنوك الأمر الذي لا يجعلها عرضة للسحوبات المفاجئة.

وانطلاقاً من أهمية دور مؤسسة الضمان الاجتماعي في تعزيز الاستثمار وبهدف تنمية أموال المؤسسة فقد تم إنشاء صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي سنة 2002 وبأشر عمه فعلياً مطلع عام 2003 وذلك ليتولى استثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف تحقيق عوائد مجزية ومنتظمة مع الحفاظ على القيمة الحقيقية لموجودات المؤسسة وأصولها وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المترتبة على المؤسسة، وقد بلغت موجودات الصندوق في نهاية عام 2016 حوالي 8,306.9 مليون دينار مقارنة مع 7,642.9 مليون دينار في نهاية عام 2015 مسجلة نمواً بنسبة 8.7% وبمقدار 664 مليون دينار. كما حقق الصندوق دخلاً في نهاية عام 2016 بمقدار 297 مليون دينار مقارنة بحوالي 277.2 مليون دينار في عام 2015 بارتفاع قدره 19.7 مليون دينار وبنسبة نمو 7.1%.

2. انخفاض حجم التداول في قطاع الخدمات بمقدار 306 مليون دينار.
3. ارتفاع حجم التداول في قطاع الصناعة بمقدار 357.2 مليون دينار.



انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2016 بمقدار 749.1 مليون سهماً ليبلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,836.7 مليون سهم مقابل 2,585.8 مليون سهماً تم تداولها خلال عام 2015. في المقابل انخفض عدد العقود المنفذة ليصل إلى ما يقارب 786.2 ألف عقد في نهاية عام 2016 مقارنة بحوالي 899 ألف عقد في نهاية عام 2015. وبالنظر إلى عدد الأسهم المتداولة قطاعياً يتبين استحواذ القطاع المالي على ما نسبته 51.6% من حجم التداول خلال عام 2016، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 30.2% ثم قطاع الخدمات بنسبة 18.2% (جدول 7-4).

جدول 7-4: الأهمية النسبية لحجم التداول حسب القطاعات خلال الفترة (2012-2016) (%)

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعة	19.5	13.1	16.7	10.1	30.2
الخدمات	20.4	13.5	16.5	21.2	18.2
المالي	60.1	73.4	66.8	68.7	51.6

أما فيما يتعلق بتعاملات المستثمرين غير الأردنيين في بورصة عمان، فقد سجلت تدفقاً صافياً موجباً بلغ 237.1 مليون دينار خلال عام 2016 مقارنة بتدفق موجب قدره 10.6 مليون دينار خلال العام السابق، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال عام 2016 حوالي 666.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم 429.4 مليون دينار (جدول 8-4).

ومن الجدير ذكره أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعتبر مساهماً استراتيجياً في رؤوس أموال عدد من البنوك الأردنية، إذ بلغ إجمالي مساهمة المؤسسة في رؤوس أموال البنوك الأردنية حوالي (256) مليون دينار وذلك في نهاية شهر آذار لعام 2017، مما يشكل ما نسبته 7.9% من إجمالي رؤوس أموال البنوك في الأردن (جدول 6-4).

جدول 6-4: توزيع مساهمة مؤسسة الضمان الاجتماعي في رؤوس أموال البنوك الأردنية كما هي في شهر آذار 2017 (مليون دينار) (%)

البنك	قيمة المساهمة (بالمليون)	نسبة المساهمة (%)
البنك الأردني الكويتي	21.04	21.04%
البنك التجاري الأردني	22.39	19.84%
البنك العربي	102.53	16%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	38.78	15.39%
البنك الأهلي	17.50	10%
بنك المال الأردني	16.83	9.27%
بنك الأردن دبي الإسلامي	5.97	5.97%
بنك القاهرة عمان	9.27	7.15%
بنك الاتحاد	5.83	5.29%
البنك الإسلامي الأردني	7.50	5%
بنك الاستثمار العربي الأردني	6.12	4.08%
بنك المؤسسة العربية المصرفية	2.26	2.05%
المجموع	256.021	7.86%

المصدر: مركز الإيداع.

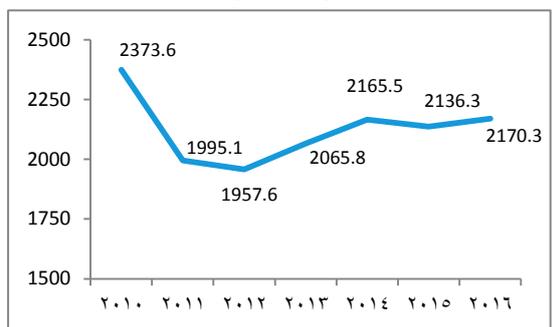
#### 4-4-7 بورصة عمان

شهدت مؤشرات بورصة عمان خلال عام 2016 تبايناً في أدائها مقارنةً بالعام السابق، حيث انخفض حجم التداول خلال عام 2016 بنسبة 31.8% وارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم الحرة بما نسبته 1.6% خلال عام 2016. من جانب آخر انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنسبة 3.6% وبمقدار (645.3) مليون دينار لتصل إلى 17.3 مليار دينار مشكلة بذلك ما نسبته 63.2% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا وقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بمقدار 237.1 مليون دينار خلال عام 2016، وفيما يلي ملخص يستعرض أهم مؤشرات الأداء في بورصة عمان خلال عام 2016.

انخفض حجم التداول خلال عام 2016 بمقدار 1,087.6 مليون دينار ليصل إلى 2,329.5 مليون دينار (شكل 4.4)، وجاء هذا الانخفاض محصلة لما يلي:

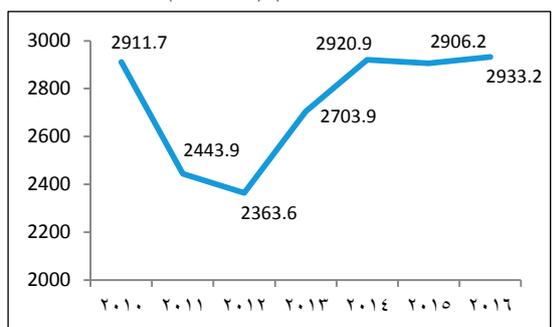
1. انخفاض حجم التداول في القطاع المالي بمقدار 1138.8 مليون دينار.

شكل 4-47: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة 2010-2016 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية)



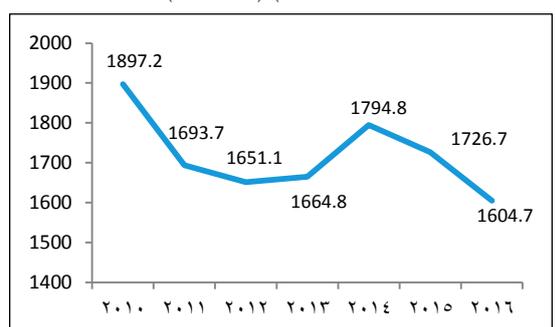
المصدر: بورصة عمان.

شكل 4-48: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة للقطاع المالي 2010-2016 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية)



المصدر: بورصة عمان.

شكل 4-49: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الخدمات 2010-2016 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية)



المصدر: بورصة عمان.

جدول 4-8: عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (2012-2016) (مليون دينار)

السنة	2016	2015	2014	2013	2012	
المجموع العام للشراء	666.5	981.7	362.7	939.5	322.9	
عرب	520.3	894.3	262.1	818.5	227.7	
أجانب	146.2	87.4	100.6	121.0	95.2	
المجموع العام للبيع	429.4	971.1	384.8	792.6	285.2	
عرب	304.1	873.5	247.8	693.2	225.8	
أجانب	125.3	97.6	137	99.4	59.4	
صافي الاستثمار	237.1	10.6	22.2-	146.9	37.7	
عرب	216.2	20.7	14.3	125.3	1.9	
أجانب	20.9	10.1-	36.5-	21.6	35.8	

#### 4-4-7-1 الرقم القياسي لأسعار الأسهم

##### المرجح بالأسهم الحرة

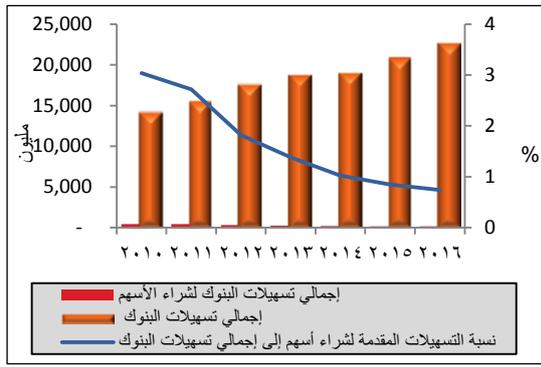
بلغ الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2016 نحو 2,170.3 نقطة، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 34 نقطة عن مستواه في نهاية العام السابق، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 122 نقطة (7.1%)، وارتفاع القطاع المالي بمقدار 27 نقطة (0.93%)، وقطاع الصناعة بمقدار 244.2 نقطة (13.2%) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

#### 4-4-7-2 الرقم القياسي المرجح بالقيمة

##### السوقية لرأس المال

انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال في عام 2016 بمقدار 160.2 نقطة عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 4,069.7 نقطة مقارنة مع انخفاض بلغ 7.7 نقطة خلال عام 2015. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاعات البنوك والشركات المالية وشركات الخدمات والصناعة والتعدين بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم شركات التأمين بمقدار 15.8 نقطة.

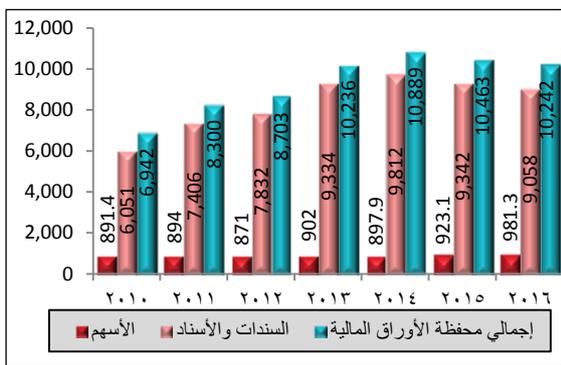
شكل 4-51: إجمالي التسهيلات الممنوحة لشراء الأسهم وإجمالي التسهيلات الممنوحة لكافة القطاعات (2007-2016) (مليون دينار)



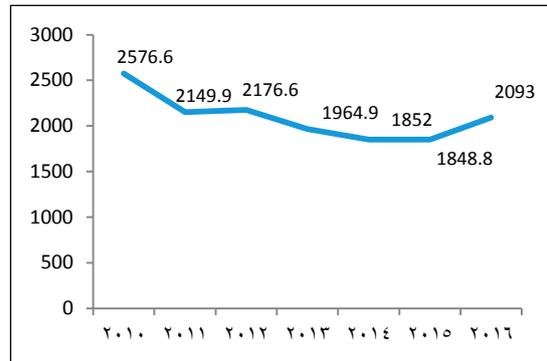
## 4-4-8-2 حجم استثمارات البنوك في الأسهم

بلغ حجم محفظة الأوراق المالية لدى البنوك في الأردن حوالي 10,242 مليون دينار في نهاية عام 2016 مقابل 10,463 مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بنسبة انخفاض بلغت 2.1%، حيث شكلت استثمارات البنوك في الأسهم ما نسبته 9.6% من إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية في نهاية عام 2016، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع استثمارات البنوك في السندات التي تحظى بالحصة الأكبر من استثمارات البنوك في الأوراق المالية والتي معظمها عبارة عن سندات حكومية، ويعود انخفاض نسبة استثمارات البنوك في الأسهم إلى سببين رئيسيين: الأول يتعلق بالتراجع الذي يشهده السوق المالي، والثاني يتعلق بالمحددات التي يفرضها قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي على هذه الاستثمارات (شكل 4-52).

شكل 4-52: إجمالي محفظة الأوراق المالية لدى البنوك (2010-2016) (مليون دينار)



شكل 4-50: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الصناعة 2010-2016 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية)



المصدر: بورصة عمان.

## 4-4-8-8 تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم

تبرز أهمية أسواق رأس المال من خلال دورها الهام في تحريك عجلة الاقتصاد عن طريق جذب الاستثمارات الخارجية وتنمية المدخرات الوطنية وتوفير مصادر أموال للمشاريع الاقتصادية مما يؤدي إلى خدمة الاقتصاد الوطني، ونظراً لأهمية أسواق رأس المال فقد ازداد الاهتمام بمخاطر هذه الأسواق خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية عام 2007 من خلال رصد فقاعات أسعار الأسهم وبالتالي تقدير مقدار المخاطر في سوق الأسهم ومدى تعرض البنوك لها.

وبالنسبة لتعرض البنوك لمخاطر سوق الأسهم في الأردن، فإن هذا التعرض يكون إما من خلال التسهيلات التي تمنحها البنوك لتمويل شراء الأسهم أو من خلال استثمارات البنوك في الأسهم، وفيما يلي تحليل لحجم تعرض البنوك لهذه المخاطر:

## 4-4-8-1 التسهيلات الائتمانية الممنوحة من

## قبل البنوك لشراء الأسهم

تشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشراء أسهم نسبة ضئيلة جداً من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، حيث بلغت هذه التسهيلات حوالي 168.6 مليون دينار في نهاية عام 2016، مشكلة ما نسبته 0.74% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك، مقابل 178.5 مليون دينار في نهاية عام 2015 وبنسبة انخفاض بلغت 5.5%، علماً أن التسهيلات الممنوحة لشراء الأسهم اتخذت اتجاهاً هبوطياً خلال الفترة (2007-2016) (شكل 4-51).

## الفصل الخامس : تطورات القطاع غير المالي ومخاطره

### 1-5 قطاع الأفراد

#### 1-1-5 تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد

نظراً لأهمية مديونية الأفراد لدى البنوك وما قد تسببه من مخاطر نظامية وفي إطار متابعة نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم، تم احتساب النسبة لعام 2016 بنفس المنهجية المستخدمة في تقارير الاستقرار المالي السابقة، حيث تم الاعتماد بصورة رئيسية على مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي كون الجهاز المصرفي يعتبر المكون الأساسي للنظام المالي في الأردن، بالإضافة إلى المعلومات التي تم جمعها عن مديونية الأفراد في كل من قطاع التمويل الميكروي، الشركات المساهمة العامة التي تمنح قروض وشركات التأجير التمويلي.

#### 2-1-5 مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية

يبين الجدول 1-5 تطور مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية خلال الفترة (2013-2016)، حيث يلاحظ من الجدول أن مديونية الأفراد انخفضت بشكل بسيط من 9.7 مليار دينار في نهاية عام 2015 إلى 9.6 مليار دينار في نهاية عام 2016 أي بنسبة انخفاض بلغت 1.6% مقابل نسبة نمو بلغت 10.8% في عام 2015.

جدول 1-5: مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (2013-2016)				
2016	2015	2014	2013	المديونية
8,737.2*	8,967.2	8,066.3	6,958	لدى الجهاز المصرفي (مليون دينار)
-2.6	11.2	15.9	9.2	معدل النمو لدى الجهاز المصرفي (%)
852.2	781.1	730.5	644.7	لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (مليون دينار)
9.1	6.9	13.3	8.7	معدل النمو لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (%)
9,589.4	9,748.3	8,796.8	7,602.7	المجموع (مليون دينار)
-1.6	10.8	15.7	9.1	معدل النمو الكلي (%)

\*المصدر: البنك المركزي الأردني.

ويعود هذا التراجع في عام 2016 إلى انخفاض مديونية الأفراد لدى البنوك (بشقيها القروض الاستهلاكية والسكنية) بحوالي (230) مليون دينار وبنسبة (2.6%) مقابل نمو بحوالي (901) مليون دينار وبنسبة (11.2%) لعام 2015، وكما ذكرنا في الفصل الثالث فإن انخفاض مديونية الأفراد لدى البنوك في عام 2016 ليس انخفاضاً فعلياً بل هو ناتج عن قيام بعض البنوك بإعادة تصنيف

بياناتها استمرراً منها في تحسين دقة تصنيف البيانات لديها خاصة بعد قيام البنك المركزي بتطبيق نظام البيانات الإجمالية الإلكتروني الذي ساعد في تحسين دقة وشمولية بيانات البنوك، وقيام البنك المركزي أيضاً بالطلب من البنوك في عام 2016 بتزويده ببيانات أكثر تفصيلاً عن مديونية الأفراد لديها، وفي حال استثناء أثر ذلك فإن مديونية الأفراد لدى القطاع المصرفي (بشقيها القروض الاستهلاكية والسكنية) تكون قد ارتفعت في عام 2016 بحوالي مليار دينار وبنسبة نمو بلغت 13% مما يدل على استمرار توجه البنوك نحو التوسع في إقراض قطاع الأفراد.

أما بالنسبة لمديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية فقد ارتفعت من 781.1 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 852.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 أي بنسبة نمو بلغت 9.1% في عام 2016 مقابل نسبة نمو بلغت 6.9% في عام 2015، ويوضح الجدول 2-5 تفاصيل هذه المديونية.

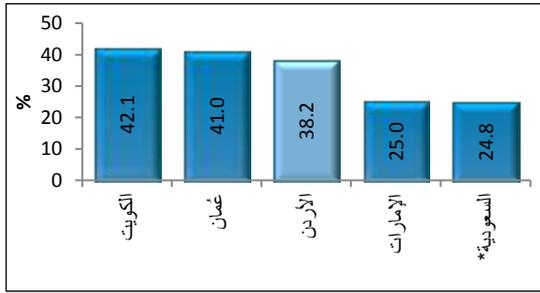
جدول 2-5: مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (2013-2016) (مليون دينار)				
2016	2015	2014	2013	الشركة
211.3	180.0	158.0	122.9	شركات التمويل الميكروي*
185.7	117.4	111.8	99.8	الشركات المدرجة في بورصة عمان**
455.2	483.7	460.7	421.9	شركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك
852.2	781.1	730.5	644.7	المجموع

المصدر: \*التقرير السنوي لاتحاد شركات التمويل الميكروي (تنمية)، \*\*بورصة عمان.

#### 3-1-5 نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم

يبين الجدول 3-5 تفاصيل نسبة مديونية الأفراد في الأردن إلى دخلهم خلال الأعوام (2012-2016)، حيث يلاحظ ارتفاع النسبة بشكل مستمر خلال الفترة (2012-2015)، حيث ارتفعت من 57.5% في نهاية عام 2012 إلى 69.2% في نهاية عام 2015 وهذا يعود إلى ارتفاع مديونية الأفراد (التزاماتهم) بشكل يفوق النمو في دخلهم، وهي نتيجة طبيعية للظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة وتدايعاتها السلبية على الأردن، أما في عام 2016 فقد انخفضت النسبة إلى حوالي 65% إلا أن هذا الانخفاض وكما ذكرنا ناتج عن قيام بعض البنوك بإعادة تصنيف بياناتها وقيام البنك المركزي بتجميع بيانات أكثر تفصيلاً عن مديونية الأفراد، وفي حال استثناء أثر ذلك فإن نسبة المديونية إلى الدخل قد بلغت في عام 2016 حوالي (69.3%) وهي مساوية تقريباً للنسبة في عام 2015 (شكل 1-5).

شكل 5-2: نسبة تسهيلات الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك للأردن ودول عربية مختارة (2016) (%)



\* النسبة تعود لعام 2015.

### 5-1-5 نسبة مديونية الأفراد إلى صافي الثروة

تتكون ميزانية الأفراد في جانب الموجودات بشكل رئيسي من الودائع، العقارات والموجودات المالية، والمركبات والمجوهرات أما في جانب المطلوبات فإن مديونية الأفراد هي المكون الأساسي لمطلوبات الأفراد. لتكوين ميزانية الأفراد في الأردن فقد تم الاعتماد على البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي (ودائع الأفراد بالدينار والأجنبي) وعلى البيانات المتوفرة لدى مركز إيداع الأوراق المالية عن الأوراق المالية المملوكة من الأفراد، أما فيما يخص موجودات الأفراد الأخرى مثل الموجودات العقارية والمركبات والمجوهرات فلا يتوفر عنها بيانات، لذلك تم الاكتفاء بودائع قطاع الأفراد وبموجوداتهم المالية (أسهم وسندات) في جانب الموجودات من الميزانية، علماً بأن البنك المركزي بصدد التعاون مع دائرة الإحصاءات العامة لإعداد مسح شامل عن موجودات ومطلوبات ودخل ونفقات قطاع الأفراد بهدف جمع بيانات شاملة عن صحة وسلامة ميزانية قطاع الأفراد ومستوى المخاطر التي تشكلها مديونته على القطاع المالي.

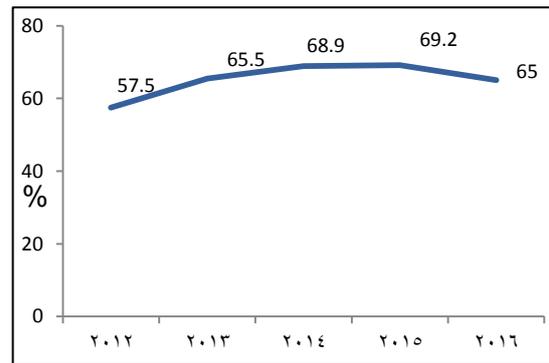
يلاحظ من (شكل 5-3) أن نسبة مديونية الأفراد إلى صافي الثروة تتزايد منذ عام 2012، حيث ارتفعت النسبة في نهاية عام 2016 إلى 63.5% مقابل حوالي 59.7% في نهاية عام 2015 ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى انخفاض موجودات الأفراد بسبب انخفاض حجم ودائعهم لدى القطاع المصرفي (جدول 5-4).

جدول 5-3: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2012-2016)

العام	مديونية الأفراد (مليون دينار)	الدخل السنوي للأسر* (مليون دينار)	نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم* (%)
2012	6,967.3	12,109.5	57.5
2013	7,602.7	11,603.5	65.5
2014	8,796.8	12,763.9	68.9
2015	9,748.3	14,040.3	69.2
2016	9,589.4	14,742.3	65

\* للأعوام 2010 و2013 تم اعتماد مسح النفقات والدخل للأسر والذي نفذ من قبل دائرة الإحصاءات العامة، أما باقي الأعوام فقد تم تقدير الدخل اعتماداً على نسبة نمو 10% سنوياً للأعوام (2012-2015) وتم تخفيض نسبة النمو إلى 5% في عام 2016.

شكل 5-1: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2012-2016) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني

### 5-1-4 مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية

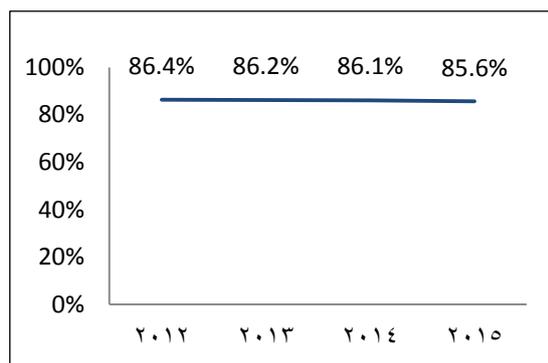
فيما يخص مديونية الأفراد لدى الدول العربية، فإن هنالك محدودية في المعلومات في هذا الخصوص، إلا أنه يتم استخدام نسبة التسهيلات الممنوحة للأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك كمقياس لهذه المديونية، وقد بلغت النسبة في الأردن في عام 2016 38.2%، وبمقارنتها مع النسب لدى عدد من الدول العربية فإنه يلاحظ أن الأردن يحتل مرتبة متوسطة بين دول المقارنة حيث أن النسبة في الأردن أعلى من السعودية والإمارات وأقل من الكويت وعمان (شكل 5-2).

## 5-2 قطاع الشركات غير المالية

### 5-2-1 مقدمة

يتكون قطاع الشركات في الأردن من الشركات المالية غير المصرفية والشركات غير المالية،<sup>9</sup> ويتكون قطاع الشركات المالية غير المصرفية من شركات التأمين وشركات الأوراق المالية وشركات التمويل الأصغر وشركات التأجير التمويلي وغيرها من شركات الخدمات المالية المتنوعة، أما قطاع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان فيتكون من قطاعات الصناعة والخدمات والعقارات، وتتولى وزارة الصناعة والتجارة والتموين الإشراف على هذه الشركات، وقد بلغ حجم موجودات الشركات غير المالية في عام 2015 حوالي 10,464 مليون دينار مشكلة ما نسبته 85.6% من إجمالي موجودات قطاع الشركات مقابل 10,614 مليون دينار في نهاية عام 2014 وبما نسبته 86.1% من إجمالي موجودات قطاع الشركات (شكل 4-5).

شكل 4-5: نسبة موجودات الشركات غير المالية الى إجمالي موجودات الشركات للفترة (2012-2015).



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

في حين بلغ حجم موجودات الشركات المالية غير المصرفية المساهمة العامة حوالي 1,755.2 مليون دينار مشكلة ما نسبته 14.4% من إجمالي قطاع الشركات كما في نهاية عام 2015، وقد بلغ حجم موجودات الشركات الخدمية حوالي 5,459.6 مليون دينار مشكلة ما نسبته 52.2% من إجمالي موجودات قطاع الشركات غير

<sup>9</sup> تم الاعتماد على بيانات الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان لعام 2015 لعدم توفر بيانات عن الشركات غير المالية الغير مدرجة في البورصة (علماً انه تم تغيير بعض البيانات للسنوات السابقة من المصدر).

جدول 5-4: ميزانية الأفراد في الأردن ونسبة المديونية إلى الثروة

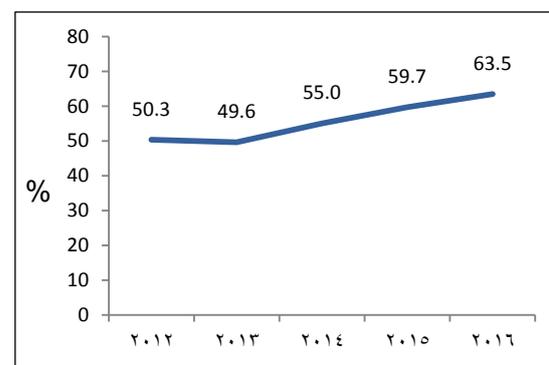
(2012-2016)

العام	موجودات الأفراد (مليون دينار)*	مديونية الأفراد (مليون دينار)	صافي ثروة الأفراد (مليون دينار)	نسبة المديونية إلى الثروة (%)
2012	20,810	6,967.3	13,843	50.3
2013	22,923	7,602.7	15,321	49.6
2014	24,057	8,796.8	15,991	55.0
2015	26,041	9,719.2	16,321.8	59.7
2016	24,701	9,589.4	14,151.92	63.5

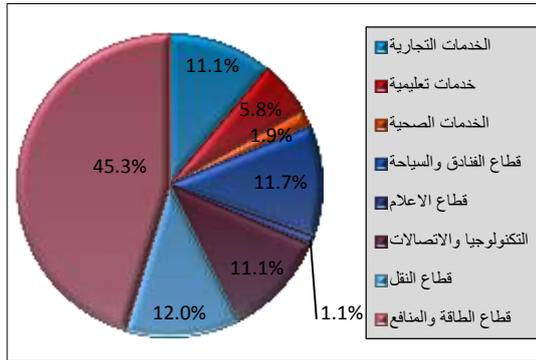
### 5-1-6 خلاصة

يُلاحظ من خلال متابعة تطور نسب مديونية الأفراد إلى دخلهم وإلى صافي ثروتهم خلال السنوات الخمس الأخيرة، أن هذه النسب في ارتفاع مستمر تقريباً، باستثناء عام 2016 الذي شهد تراجعاً في نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم في حال تم الأخذ بالاعتبار أثر قيام بعض البنوك بإعادة تصنيف بياناتها وقيام البنك المركزي بتجميع بيانات أكثر تفصيلاً عن مديونية الأفراد، وفي حال تم استثناء هذا الأثر فإن النسبة تكون قد استقرت عند نفس مستواها لعام 2015 مما يدل على عدم حدوث ارتفاع على مخاطر إقراض قطاع الأفراد لعام 2016 مقارنة مع عام 2015، ومع ذلك فإن على البنوك التنبه لمخاطر إقراض هذا القطاع ودراسة التوسع فيه بشكل يأخذ بعين الاعتبار تطور هذه المخاطر، خاصة أنه يوجد حوالي (11) بنك يتجاوز سقف نسبة عبء الدين (DBR) المحدد في سياساتها الائتمانية ما نسبته 50% من الدخل الشهري المنتظم للتعامل على الرغم من أن هناك ستة بنوك من هذه البنوك يقل المتوسط الفعلي لنسبة عبء الدين لديها عن 50%.

شكل 5-3: نسبة مديونية الأفراد إلى صافي ثروتهم (2012-2016) (%)



شكل 5-7: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الخدمية لعام 2015.



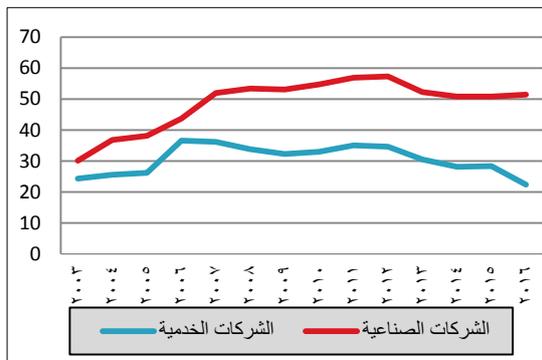
المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

وسيتم فيما يلي تحليل تطورات قطاع الشركات غير المالية (الصناعية والخدمية والعقارية) والذي يتكون من 169 شركة مدرجة كما في نهاية عام 2015 حسب الموقع الإلكتروني لبورصة عمان، أما فيما يخص قطاع الشركات المالية فقد تم تناول تطورات هذا القطاع ومخاطره بشكل مفصل بالفصل الثالث.

#### 5-2-2 هيكل ملكية الشركات غير المالية

بلغت نسبة ملكية غير الأردنيين (عرب وأجانب) في رؤوس أموال الشركات غير المالية الصناعية والخدمية حوالي 51.4% و 22.4% على التوالي في نهاية عام 2016، مقابل 50.80% و 28.30% على التوالي في نهاية عام 2015 وتعكس ملكية الأجانب في رؤوس أموال هذه الشركات ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي مساهمات مستقرة (شكل 5-8).

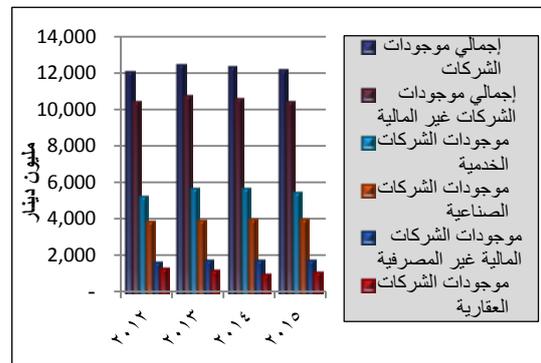
شكل 5-8: نسبة ملكية غير الأردنيين (عرب وأجانب) في رؤوس أموال الشركات غير المالية للفترة (2003-2016) (%)



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

المالية في نهاية عام 2015، وبلغ حجم موجودات الشركات الصناعية حوالي 3,946.9 مليون دينار في نهاية عام 2015 وبما نسبته 37.7% من إجمالي موجودات قطاع الشركات غير المالية، أما الشركات العقارية فقد بلغ حجم موجوداتها حوالي 1,057.5 مليون دينار مشكلة ما نسبته 10.1% من إجمالي موجودات قطاع الشركات غير المالية في نهاية نفس العام (شكل 5-5).

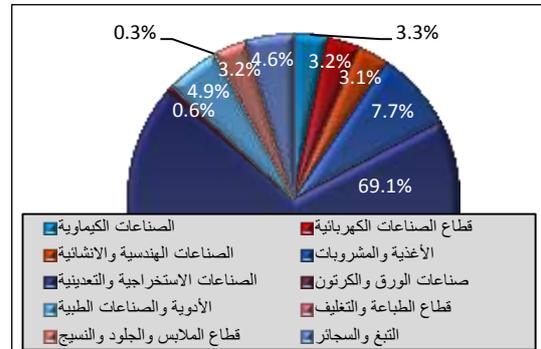
شكل 5-5: إجمالي موجودات الشركات المدرجة في بورصة عمان قطاعياً (2012-2015) (مليون دينار) (%).



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

أما فيما يخص القطاعات الفرعية للشركات غير المالية، فقد شكلت موجودات الصناعات الاستخراجية والتعدينية حوالي 69.1% من إجمالي موجودات الشركات الصناعية (شكل 5-6)، أما الشركات الخدمية فقد شكلت موجودات قطاع الطاقة والمنافع ما نسبته 45.3% من إجمالي موجودات الشركات الخدمية (شكل 5-7).

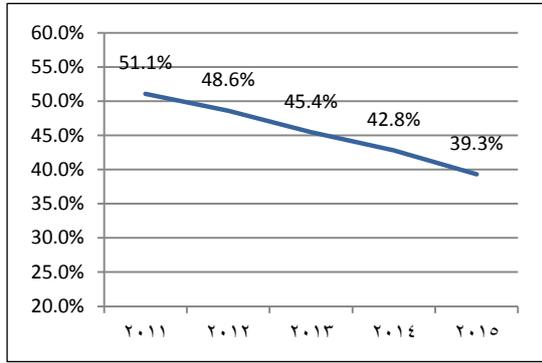
شكل 5-6: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الصناعية لعام 2015.



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

3-2-5 موجودات الشركات غير المالية

شكل 5-10: نسبة موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2012-2015).

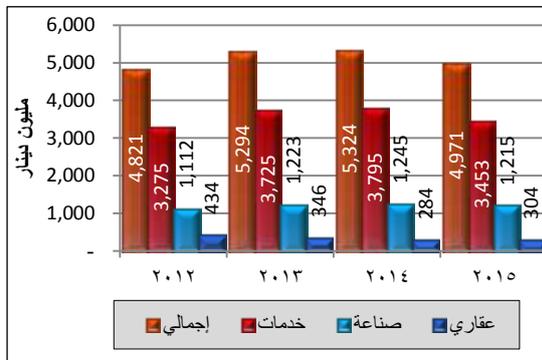


المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان وحسابات فريق العمل.

4-2-5 مطلوبات الشركات غير المالية

فيما يخص مطلوبات الشركات غير المالية فقد بلغت حوالي 4,971 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقابل 5,324 مليون دينار في نهاية عام 2014 بنسبة انخفاض بلغت 6.6%، وقد بلغ حجم المطلوبات لدى الشركات الخدمية حوالي 3452.7 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقابل 3794.7 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بنسبة انخفاض بلغت 9%، أما الشركات الصناعية فقد بلغ حجم مطلوباتها حوالي 1,214.8 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقابل 1,244.9 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بنسبة انخفاض بلغت 2.5%، وبالنسبة للشركات العقارية فقد بلغ حجم مطلوباتها حوالي 303.8 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقابل 284.1 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بنسبة نمو بلغت 6.9% (شكل 5-11).

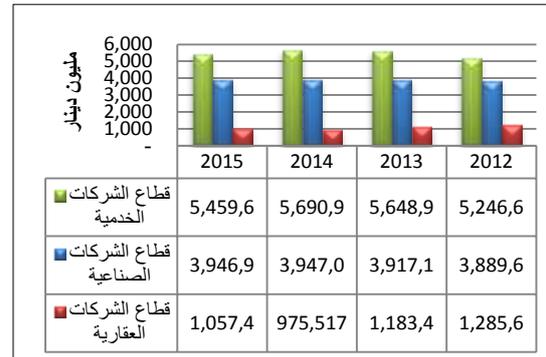
شكل 5-11: حجم المطلوبات لدى الشركات غير المالية للفترة (2012-2015).



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

بلغ حجم موجودات الشركات غير المالية المدرجة في البورصة حوالي 10,464 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقارنةً مع 10,614 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بنسبة انخفاض بلغت 1.4%، وذلك بسبب انخفاض حجم موجودات قطاع الشركات الخدمية، حيث بلغ حجم موجودات هذه الشركات حوالي 5,459.6 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقابل 5,690.9 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بنسبة انخفاض بلغت 4.1%، أما قطاع الشركات الصناعية فقد بلغت موجوداته حوالي 3,946.9 مليون دينار في نهاية عام 2015 وهو تقريباً نفس حجم الموجودات لعام 2014، أما فيما يخص قطاع الشركات العقارية فقد ارتفعت موجوداته من حوالي 975.5 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 1,057.5 مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بنسبة ارتفاع مقدارها 8.4% (شكل 5-9).

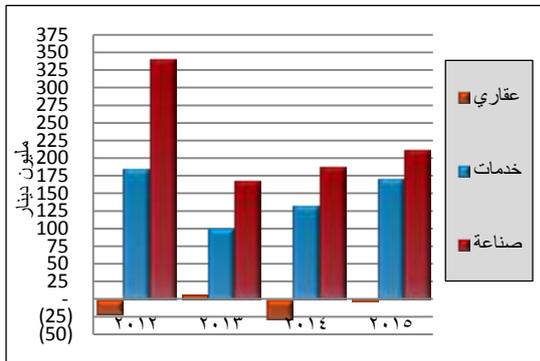
شكل 5-9: حجم موجودات الشركات غير المالية للفترة (2012-2015).



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

أما بخصوص نسبة موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي فما زالت هذه النسبة تتخذ اتجاهها تنازلياً للفترة (2011-2015)، حيث بلغت حوالي 39.3% في نهاية عام 2015 مقابل 42.8% في نهاية عام 2014 و 51.1% في نهاية عام 2011 وذلك نتيجة انخفاض موجودات الشركات غير المالية في عام 2015 ونموها خلال الفترة (2011-2014) بشكل أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي (شكل 5-10).

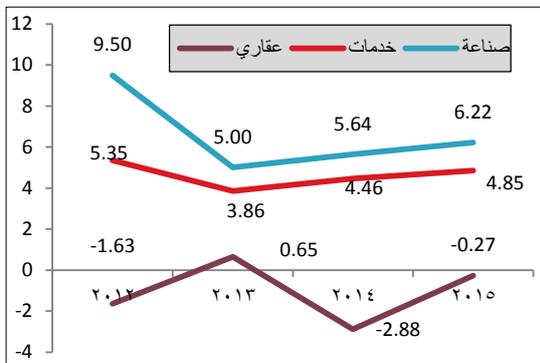
شكل 5-13: صافي أرباح الشركات غير المالية للفترة (2012-2015).



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

أما فيما يخص العائد على الموجودات فقد واصلت هذه النسبة ارتفاعها لدى الشركات الصناعية، حيث بلغت حوالي 6.2% في نهاية عام 2015 مقابل حوالي 5.6% في نهاية عام 2014، كما ارتفعت النسبة للشركات الخدمية إلى حوالي 4.9% في نهاية عام 2015 مقابل حوالي 4.5% في نهاية عام 2014، أما الشركات العقارية فقد بلغ العائد على الموجودات حوالي -0.27% في نهاية عام 2015 مقابل -2.9% في نهاية عام 2014 (شكل 5-14).

شكل 5-14: العائد على الموجودات لدى الشركات غير المالية للفترة (2012-2015).

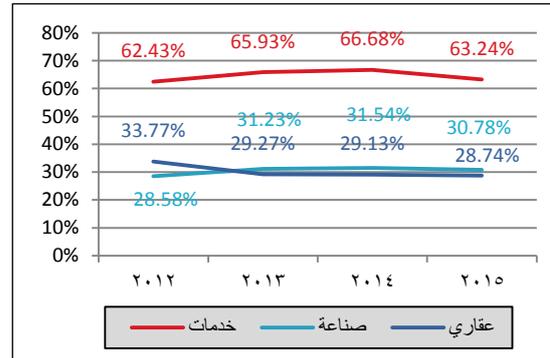


المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

أيضاً بالنسبة للعائد على حقوق المساهمين فقد واصل ارتفاعه للشركات الصناعية حيث وصل إلى حوالي 7.7% في نهاية عام 2015 مقابل حوالي 6.9% في نهاية عام 2014، كما ارتفع للشركات الخدمية إلى حوالي 8.7% في نهاية عام 2015 مقابل حوالي 7.2% في نهاية عام 2014، أما الشركات العقارية فقد حققت عائد سالب بحوالي -0.35% في نهاية عام 2015 مقابل عائد سالب أيضاً بنسبة -4.19% في نهاية عام 2014 (شكل 5-15).

أما فيما يخص نسبة المطلوبات إلى الموجودات فقد انخفضت هذه النسبة بشكل بسيط لجميع القطاعات من 29.13%، 31.54%، 66.68% لقطاع الشركات العقارية، الصناعية، الخدمية على التوالي كما في نهاية عام 2014 إلى 28.74%، 30.78%، 63.24% على التوالي كما في نهاية عام 2015 وهو مؤشر جيد يدل على تراجع التزامات هذه الشركات نسبةً لموجوداتها (شكل 5-12).

شكل 5-12: نسب المطلوبات الى الموجودات لدى الشركات غير المالية للفترة (2012-2015).



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

#### 5-2-5 ربحية الشركات غير المالية

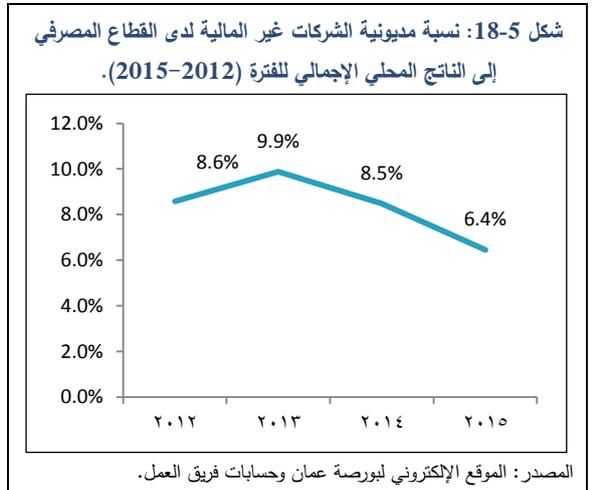
اتخذ صافي أرباح الشركات غير المالية اتجاهها تصاعدياً للفترة (2013-2015) مع تحسن الأوضاع الاقتصادية في المملكة مقارنة مع عام 2012 حيث بلغ صافي الأرباح في نهاية عام 2015 382.2 مليون دينار مقابل 294.2 مليون دينار في نهاية عام 2014 وبنسبة نمو بلغت حوالي 30%، وقد ارتفع صافي الربح لدى الشركات الخدمية من 134.1 مليون دينار في نهاية عام 2014 ليصل إلى 172 مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بنسبة نمو 28.3%، كما ارتفعت أرباح الشركات الصناعية من 188.1 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 213 مليون دينار في نهاية عام 2015 وبنسبة نمو بلغت 13.2%، أما بالنسبة للشركات العقارية فقد تراجع حجم خسائرها من 28 مليون دينار في عام 2014 إلى 2.8 مليون دينار في عام 2015، ويأتي هذا الانخفاض الملحوظ في الخسائر بسبب تحسن السوق العقاري في المملكة في عام 2015 (شكل 5-13).

2015 مما يقلل من مخاطر هذا القطاع على البنوك، هذا وقد بلغت التسهيلات الممنوحة للشركات الخدمية مبلغ 1463.1 مليون دينار في عام 2015 مقابل 1580.6 مليون دينار في عام 2014 بنسبة انخفاض بلغت 7.4%، وبلغت التسهيلات الممنوحة للشركات العقارية المدرجة في البورصة حوالي 93.3 مليون دينار لعام 2015 مقابل 91.2 مليون دينار لعام 2015 أي بنسبة نمو بلغت 2.31%.

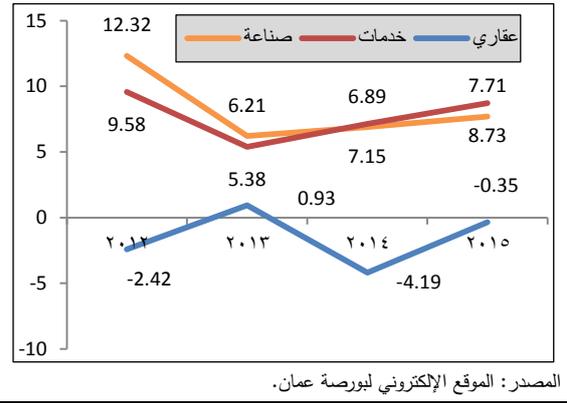
أما في ما يخص التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الصناعية فقد بلغت في نهاية عام 2015 حوالي 477.6 مليون دينار مقابل 484.4 مليون دينار في نهاية عام 2014 وبنسبة انخفاض بلغت 1.4% (شكل 5-17).



أما فيما يخص نسبة مديونية الشركات غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي لدى القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد وصلت هذه النسبة انخفاضها حيث بلغت حوالي 6.4% في نهاية عام 2015 مقابل 8.5% في نهاية عام 2014 و 9.9% في نهاية عام 2013 (شكل 5-18).



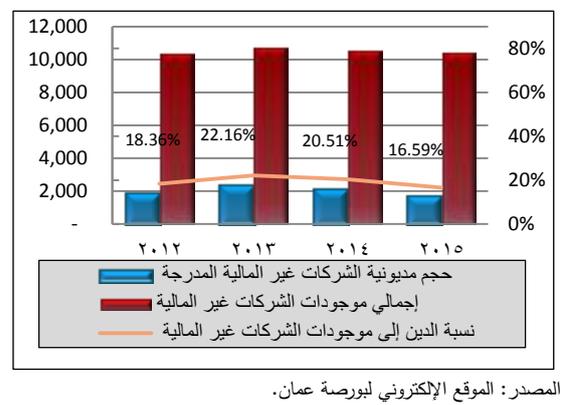
شكل 5-15: معدل العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات غير المالية للفترة (2015-2012).



### 5-2-6 الرفع المالي للشركات غير المالية

لا تزال معظم الشركات غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي أقل اعتماداً على الاقتراض، حيث بلغت نسبة الدين إلى موجودات الشركات غير المالية كما في نهاية عام 2015 حوالي 16.6% بانخفاض مقداره 20% عن عام 2014 حيث كانت النسبة حوالي 20.5%، وهو مؤشر إيجابي يدل على انخفاض نسب الرفع المالي للشركات غير المالية وزيادة قدرتهم على سداد مديونيتهم (شكل 5-16).

شكل 5-16: نسبة الدين إلى موجودات الشركات غير المالية (2012-2015) (مليون دينار) (%).



### 5-2-7 حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي

بلغ حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لقطاع الشركات غير المالية المدرجة في البورصة حوالي 1,717.2 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقابل 2,156.1 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بنسبة انخفاض بلغت 20.4%، مما يعني أن تعرض البنوك لمديونية قطاع الشركات غير المالية قد تراجع في عام

## 5-2-8 اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية

تم إجراء بعض اختبارات الأوضاع الضاغطة على الشركات المساهمة العامة غير المالية لقياس صحة وسلامة قطاع الشركات وقدرته على تحمل الصدمات وبالتالي تقييم قدرة هذه الشركات على سداد مديونيتهم تجاه البنوك والقطاع المالي بشكل عام. ويأتي إجراء هذه الاختبارات بعد أن تم الانتهاء مؤخرًا من بناء نموذج لاختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات من قبل دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني.

لقد تم الاعتماد على نسبة تغطية الفوائد البنكية للشركات المقترضة (Interest Coverage Ratio ICR) في هذا النموذج وهي نسبة شائعة ومقياس مهم لتقييم قدرة الشركات على سداد مديونيتهم، وتُعرف هذه النسبة بأنها نسبة الربح قبل مصروف الفائدة والضريبة إلى مصاريف الفائدة البنكية المدفوعة على القروض، حيث أن هذه النسبة تقيم قدرة الشركات المقترضة على تغطية مصروف الفائدة للقروض الممنوحة لهم باستخدام إيرادات الفترة الحالية، وتعتبر هذه النسبة آمنة إذا تجاوزت (150%)، في حين تعتبر مديونية الشركة غير آمنة (Debt at Risk) إذا تراوحت النسبة بين (100% - 150%)، وتعتبر المديونية غير مغطاة (Uncovered Debt) إذا انخفضت النسبة عن (100%).

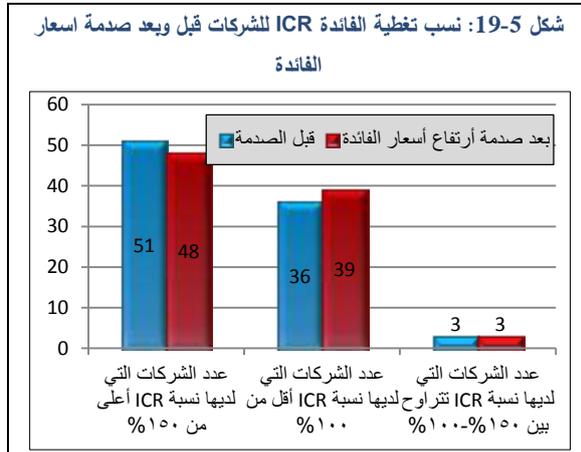
لإجراء هذه الاختبارات فقد تم افتراض بعض الصدمات التي تتعلق بارتفاع أسعار الفائدة في السوق أو انخفاض أرباح الشركات وتم قياس أثر كل صدمة على نسبة تغطية الفائدة وبالتالي تقييم قدرة الشركات على سداد مديونيتهم تجاه البنوك بناءً على قيمة نسبة تغطية الفائدة الجديدة بافتراض حدوث الصدمة.

### 5-2-8-1 صدمة ارتفاع أسعار الفائدة

إن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة مصاريف الفوائد البنكية المدفوعة من قبل الشركات المقترضة، وبافتراض ثبات إيراداتها، فإن ذلك سيؤثر سلباً على قدرة الشركات على دفع مصاريف الفوائد البنكية، وبالتالي ستخضع نسبة تغطية الفائدة للشركات المقترضة من خلال زيادة مصروف الفائدة لديها، وبافتراض ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للشركات بمقدار 200 نقطة أساس فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض نسبة تغطية الفائدة

لهذه الشركات من 427% إلى 316%، حيث ستبقى النسبة أعلى من 150% وهو الحد الأدنى لاعتبار المديونية آمنة، مما يعني أن أثر هذه الصدمة على الشركات بشكل أجمالي سيكون محدود نسبياً ولن يؤثر كثيراً على قدرتهم على خدمة مديونيتهم.

أما على المستوى الإفرادي فإن هناك (3) شركات ستخضع لديها النسبة عن 150% لكنها ستبقى أعلى من 100% مما يخضع عدد الشركات صاحبة المديونية الآمنة من (51) إلى (48) شركة، وإن (3) شركات ستخضع النسبة لديها عن 100% (مديونية غير مغطاة) بعد أن كانت تتراوح بين (100%-150%) مما سيرفع عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة أقل من 100% من (36) شركة إلى (39) شركة. شكل (5-19).



أما على المستوى القطاعي فسينخفض متوسط نسبة تغطية الفائدة للشركات الصناعية من 458% إلى 330% وللشركات الخدمية من 509% إلى 383% وللشركات العقارية من 137% إلى 114%، مما يعني أن قطاع الشركات العقارية لديه أقل نسبة تغطية للفائدة قبل وبعد الصدمة.

### 5-2-8-2 صدمة انخفاض أرباح الشركات المقترضة

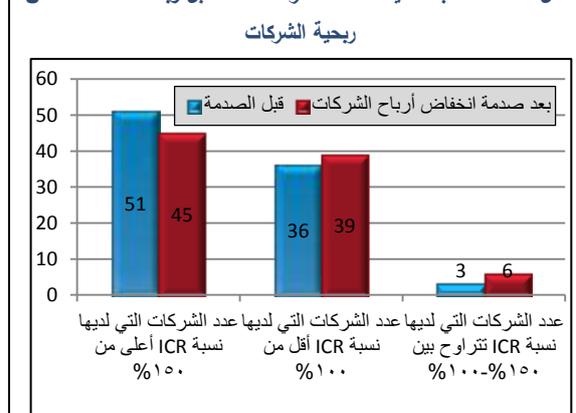
بافتراض انخفاض أرباح الشركات المقترضة بنسبة 25% نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في المملكة فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض نسبة تغطية الفائدة لهذه الشركات من 427% إلى 303% حيث أن أثر هذه الصدمة سيكون أعلى من أثر صدمة ارتفاع أسعار الفائدة مع بقاء هذه

## 5-2-9 خلاصة

من خلال تحليل الأوضاع المالية لقطاع الشركات غير المالية نستطيع القول أنه ورغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة في المنطقة وتأثيراتها على الأردن إلا أن قطاعي الشركات الخدمية والشركات الصناعية حافظا على استقرار أوضاعهما المالية خلال الفترة (2012-2015) من خلال استمرار ارتفاع أرباحهما، أما فيما يتعلق بقطاع الشركات العقارية فقد شهد تراجعاً واضحاً في حجم أعماله وربحيته في الفترة (2012-2014) إلا أنه عاد ليتحسن في عام 2015. وبعد تحليل نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية تبين أن حوالي 90% من الشركات قادرة على تحمل الصدمات المتمثلتين بارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض ربحية الشركات، إلا أن قطاع الشركات العقارية هو الأكثر تأثراً بهذه الصدمات، الأمر الذي يستدعي من البنوك الأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر عند دراسة التوسع بإقراض الشركات العقارية.

النسبة أعلى من الحد الأدنى لاعتبار مديونية الشركات آمنة البالغ 150% وبهامش مريح. أما على المستوى الإفرادي فان هناك (6) شركات ستخضع لديها النسبة عن 150% لكنها ستبقى اعلى من 100% مما يخفض عدد الشركات صاحبة المديونية الآمنة من (51) إلى (45) شركة، وان (3) شركات ستخضع النسبة لديها عن 100% أي ستصبح مديونيتهم غير مغطاة بعد أن كانت النسبة لديها تتراوح بين (100-150%) مما يرفع عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة أقل من 100% من (36) شركة إلى (39) شركة. شكل (5-20).

شكل 5-20: نسب تغطية الفائدة للشركات ICR قبل وبعد صدمة انخفاض



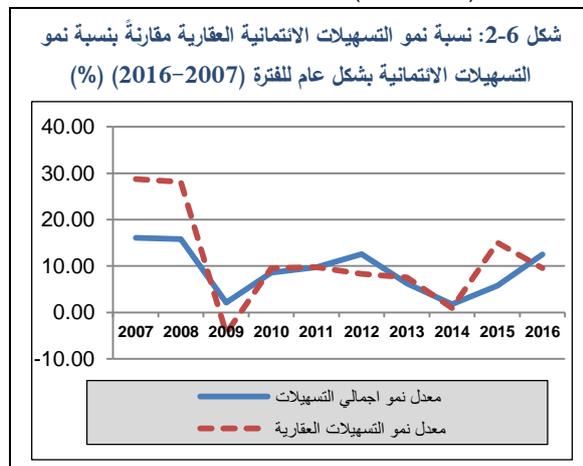
أما على المستوى القطاعي فسينخفض متوسط نسبة تغطية الفائدة للشركات الصناعية من 458% إلى 330% وللشركات الخدمية من 509% إلى 357% وللشركات العقارية من 137% إلى 78%، مما يعني أن الشركات الصناعية والخدمية قادرة بشكل عام على تحمل هذه الصدمة أما الشركات العقارية فان تأثير الصدمة عليها سيكون كبير نسبياً كون نسبة تغطية الفائدة لديها أصلاً (قبل الصدمة) منخفضة.



الجدير ذكره أن متوسط معدل النمو السنوي خلال الأعوام 2007-2016 بلغ 11.3% (شكل 6-1).



وبمقارنة متوسط معدل النمو السنوي لكل من التسهيلات العقارية وإجمالي التسهيلات خلال الأعوام 2007-2016 يلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي في التسهيلات العقارية كان أعلى من متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي التسهيلات، حيث بلغ المتوسط للتسهيلات العقارية 11.3% مقابل 9.13% لإجمالي التسهيلات (شكل 6-2).



أما بخصوص نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فيوضح الشكل (6-3) تطور هذه النسبة خلال الفترة 2005-2016، حيث يلاحظ من الشكل أن نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2005-2008، حيث وصلت إلى 18.7% في نهاية عام 2008، ثم انخفضت بعد ذلك حتى بلغت 15.8% في نهاية عام 2014 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية والظروف الراهنة في المنطقة، ومن ثم

## الفصل السادس: عرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق العقاري والرقم القياسي لأسعار العقارات

### 1-6 مقدمة

ازداد الاهتمام بمخاطر القطاع العقاري والتمويلات الممنوحة له بعد الأزمة المالية العالمية والتي بدأت بالفقاعة العقارية الأمريكية عام 2007، وما تبعها من آثار طالت معظم اقتصادات العالم ومنها الأردن.

هذا وقد شهد السوق العقاري في الأردن خلال العقد الأخيرين طفرات متلاحقة ساهم في ظهورها بشكل رئيسي التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وما نتج عنها من نمو غير طبيعي لعدد السكان في الأردن من خلال تدفق أعداد كبيرة من الأثرياء العرب خاصة من العراق وسوريا، وبالتالي فإنه سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على القطاع العقاري في الأردن وتعرض البنوك العاملة في الأردن لمخاطر هذا القطاع، كما سيتم تحليل تطور أسعار العقارات في المملكة من خلال تحليل مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات، وهو مؤشر تم تطويره بالتعاون بين البنك المركزي ودائرة الأراضي والمساحة.

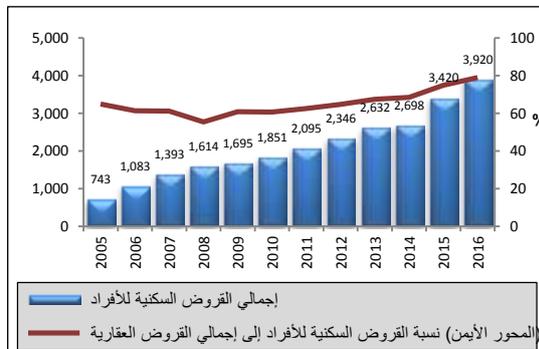
بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية 4.96 مليار دينار كما في نهاية عام 2016 مشكلة ما نسبته 21.8% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 4.53 مليار دينار في نهاية عام 2015 وبنسبة نمو بلغت 9.57% لعام 2016 مقابل 15%<sup>10</sup> لعام 2015، ومن

<sup>10</sup> إن السبب الرئيسي لارتفاع حجم التسهيلات العقارية في نهاية عام 2015 هو قيام أحد البنوك الإسلامية بإعادة تصنيف الإجارة المنتهية بالتملك/عقارات ضمن القروض العقارية وذلك بعد تطبيق نظام البيانات الإجمالية، مما يعني أن الزيادة الكبيرة في التسهيلات العقارية في عام 2015 هي في جزء منها زيادة غير فعلية ناتجة عن إعادة تصنيف البيانات.

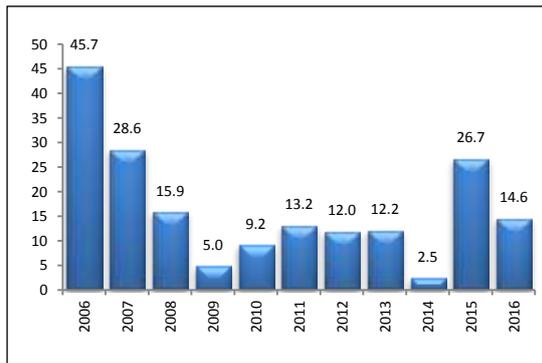
هذه وقد بلغت قيمة الإجارة المنتهية بالتملك لدى هذا البنك حول 403 مليون دينار، وباستثناء هذا المبلغ فإن إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية بلغ في عام 2015 4.1 مليار دينار وبنسبة نمو 4.7% فقط.

النمو في القروض السكنية خلال هذه الفترة حوالي 30%، ثم تباطأت وتيرة النمو بشكل ملحوظ خلال الفترة 2009-2010 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وما رافقها من تخوف وحالة عدم يقين وتحفظ البنوك في منح القروض العقارية، لتستأنف القروض السكنية نموها خلال الفترة 2011-2016 بسبب تراجع حدة الأزمة المالية وتحسن ظروف السوق وارتفاع الطلب على العقارات بسبب تدفق اللاجئين العرب خاصة السوريين إلا أن هذا النمو جاء بوتيرة أقل من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية الأخيرة شكل (5.6) وشكل (6.6).

شكل 5-6: القروض السكنية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2016) (مليون دينار)



شكل 6-6: معدل نمو القروض السكنية الممنوحة للأفراد (2006-2016) (%)

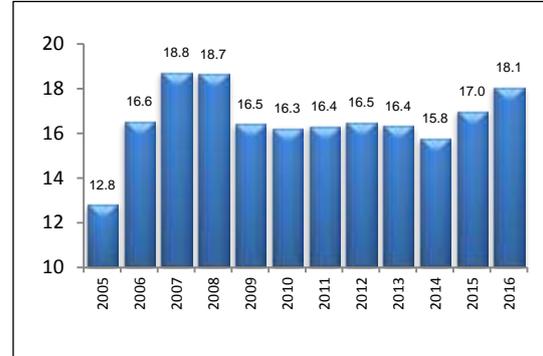


\* يصبح النمو لعام 2015 11.9% في حال تحييد أثر الإجراء المنتهية بالتأميك التي تم إعادة تصنيفها ضمن القروض العقارية من قبل أحد البنوك الإسلامية.

فيما يخص نسبة القروض السكنية للأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت في نهاية عام 2016 حوالي 14.2% مقابل 12.8% في نهاية عام 2015 ولدى مقارنة هذه النسبة مع عدد من دول العالم فقد كانت النسبة في الأردن خامس أقل نسبة بين الدول التي تمت المقارنة بها (شكل 6-7)، ومن أسباب انخفاض هذه النسبة أن

ارتفعت لتصل النسبة في عامي 2015 و2016 إلى 17.0% و18.1% على التوالي.

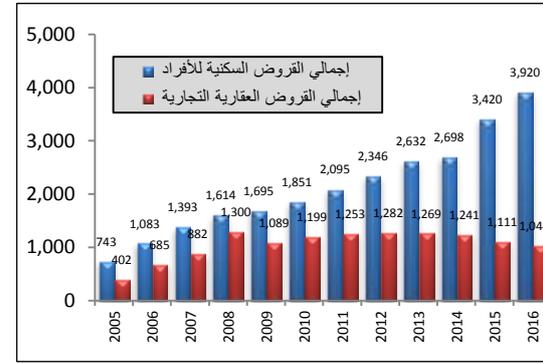
شكل 3-6: نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2016) (%)



## 6-2 مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري

فيما يخص مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري فقد شكلت القروض السكنية الممنوحة للأفراد ما نسبته 79% من إجمالي التسهيلات العقارية في نهاية عام 2016، في حين شكلت القروض العقارية التجارية ما نسبته 21% من إجمالي التسهيلات (شكل 6-4).

شكل 4-6: القروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2016) (مليون دينار)

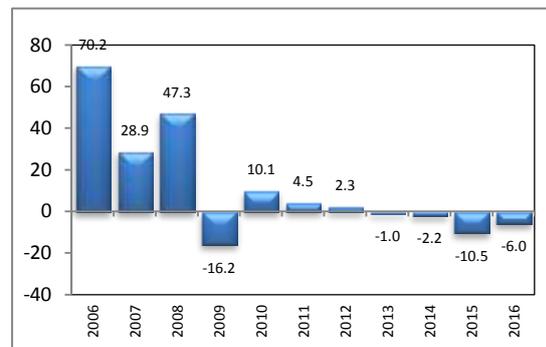


## 6-3 القروض السكنية للأفراد

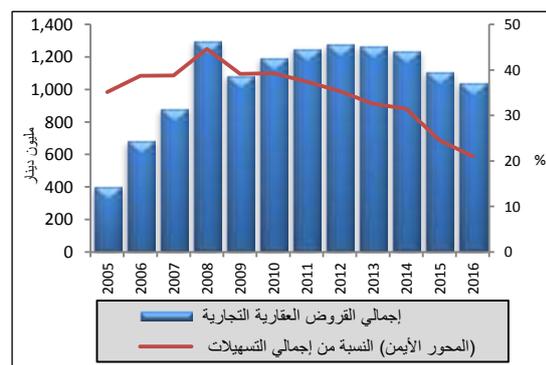
بلغ إجمالي القروض السكنية الممنوحة للأفراد من قبل البنوك في نهاية عام 2016 ما مقداره 3,920 مليون دينار مقابل ما مقداره 3,420 مليون دينار في نهاية عام 2015 وبنسبة نمو 14.6%، وقد تركز نمو القروض السكنية للأفراد خلال الفترة 2006-2008 أي الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية والتي شهدت طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين حيث بلغ متوسط

ملحوظ خلال عام 2009 إلى حوالي 1,089 مليون دينار نتيجة الأثر السلبي الكبير للأزمة المالية العالمية على العقارات التجارية لتعود بعدها إلى النمو البطيء خلال الفترة 2010-2012 والتراجع ثانية خلال الفترة 2013-2016 كما هو موضح في الشكل (6-9) والشكل (6-10) ونستطيع القول أن الأزمة المالية العالمية وما تبعها من ظروف سياسية واقتصادية في المنطقة والأردن قد أثرت بشكل واضح وكبير نسبياً على قطاع العقارات التجارية بالمقارنة مع قطاع العقارات السكنية، وهي نتيجة طبيعية حيث أن الطلب على العقارات السكنية يتأثر بالظروف الصعبة بصورة أقل من العقارات التجارية بسبب نمو السكان، خاصة إذا كان هناك نمو غير طبيعي للسكان كما حدث في الأردن.

شكل 6-9: معدل نمو القروض العقارية التجارية (2006-2016) (%)



شكل 6-10: القروض العقارية التجارية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2016)

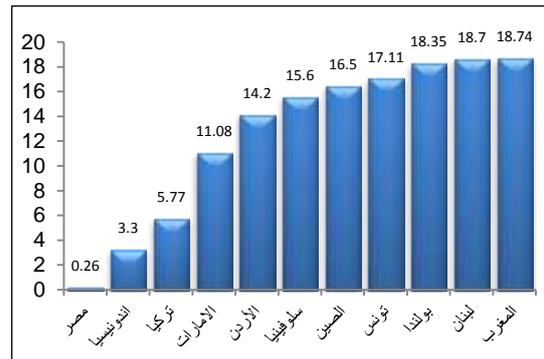


#### 6-4 حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية

بالإضافة إلى تعرض البنوك المباشر لمخاطر السوق العقاري من خلال ما تمنحه من تسهيلات لتمويل شراء أو بناء عقارات سكنية أو تجارية والتي تكون عادة بضمانة

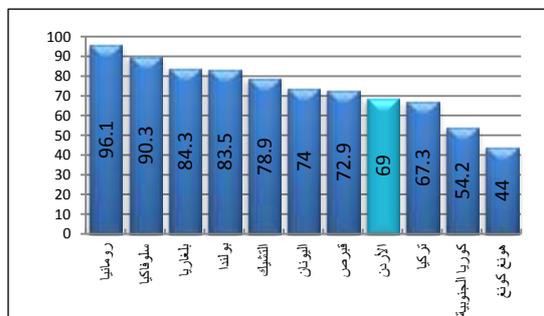
حوالي (69%) من الأردنيين يملكون منازلهم الخاصة، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك بدائل إقراض أخرى يلجأ إليها الأردنيون لتمويل أثمان منازلهم ومن هذه البدائل القروض السكنية الوظيفية والقروض من المؤسسات والصناديق والجمعيات التعاونية مثل مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري.

شكل 6-7: نسبة التسهيلات العقارية السكنية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول (%) (2016)\*



\*بيانات دول المقارنة تعود لعام 2015.

شكل 6-8: نسبة المواطنين الذين يملكون مساكن للأردن ولبعض دول العالم (2014) (%)



المصدر: بالنسبة للأردن: الموقع الإلكتروني لوزارة الأشغال العامة والإسكان

#### 6-3-1 القروض العقارية التجارية

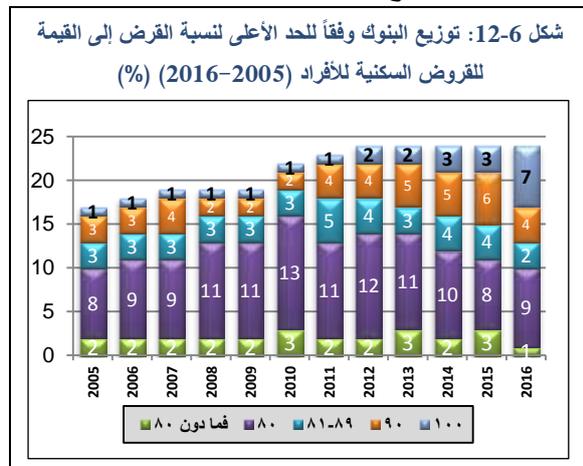
بلغ إجمالي القروض العقارية التجارية الممنوحة من قبل البنوك في نهاية عام 2016 ما مقداره 1,043 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 21% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري، حيث تراجع هذه التسهيلات بنسبة 6% عما كانت عليه في نهاية عام 2015، والتي بلغت 1,111 مليون دينار. هذا وقد شهدت الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) نمواً كبيراً في القروض العقارية التجارية، حيث ارتفعت خلال هذه الفترة من حوالي 400 مليون دينار إلى حوالي 1,300 مليون دينار وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 49%، ثم تراجعت بشكل

البنوك على استرداد أموالها عند تعثر العملاء نتيجة انخفاض قيمة العقارات الضامنة لهذه القروض.

هذا وتلجأ الدول إلى وضع حدود لهذه النسبة عند وجود مؤشرات على بداية تشكل فقاعة سعرية في السوق العقاري وذلك بهدف كبح فقاعة أسعار العقارات، وتخفيض احتمالية الإفلاس عندما تتراجع أسعار المنازل، وتخفيض الخسائر من خلال زيادة قيمة الضمان، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر.

للقوف على مستوى نسبة القرض إلى قيمة العقار في الأردن فقد قام البنك المركزي بجمع بعض البيانات من البنوك بخصوص الحد الأعلى لهذه النسبة وكذلك المتوسط الفعلي لها.

يبين شكل (6-12) الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار للقروض السكنية للأفراد، حيث يتبين من الشكل أن هنالك 10 بنوك (يشكلون ما نسبته 43% من البنوك التي تمنح قروض سكنية للأفراد) لا تتجاوز النسبة لديهم 80%، في حين أن هنالك بنكين تتراوح النسبة لديهم بين 81% و 89%، وأن هنالك 4 بنوك تبلغ النسبة لديها 90% و 7 بنوك تبلغ النسبة لديها 100%.

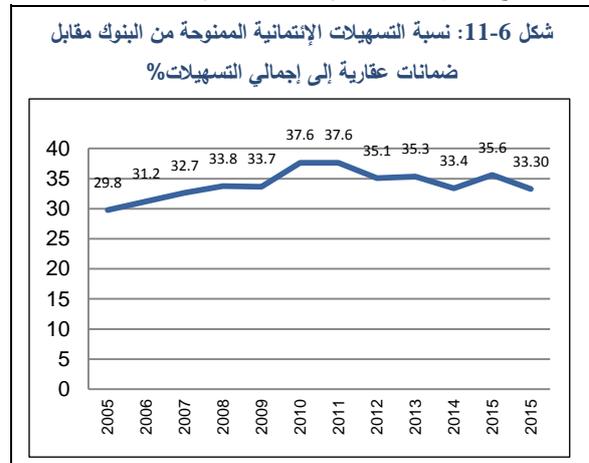


هذا ويلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع عدد البنوك التي يبلغ لديها الحد الأعلى لهذه النسبة 100% من 3 بنوك في عام 2015 إلى 7 بنوك في عام 2016 مما يدل على توجه بعض البنوك إلى تمويل نسب أكبر من قيم العقارات السكنية في المملكة.

أما بالنسبة للحد الأعلى لنسبة القروض العقارية التجارية إلى القيمة فهو أقل من الحد الأعلى الخاص بالقروض السكنية لدى معظم البنوك، حيث أن ما نسبته 75% من

هذه العقارات، فإن هناك تعرضاً آخر لمخاطر السوق العقاري من خلال استخدام العقارات كضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لغايات مختلفة، حيث أن انخفاض أسعار العقارات سيؤثر في هذه الحالة على قيمة الضمانات ويقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها في حال تعثر المقترض وتخلفه عن السداد، هذا وقد بلغ إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة من البنوك لغايات أخرى مقابل ضمانات عقارية في نهاية عام 2016 حوالي 2,571 مليون دينار مقابل 2,679 مليون دينار لعام 2015.

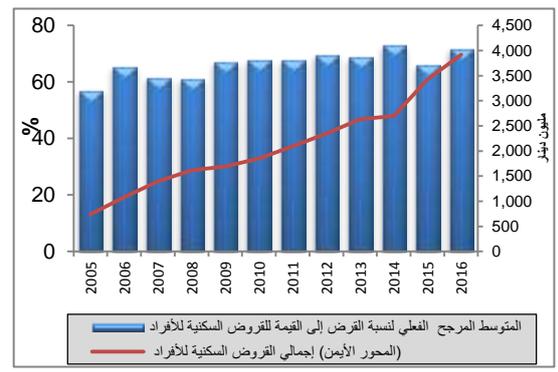
وبإضافة التسهيلات المباشرة الممنوحة بضمانات عقارية لغايات أخرى إلى التسهيلات الممنوحة لغايات عقارية سكنية وتجارية فإن إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية بلغ حوالي 7,535 مليون دينار مشكلة ما نسبته 33.3% من إجمالي التسهيلات كما في نهاية عام 2016، مقابل 35.6% للعام 2015 ويعود هذا الانخفاض الطفيف إلى انخفاض حجم التسهيلات الممنوحة من البنوك لغايات أخرى (غير عقارية) مقابل ضمانات عقارية وارتفاع إجمالي التسهيلات الائتمانية مقارنة مع العام 2015. (شكل 6-11).



## 6-5 الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن

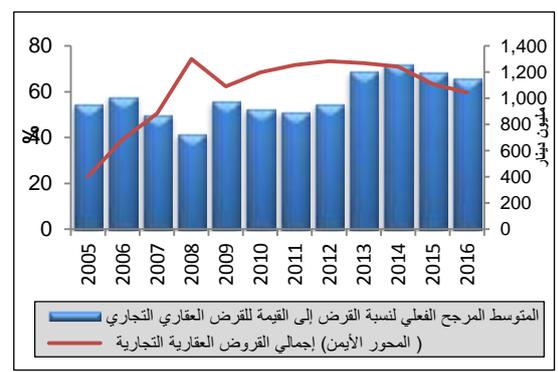
تعتبر نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون من أهم النسب والمؤشرات التي يجب مراقبتها لتقدير مستوى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري حيث أن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعرض البنوك لمخاطر مرتفعة في حال انخفاض أسعار العقارات، حيث يقلل من قدرة

شكل 6-15: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد (2005-2016)



أما فيما يخص المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية فقد انخفض في عام 2016 إلى 66% مقابل 68.6% في عام 2015 (شكل 6-16).

شكل 6-16: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى قيمة القروض العقارية التجارية للفترة (2005-2016)



### 6-7 إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها

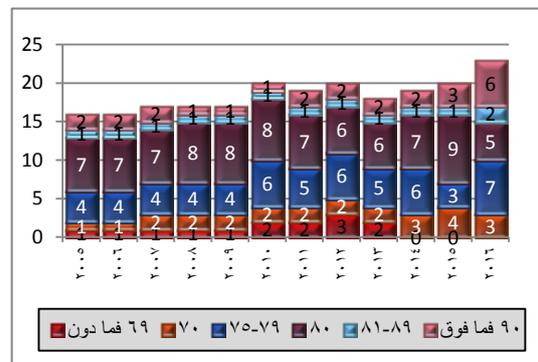
وكما تم ذكره في تقارير الاستقرار المالي السابقة فقد قام البنك المركزي بوضع بعض المحددات الهادفة إلى تقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر، وذلك على النحو التالي:

1- وضع سقف على القروض العقارية: حيث حددت تعليمات تركّزات الائتمان رقم (9/2001) تاريخ 2011/8/1 الحد الأقصى لمجموع الائتمان المباشر العامل الممنوح لإنشاء العقارات أو شرائها بما نسبته 20.0% من إجمالي ودائع العملاء بالدينار.

2- حددت تعليمات كفاية رأس المال النافذة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الوزن الترحيحي للمخاطر للقروض السكنية التي لا تزيد فيها قيمة القرض إلى

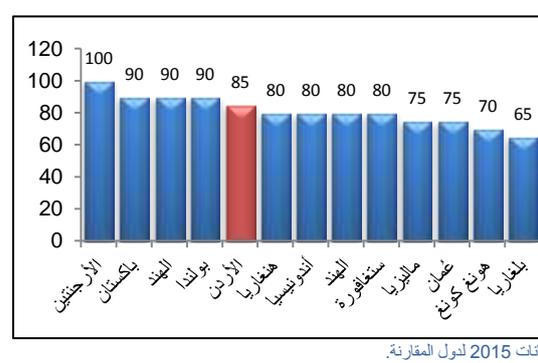
البنوك التي تمنح قروض عقارية تجارية لا تتجاوز النسبة لديها 80% (شكل 5-13).

شكل 6-13: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية (2005-2016) (%)



تفاوت متوسط الحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة في عدد من الدول بين 65% و 100% وبلغ متوسط الحد الأعلى للبنوك الأردنية حوالي 85.5% حيث أن معظم البنوك الأردنية يتراوح الحد الأعلى لديها بين 80% و 90% (شكل 6-14).

شكل 6-14: الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية (السكنية والتجارية) لعدد من دول العالم (%) \*



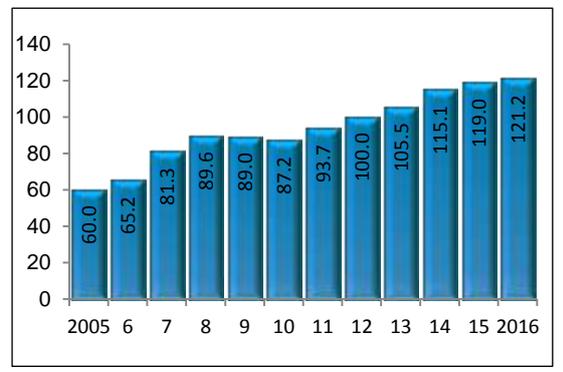
### 6-6 المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية

بالرغم من ارتفاع الحد الأعلى لنسبة قيمة القرض السكني لقيمة العقار المرهون لدى بعض البنوك إلا أن المتوسط الفعلي لهذه النسبة أقل من الحد الأعلى الممكن تمويله (أي النسبة المحددة في السياسات الائتمانية للبنوك)، حيث بلغ المتوسط المرجح الفعلي لهذه النسبة في نهاية عام 2014 حوالي 73.2% ثم انخفض إلى 66.3% في نهاية عام 2015 ليعاود الارتفاع إلى 72% كما في نهاية 2016 (شكل 6-15).

المملكة إلى مستويات سالبة وتراجع حجم التداول في السوق العقاري، هذا وقد تركز الارتفاع في عام 2016 في أسعار الأراضي حيث بلغ النمو في مؤشر أسعار الأراضي بما نسبته 2.2% مقارنة مع 1.4% و0.3% للعقارات السكنية والتجارية على التوالي، وبهذا الخصوص وكما ذكرنا في تقارير سابقة فقد شهد الرقم القياسي مراحل متعددة يمكن تلخيصها في ثلاثة مراحل وهي:-

المرحلة الأولى ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) حيث شهدت تلك المرحلة طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين، بالإضافة إلى الارتفاعات الكبيرة في أسعار العقارات السكنية وغير السكنية. أما المرحلة الثانية (2009-2010) فهي فترة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث كان هنالك تخوف وحالة عدم يقين وانخفاض في حجم القروض المقدمة من البنوك، كل ذلك ساهم وبشكل واضح في انخفاض الطلب على الأصول العقارية، وبالتالي انخفاض أسعار الأصول العقارية. ونتيجة لذلك قامت الحكومة في منتصف عام 2009 بتوسيع نطاق إعفاءات الشقق وشمول الأراضي بالإعفاءات لتنشيط حركة السوق العقاري. أما في المرحلة الثالثة (2011-2016) فقد استأنفت الاستثمارات العقارية نشاطها لكن بوتيرة أقل بكثير من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن إعلان الحكومة عن نيتها التراجع عن قرارات الإعفاءات مع نهاية عام 2011 أثر على المؤشر بالارتفاع حيث زاد الطلب على العقارات للاستفادة من هذه الإعفاءات.

شكل 6-17: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) في الأردن (2005-2016)

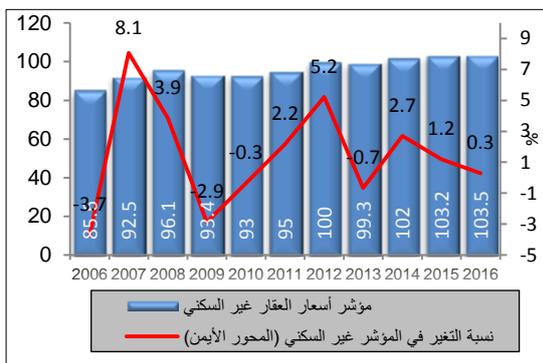


قيمة العقار المرهون عن 80% بما نسبته 35% ويرتفع وزن المخاطر التراجيحي إلى 100% إذا زادت قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80% وبمعنى آخر فإنه إذا زادت نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80% فإن هذه القروض تخضع لمتطلبات رأس مال أعلى، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر ويعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

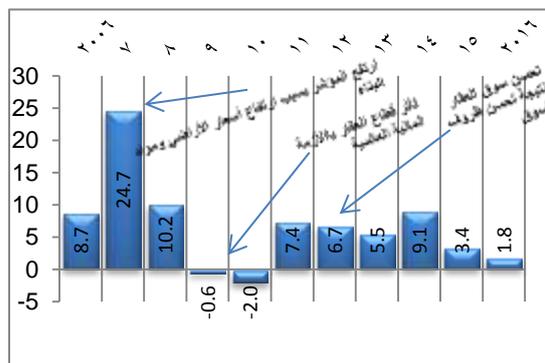
## 6-7-1 الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في الأردن

تعد قيمة الأصول العقارية محوراً أساسياً للنشاطات الاستثمارية في الاقتصاد، نظراً لتشابكاتها الكبيرة مع القطاعات الاستثمارية الأخرى وانعكاسات التطورات التي تفرضا أسعار الأصول العقارية على التضخم والسياسة النقدية والاستقرار المالي. ونظراً للأهمية البالغة لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية (الرقم القياسي لأسعار العقارات)، وكما ذكرنا في تقارير سابقة، فقد تم في بداية عام 2014 وبالتعاون بين البنك المركزي الأردني ودائرة الأراضي والمساحة احتساب مؤشر لأسعار الأصول العقارية في الأردن وذلك استناداً لأفضل المنهجيات المطبقة دولياً في احتساب هذا المؤشر وأخذاً بالاعتبار البيانات المتاحة في دائرة الأراضي والمساحة. إن هذا المؤشر له أهمية ودور كبيرين للاستدلال على ما يحصل من تطورات على صعيد العديد من القضايا مثل استخدامه في رصد فقاعات أسعار الأصول العقارية وبالتالي تقدير مقدار المخاطر في السوق العقاري، بالإضافة إلى التنبؤ بالنمو الاقتصادي، وتقدير قيمة المنازل كجزء من قياس الثروة، ويمكن أيضاً استخدامه كأداة في المقارنات الدولية. هذا وتبين الأشكال من (17.6 إلى 22.6) مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن والتغير في هذا المؤشر خلال الفترة (2005-2016)، حيث يتبين من هذه الأشكال أن مؤشر أسعار العقارات في الأردن ارتفع من 119.0 نقطة في عام 2015 إلى 121.2 نقطة في عام 2016 أي بنسبة نمو 1.8% مقابل نسبة نمو 3.4% لعام 2015 ونسبة نمو 9.1% لعام 2014. مما يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات يشهد تباطؤاً ملحوظاً منذ عام 2015، ويعود هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى تراجع التضخم في

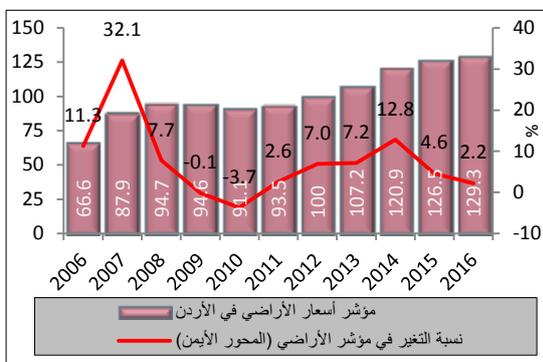
شكل 6-21: مؤشر أسعار العقار غير السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2016-2006)



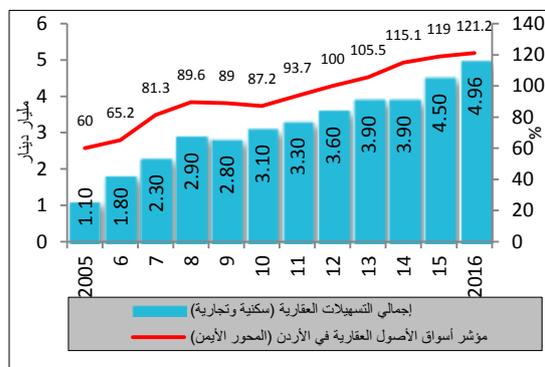
شكل 6-18: التغير في مؤشر أسعار الأصول العقارية سكنية وتجارية وأراضي في الأردن (2016-2006) (%)



شكل 6-22: مؤشر أسعار الأراضي في الأردن ونسبة التغير فيه (2016-2006)

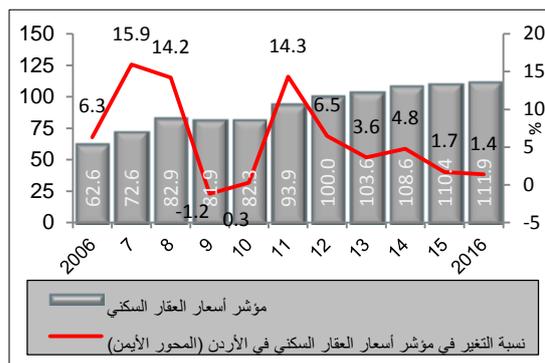


شكل 6-19: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) وإجمالي التسهيلات العقارية (2016-2005)



فيما يخص مؤشر أسعار الأصول العقارية لمحافظة العاصمة وباقي المحافظات، فإن المؤشر لمحافظة العاصمة شهد نمواً واضحاً خلال الأعوام 2005-2016، حيث كانت قيمة المؤشر 52.1 نقطة في عام 2005 وارتفع ليصل إلى 120.5 نقطة في عام 2016 وبنسبة نمو بلغت 131.3%، أما بالنسبة لباقي المحافظات فقد شهدت ارتفاعاً في المؤشر ولكن بنسبة أقل من ارتفاع مؤشر محافظة العاصمة، حيث ارتفع مؤشر محافظة الزرقاء من 67.5 نقطة في عام 2005 إلى 123.1 نقطة في عام 2016 وبنسبة نمو 82.3%، وارتفع مؤشر محافظة إربد للفترة 2005-2016 من 83.2 نقطة إلى 131.0 نقطة وبنسبة نمو بلغت 57.5%، وارتفع مؤشر محافظة البلقاء من 78.6 نقطة في عام 2005 إلى 123.7 نقطة في عام 2016 وبنسبة نمو 57.3% (شكل 6-23).

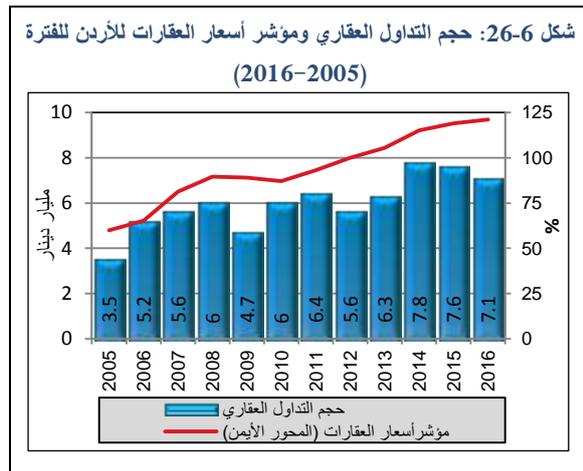
شكل 6-20: مؤشر أسعار العقار السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2016-2006)



بشكل عام - وكما ذكر سابقاً- فإن مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن ارتفع خلال عام 2016 بنسبة بسيطة بلغت 1.8% مقارنة مع عام 2015، كما ارتفع خلال الفترة (2011-2016) أي فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية بمتوسط نسبة نمو سنوية بلغت 5.7% خلال هذه الفترة، هذا وتعتبر نسب ارتفاع المؤشر في الأردن خلال هذه الفترة أعلى من متوسط التضخم العام الذي بلغ خلال نفس الفترة 2.4%، إلا أن هذا الارتفاع شهد تباطؤاً ملحوظاً في عامي 2015 و2016 انسجاماً مع تراجع التضخم وهذا يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات في الأردن خاصة خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية هو ارتفاع طبيعي ولا يشكل تهديداً على الاستقرار المالي.

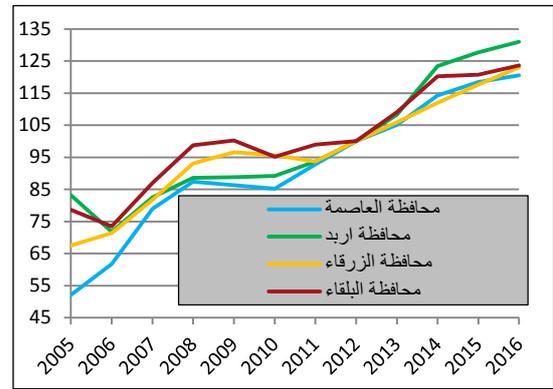
#### 6-7-2 حجم التداول في السوق العقاري في الأردن

بيّن التقرير الصادر عن دائرة الأراضي والمساحة للعام 2016 أن حجم التداول في السوق العقاري الأردني خلال عام 2016 قد تراجع بما نسبته 7.2% مقارنة مع عام 2015، ليبلغ 7,057 مليون دينار خلال عام 2016 مقابل 7,607 مليون دينار خلال عام 2015، ويبين شكل 26.5 تطور حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة (2005-2016).



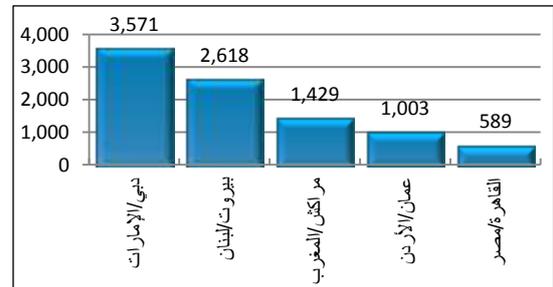
فيما يخص البيوعات التي تمت لغير الأردنيين فقد بلغت في نهاية عام 2016 حوالي 375.1 مليون دينار مشكلة ما نسبته 5.3% فقط من إجمالي حجم التداول العقاري، حيث جاءت الجنسية العراقية في بيوعات عام 2016 بالمرتبة الأولى بحجم استثمار بلغ 168.4 مليون دينار

شكل 23-6: مؤشر أسعار الأصول العقارية موزعاً حسب المحافظات الأكثر أهمية في الأردن (2005-2016)



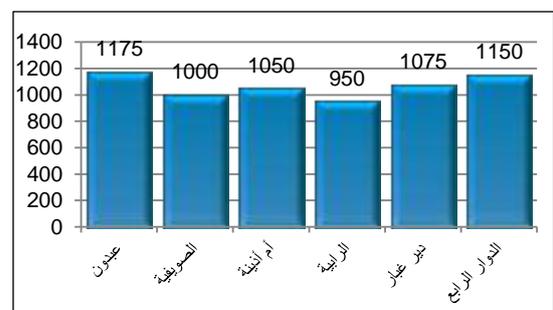
فيما يخص متوسط سعر المتر المربع السكني في عمان، وحسب المعلومات المتوفرة لمناطق غرب عمان (المناطق الأكثر جاذبية للاستثمار)، فإن معدل سعر المتر المربع السكني بلغ حوالي 1,003 دينار في عام 2015، ومن الجدير ذكره أن سعر المتر المربع في العديد من المدن العربية مثل مراكش وبيروت ودبي أعلى من عمان، وتأتي مدينة عمان حالياً بالمرتبة 83 عالمياً من حيث ارتفاع سعر المتر المربع الواحد (شكل 24.6 وشكل 25.6).

شكل 24-6: سعر المتر المربع في مدينة عمان ومدن عربية مختارة (2015) (دينار/متر مربع)\*



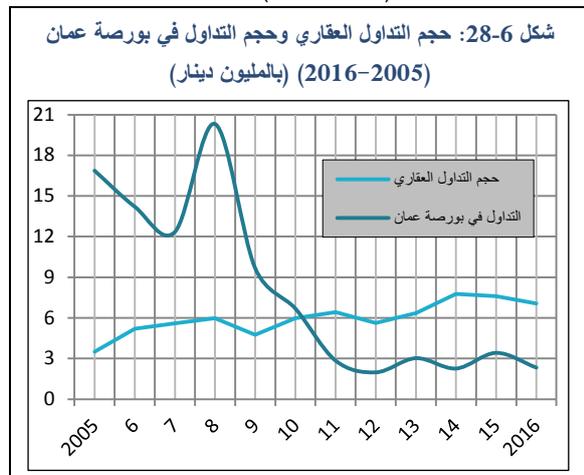
\*المصدر: موقع <http://www.globalpropertyguide.com>

شكل 25-6: سعر المتر المربع الواحد في مناطق مختارة من العاصمة عمان (2015) (دينار/متر مربع)\*



\*المصدر: موقع <http://www.globalpropertyguide.com>

وأصبحت أقل بكثير من حجم التداول في السوق العقاري، حيث تعتبر العقارات ملاذاً استثمارياً آمناً مقارنة مع الاستثمارات المالية (شكل 28.6).



هذا وقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ 2016/11/30 تمديد قرار إعفاء الشقق والمساكن المنفردة من رسوم التسجيل لغاية 2017/11/30، وينص القرار على إعفاء جميع الوحدات السكنية المفردة والمكتملة إنشائياً من شقق ومساكن منفردة بغض النظر عن البائع من رسوم التسجيل وتوابعها على أن لا تزيد مساحة الشقة أو السكن المنفرد عن 150 متراً مربعاً غير شاملة الخدمات، وإذا ازدادت مساحة الشقة أو السكن المنفرد عن 150 متراً مربعاً تخضع المساحة الزائدة عن ذلك إلى رسوم التسجيل ولغاية 180 متراً مربعاً، أما إذا ازدادت مساحة الشقة أو السكن المنفرد عن 180 متراً مربعاً فإن مساحة الشقة أو السكن المنفرد تخضع لرسوم التسجيل، كما ينص القرار على إعفاء الأشخاص غير الأردنيين والأشخاص المعنويين من الغرامات المنصوص عليها في المادة 13 من قانون إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين رقم 47 لسنة 2006. يُشار إلى أن مجلس الوزراء كان قد اتخذ حزمة قرارات في أواخر شهر 2015/7 لتحفيز القطاع العقاري وحل العقبات والصعوبات التي تواجه هذا القطاع الحيوي الذي عانى لعدة سنوات من تداعيات الأزمة المالية العالمية وحالة عدم الاستقرار في المنطقة، فبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه فقد سمح مجلس الوزراء للشركات المتعثرة وللأشخاص غير الأردنيين بالبيع قبل انتهاء المهلة المنصوص عليها في قانون إيجار الأموال غير المنقولة بهدف مساعدتهم على استكمال إنجاز مشاريعهم الأخرى.

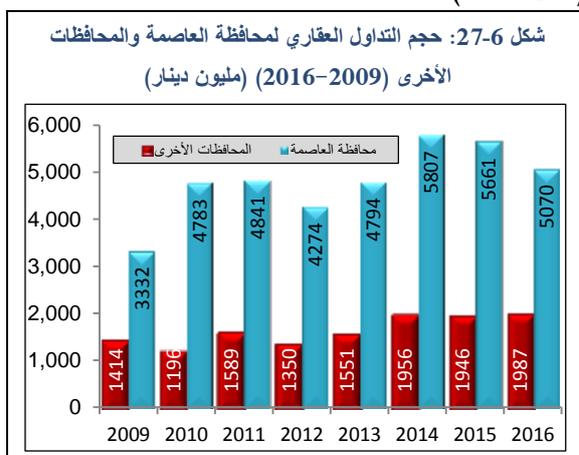
وينسبة 45% من إجمالي القيمة التقديرية لبيوعات غير الأردنيين خلال عام 2016 (جدول 6-1).

جدول 6-1: البيوعات لغير الأردنيين (2012-2016) (بالمليون دينار)

الجنسية	2016	2015	2014	2013	2012
العراقية	168.4	215.1	266.3	205.0	224.7
السعودية	50.2	66.4	64.1	58.6	51.6
السورية	19.4	17.5	28.6	23.7	17.0
الأمريكية	21.5	غير متوفر	غير متوفر	22.0	13.8
الإماراتية	غير متوفر	غير متوفر	17.4	غير متوفر	غير متوفر
الكويتية	غير متوفر	22.9	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
اليمنية	18	17.3	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
أخرى	97.6	93.0	115.6	97.0	121.9
المجموع	375.1	432.2	492.0	406.5	429.0

المصدر: دائرة الأراضي والمساحة.

لدى مقارنة أحجام التداول في عام 2016 للمحافظات يلاحظ أن أكبر محافظة من حيث حجم التداول محافظة العاصمة وبحجم تداول بلغ 5,070 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 71.8% من حجم التداول في السوق العقاري أما المحافظات الأخرى فقد بلغ إجمالي التداول فيها 1,987 مليون دينار وبما نسبته 28.2% من إجمالي حجم التداول (شكل 27.6).



وبمقارنة حجم التداول العقاري مع حجم التداول في بورصة عمان يلاحظ أن حجم التداول في السوق المالي خلال الفترة 2005-2009 كان أكبر بكثير من حجم التداول في السوق العقاري بسبب الطفرة التي سادت في سوق عمان المالي خلال هذه الفترة وما رافقها من تدفق كبير للسيولة على السوق المالي من قبل الأشقاء العرب وخاصة العراقيين والتي أدت إلى رفع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير مما جذب أيضاً الكثير من المواطنين للاستثمار فيه، إلا أنه وبعد تعمق أثر الأزمة المالية العالمية وتراجع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير أخذت أحجام التداول في السوق المالي بالتراجع الملحوظ

## 8-6 خلاصة

من خلال متابعة تطور مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات في الأردن نجد أن نسب ارتفاع المؤشر في الأردن لا تزيد كثيراً عن نسب التضخم العام، كما أن ارتفاع أسعار العقارات شهد تباطؤاً ملحوظاً في عامي 2015 و2016 انسجاماً مع تراجع التضخم إلى مستويات سالبة وهذا يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات في الأردن خاصة خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية هو ارتفاع طبيعي ولا يشكل تهديداً على الاستقرار المالي.

## الفصل السابع: اختبارات الأوضاع الضاغطة

1-7 مقدمة

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة هامة تستخدم من قبل السلطات الرقابية والبنوك لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، وبالتالي تستخدم نتائجها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك لتكون قادرة على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة.

وتعتبر هذه الاختبارات ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر وبطرق تتجاوز الأساليب الإحصائية المبنية على معلومات تاريخية، كما تساعد هذه الاختبارات الإدارة العليا على فهم ظروف البنك في أوقات الأزمات. هذا وتعد اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر والتخطيط لرأس المال والسيولة، إلا أنها لا تستطيع أن تشمل لوحدها جميع جوانب الضعف في البنك، حيث تعمل ضمن سياسة متكاملة لإدارة المخاطر لتعزيز سلامة ومثانة البنوك وتقوية النظام المالي ككل. وقد اصدر البنك المركزي في شهر 2016/12 تعليمات جديدة (Bottom-up Stress Testing) لتعكس أهم التطورات التي حصلت على اختبارات الأوضاع الضاغطة حسب أفضل الممارسات العالمية.

### 2-7 اختبارات الأوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي

#### 1-2-7 اختبارات تحليل الحساسية (SENSITIVITY ANALYSIS)

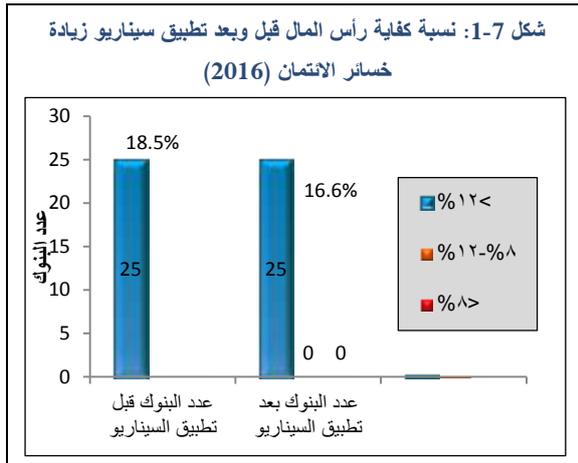
بشكل عام فإن اختبارات تحليل الحساسية تستعمل لقياس أثر التحركات في عوامل المخاطر - كل على حدة - على الوضع المالي للبنك مثل ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، التغيرات في أسعار الفائدة، التغيرات في أسعار الصرف والتغيرات في أسعار الأسهم. وعادة لا يتم تحديد مصدر الصدمة (المصدر الذي ينتج عنه هذا النوع من المخاطر) في هذه الاختبارات. وتالياً اختبارات الحساسية

التي تم إجرائها على عدد من عوامل المخاطر لدى البنوك العاملة في المملكة.

7-2-1-1 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر

الاتئمان

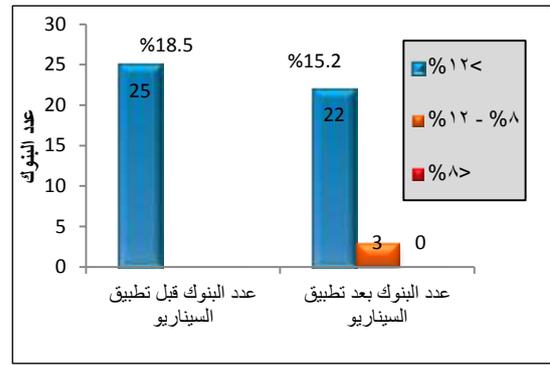
فيما يخص اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان فقد تم افتراض حصول زيادة في الديون غير العاملة (نسبة التعثر لدى البنوك) بنسبة 100%، وذلك بسبب تقادم الظروف السياسية في المنطقة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية وعلى البنوك في الأردن، وفي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 18.5% إلى 16.6%، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12%، ويعود السبب في التأثير المحدود لهذه الصدمة إلى ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن، وتمتع البنوك بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة في حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك، وعلى المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك. وهذا يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة (شكل 1-7).



## 7-2-1-2 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات

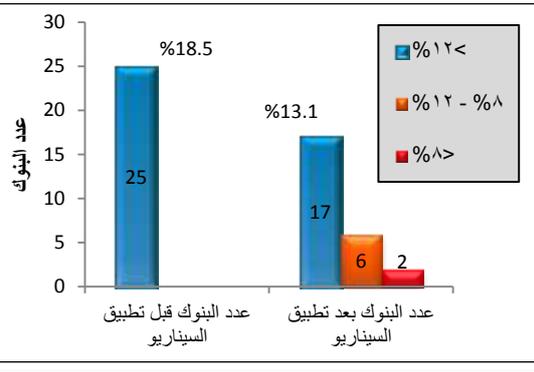
أما فيما يخص مخاطر التركزات الائتمانية وفي حال تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12% لدى (22) بنكاً وستتخفف عن 12% لدى ثلاثة بنوك فقط جميعهم ستبقى نسبة الكفاية لديهم أعلى من 8%، أما على مستوى إجمالي القطاع المصرفي فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تتخفف من 18.5% إلى 15.2% (شكل 7-2).

شكل 7-2: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (2016)



أما في حال تعثر أكبر ستة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي القطاع المصرفي ستبقى أعلى من 12% حيث ستتخفف من 18.5% إلى 13.1%، أما على المستوى الإفرادي فستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12% لدى (17) بنكاً من أصل (25) بنكاً، في حين ستتخفف عن 12% لدى (8) بنوك ستة منهم ستبقى النسبة لديهم أعلى من 8%، مما يدل على أن بعض البنوك في الأردن بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها، علماً بأن البنك المركزي يتابع باستمرار مخاطر التركيز لدى البنوك من خلال تعليمات التركزات الائتمانية (شكل 7-3).

شكل 7-3: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقترضين (2016)



## 7-2-1-3 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

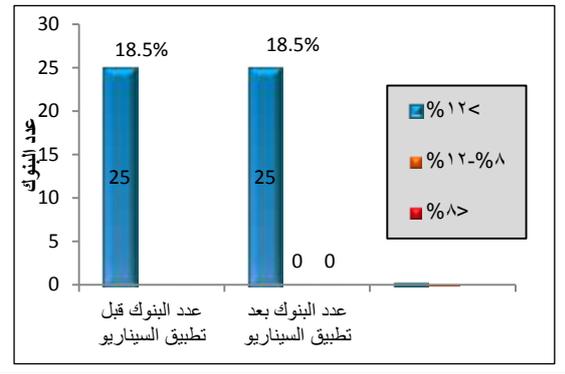
تم إجراء بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق وأثرها على كفاية رأس المال. وقد تم اقتصار التحليل على ثلاثة أنواع من الصدمات: أسعار الفائدة، أسعار الصرف، وأسعار الأسهم. علماً بأنها المتغيرات الأكثر شيوعاً في هذا السياق.

### 7-2-1-3-1-2-7 صدمة أسعار الفائدة (INTEREST RATE SHOCK)

بافتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس ففي هذه الحالة سوف تتخفف نسبة كفاية رأس المال بنسبة بسيطة جداً لدى القطاع المصرفي من 18.5% إلى حوالي 18.4%<sup>11</sup>، مما يعني عدم وجود أثر يذكر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، حيث ستبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% وبهامش مريح، أما على المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك، مما يدل على قدرة جميع البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة (شكل 7-4).

<sup>11</sup> تم احتساب أثر ارتفاع أسعار الفائدة على أرباح البنوك فقط ولم يتم الأخذ بالاعتبار الأثر غير المباشر على مخاطر الائتمان حيث يؤخذ هذا الأثر بالاعتبار ضمن تحليل السيناريوهات.

شكل 5-7: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو صدمة أسعار الصرف (2016)



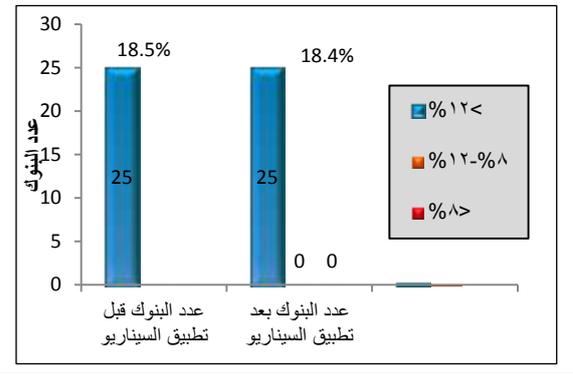
### 3-3-1-2-7 صدمة انخفاض أسعار الأسهم (EQUITY PRICE SHOCK)

بافتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 30%، ففي هذه الحالة سوف تتخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 18.5% إلى 18.4%، مما يعني أنه ليس هناك اثر يذكر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، حيث ستبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% وبهامش مريح، وعلى المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى كافة البنوك. مما يدل على أن البنوك في الأردن قادرة على تحمل صدمة مخاطر أسعار الأسهم وذلك نتيجة انخفاض تعرض البنوك للسوق المالي في الأردن.

### 2-2-7 اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (MACRO-STRESS TESTING)

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيراً على ملاءتها، ولذلك فقد تم توظيف النموذج الناقل (Satellite Model) للنتبؤ بنسبة الديون غير العاملة للفترة 2017-2019. وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات حيث تمثل السيناريوهات الكلية متوسطة الشدة والأكثر شدة حالات افتراضية تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، فعلى فرض تفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة واستمرار انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على الأوضاع المالية لدول الخليج العربي بشكل واضح وانتقال الأثر للأردن من خلال تراجع ملحوظ في حوالات العاملين نتيجة عودة جزء من الأردنيين العاملين في هذه الدول،

شكل 4-7 : نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة (2016)



### 2-3-1-2-7 صدمة أسعار الصرف (FOREIGN EXCHANGE RATE SHOCK)

بافتراض انخفاض سعر صرف الدينار<sup>12</sup> بنسبة 25% مقابل جميع العملات الأجنبية. ففي هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن حيث ستبقى النسبة 18.5%<sup>13</sup>، مما يعني أن القطاع المصرفي قادر بشكل كبير على تحمل هذه الصدمة، وذلك بسبب تغطية الموجودات بالعملة الأجنبية وبهامش مريح لمطلوبات البنوك بالعملة الأجنبية أي وجود مراكز طويلة بالعملة الأجنبية لدى معظم البنوك. وعلى المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك (شكل 5-7).

<sup>12</sup> هذا سيناريو افتراضي يهدف إلى دراسة مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف بشكل رئيسي، علماً بأن احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وصلت في نهاية شهر 2017/4 إلى (11.4) مليار دولار أمريكي وتغطي المستوردات لمدة (6.5) شهراً، وهو مستوى مريح جداً، مما يعزز من استقرار سعر صرف الدينار بشكل كبير.

<sup>13</sup> هذا التحليل لا يأخذ بالاعتبار الآثار غير المباشرة لانخفاض سعر صرف الدينار على الاقتصاد وبالتالي على الديون غير العاملة لدى البنوك.

### 3- السيناريو الكلي الثالث وهو السيناريو الأكثر شدة (Severe Macro Stress Scenario).

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة، فقد تم استعمال النموذج التالي<sup>15</sup>:

$$NPL_t = C + B_1 NPL_{(t-1)} + B_2 \Delta GDP + B_3 \Delta SPI_t + B_4 RIR_t$$

حيث:

$NPL$  = نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لعام 2017.

$C$  = عدد ثابت.

$NPL_{(t-1)}$  = نسبة الديون غير العاملة للعام السابق.

$\Delta GDP$  = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي).

$\Delta SPI_t$  = التغير في مؤشر أسعار الأسهم.

$RIR_t$  = أسعار الفوائد الفعلية.

وبناء على الاختبارات الإحصائية التي تم إجرائها فقد وجد أن هناك علاقة عكسية مؤثرة (Significant) ما بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الديون غير العاملة وعلاقة عكسية مؤثرة ما بين أسعار الأسهم ونسبة الديون غير العاملة وعلاقة طردية مؤثرة ما بين أسعار الفائدة ونسبة الديون غير العاملة لدى البنوك، وفقاً للمعادلة التالية:

$$NPL_t = -1.31 + 0.70 NPL_{(t-1)} - 0.43 \Delta GDP - 0.02 \Delta SPI_t + 0.40 RIR_t$$

والجدول التالي يبين نتائج التحليل الاقتصادي القياسي للنموذج أعلاه.

جدول 1-7: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي		
T-Statistics	المعامل	المتغير
0.80-	1.31-	C
9.34	*0.70	NPL(-1)
2.13-	*0.43-	RGDP
2.70-	*0.02-	SPI
4.55	*0.40	RIR
	%93.16	معامل التحديد ( $R^2$ )
	%90.23	معامل ( $Adjusted R^2$ )

(\*) معنوية إحصائية على مستوى ثقة 95%

<sup>15</sup> تم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (Fully modified ordinary least squares) (FMOLS)، والتي تقدم تقديرات مثلى للانحدارات التكاملية، من خلال القيام بتعديل المربعات الصغرى لحساب آثار الترابط المتسلسل والتجانس في المتغير التابع التي تنتج عن وجود علاقة مترابطة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

بالإضافة إلى تراجع حجم المساعدات من دول الخليج وانخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر، مما قد يؤدي إلى تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي. وإذا افترضنا أيضاً ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بشكل أكبر وأسرع من المتوقع وذلك في حال استمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية واستمرار البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة على الدينار للمحافظة على جاذبية الدينار كعملة ادخارية، مما قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في المملكة.

لقياس أثر هذه الفرضيات على البنوك فإنه عادة يتم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة وقياس أثر ذلك على نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي<sup>14</sup> لدى البنك، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم، كما يمكن استخدام متغيرات أخرى مثل أسعار الأسهم وأسعار الفائدة ونسبة البطالة للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة.

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة فإن منهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل تضمنت افتراض (3) سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع (نسبة الديون غير العاملة NPLS) ودراسة أثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك للأعوام القادمة، وهذه السيناريوهات تندرج بالشدة كما يلي:

#### 1- السيناريو الكلي الأول وهو السيناريو الأساس المتوقع (Baseline Macro Stress Scenario).

#### 2- السيناريو الكلي الثاني وهو السيناريو متوسط الشدة (Medium Macro Stress Scenario).

<sup>14</sup> حسب تعريف بازل III.

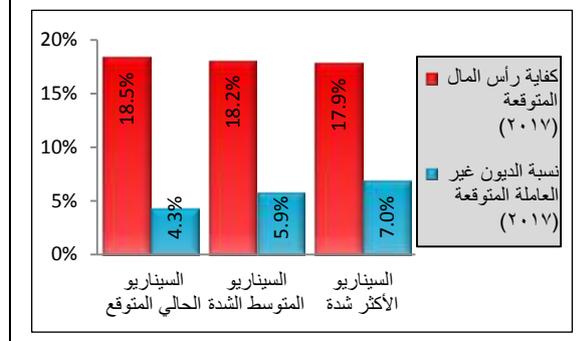
2-2-2-7 النتائج

الجدول رقم (7-3) والشكل رقم (7-6) يبينان نسبة الديون الغير عاملة ونسبة كفاية رأس المال المتوقعة لعام 2017 بافتراض حدوث السيناريوهات أعلاه حيث سترتفع نسبة الديون غير العاملة من 4.3% في عام 2017 إلى 7% في عام 2017 بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة وبالتالي ستخف نسبة كفاية رأس المال من 18.5% إلى 17.9% في عام 2017.

السيناريوهات المفترضة	كفاية رأس المال المتوقعة (2017)	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة (2017)
السيناريو المتوقع	18.5%	4.3%
السيناريو المتوسط الشدة	18.2%	5.9%
السيناريو الأكثر شدة	17.9%	7.0%

\* بلغت نسبة الديون غير العاملة في نهاية عام 2016 حوالي (4.3%).  
\*\* بلغت كفاية رأس المال في نهاية عام 2016 (18.5%).

شكل 7-6: نسبة كفاية رأس المال والديون غير العاملة بعد تطبيق كافة السيناريوهات (2017) (%)



وبافتراض حدوث السيناريوهات في (الجدول 7-2: السيناريوهات المفترضة) فإن نسب الديون غير العاملة المتوقعة للأعوام 2017-2019 بعد تطبيق السيناريوهات (الثلاثة) ستكون حسب الشكل 7-7.

1-2-2-7 الافتراضات المستخدمة

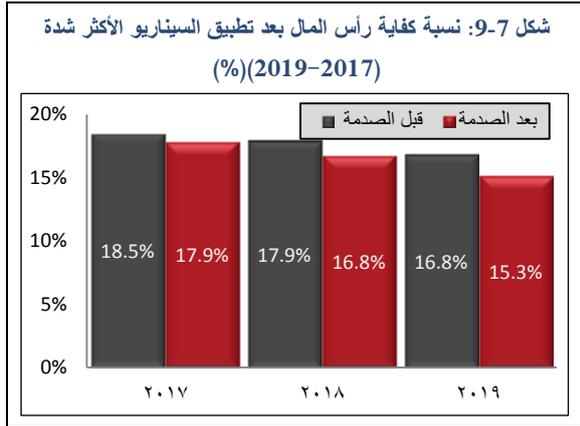
بناءً على قيام البنك المركزي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة في العام الماضي بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة سنوات قادمة (Multiple-Period Stress Testing) بدلاً من عام واحد فقط، فإنه تم التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة للفترة 2017-2019 بناءً على التغير المفترض في معدل النمو الاقتصادي، وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم فقد تم افتراض السيناريوهات التالية:

جدول 7-2: السيناريوهات المفترضة للأعوام من 2017 - 2019

السنة	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	الرقم القياسي لأسعار الأسهم (RIR)	أسعار الفوائد الفعلية
سيناريوهات 2017	السيناريو المتوقع (Baseline)	2.3	4069	8.63
	السيناريو متوسط الشدة	0.1	3255	10.13
	السيناريو الأكثر شدة	-2.1	2848	10.63
سيناريوهات 2018	السيناريو المتوقع (Baseline)	2.5	2848	10.63
	السيناريو متوسط الشدة	0.3	2279	12.13
	السيناريو الأكثر شدة	-1.9	1994	12.63
سيناريوهات 2019	السيناريو المتوقع (Baseline)	2.7	1994	12.63
	السيناريو متوسط الشدة	0.5	1595	14.13
	السيناريو الأكثر شدة	-1.7	1395	14.63

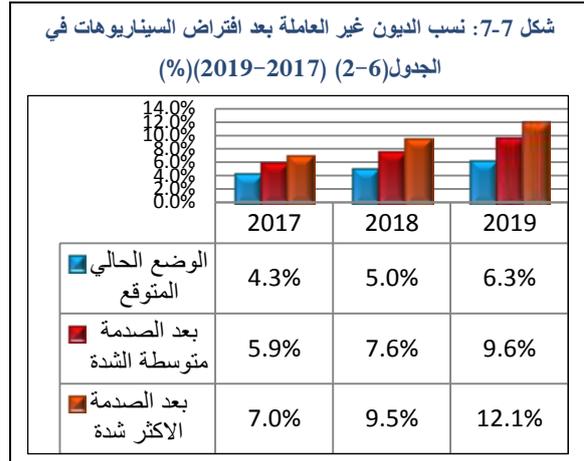
تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:

السيناريو متوسط شدة: معدل النمو الاقتصادي للسيناريو الأساس المتوقع مطروحاً منه انحراف معياري واحد لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.  
السيناريو الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي للسيناريو الأساس المتوقع مطروحاً منه انحرافين معيارين لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.  
أما بالنسبة لأسعار الأسهم وأسعار الفائدة فقد تم افتراض انخفاض أسعار الأسهم بما نسبته 20% و 30% وارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 150 و 200 نقطة أساس للسيناريوهات المتوسط الشدة والأكثر شدة على التوالي، والسيناريو الحالي المتوقع للعام القادم هو السيناريو الأكثر شدة للعام السابق، علماً بأنه تم الوصول إلى هذه النسب استرشاداً بالفرضيات المستخدمة في تعليمات البنك المركزي الخاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة وإرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

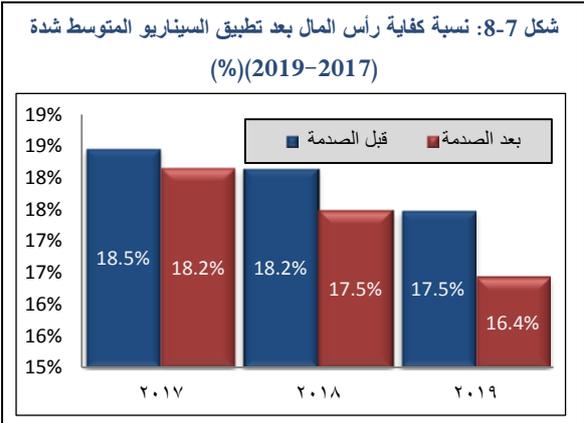


### 7-3 خلاصة

بناءً على النتائج للأعوام (2017-2019) فإن القطاع المصرفي قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة المتمثلة بارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة التغير المعاكس في الظروف الاقتصادية واستمرار تفاقم هذه الظروف حتى عام 2019، إذ أن نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي للأعوام 2017، 2018، 2019 ستبلغ 17.9%، 16.8% و 15.3% على التوالي وذلك بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة، وتعود هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال وبمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمات المفترضة دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك. كما لوحظ من نتائج اختبارات الحساسية أن مخاطر التركزات الائتمانية لها تأثير أكبر على بعض البنوك مقارنة مع المخاطر الأخرى، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها. هذا وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذه الاختبارات وإجراء المزيد منها أخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي للتأكد من سلامة ومتانة القطاع المصرفي الأردني.



وبالتالي فإن نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو متوسط الشدة ستتناقص إلى 16.4% في عام 2019 علماً أنها ستبقى أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2017-2019) وبهامش مريح مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمل هذه الصدمة (شكل 7-8).



وبعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة فإن نسبة كفاية رأس المال ستتناقص إلى 15.3% في عام 2019، حيث ستبقى أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2017-2019) مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن يتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة، قادرة على تحمل هذه الصدمة أيضاً (شكل 7-9).

## 8-2 البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً

قام مجلس الاستقرار المالي خلال الربع الأخير من عام 2010 بالتوصية للجنة بازل للرقابة المصرفية بضرورة وضع اطار للحد من المخاطر والعوامل الخارجية المرتبطة بالبنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً، على أن يتم مبدئياً العمل على وضع تدابير رقابية مكثفة على هذه البنوك، وتعزيز قدرة هذه البنوك على امتصاص الخسائر وبما يتناسب مع مستوى المخاطر النظامية التي تفرضها هذه البنوك على النظام المالي.

## 8-2-1 منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً

ولهذا فقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال شهر 11/2011 (تم نشر نسخة محدثة في شهر 7/2013)<sup>16</sup> بوضع منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً ورأس المال الإضافي المطلوب منها، حيث شملت هذه المنهجية مؤشرات كمية ونوعية لتقييم الأهمية النظامية، اعتماداً على المؤشرات التالية:

- 1- الحجم: فمن المحتمل أن يؤدي تعرض البنك لمشاكل جوهرية إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد العالمي أو الأسواق المالية العالمية إذا كانت أنشطته تشكل حصة كبيرة من النشاط المصرفي العالمي. كما أن تعرض بنك كبير لمشاكل جوهرية قد يؤثر سلباً على الثقة في النظام المالي العالمي ككل. وبالتالي فإن الحجم هو مقياس رئيسي للأهمية النظامية.
- 2- الترابط: كلما زادت درجة ترابط البنك مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى خاصة من خلال حجم الودائع المتبادلة بينهم كلما زادت الآثار السلبية لتعثر هذا البنك على النظام المالي ككل.
- 3- الاستبدال: كلما كان دور البنك أكبر في تقديم الخدمات المالية كلما كان من الصعب تغطية الفجوة التي سيتركها تعثره.

## الفصل الثامن: البنوك ذات الأهمية النظامية والاستقرار المالي

يقصد بالبنوك ذات الأهمية النظامية على أنها البنوك كبيرة الحجم ذات الحصة السوقية المرتفعة والترابط الكبير مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي يؤدي ضعفها أو تعثرها إلى آثار سلبية كبيرة على النظام المالي والاقتصاد بشكل عام.

### 8-1 مقدمة

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت في عام 2007 والاضطرابات المالية التي أعقبت انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2008 أن ضعف أو فشل البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة كان له آثار سلبية كبيرة على استقرار النظام المالي والاقتصاد الحقيقي في الدولة والعالم أحياناً، بسبب حجم هذه البنوك وترابطها الكبير مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومستوى تعقيد عملياتها وضعف القدرة على تغطية الفجوة التي يتركها تعثرها على الخدمات المالية وانتشارها الكبير عبر الحدود.

كما أن دعم الحكومات للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية لحمايتها من الفشل يؤدي إلى مجموعة متنوعة من المشاكل منها: عدم التكافؤ (تشوهات في التنافسية)، زيادة إقبال المؤسسات المالية على المخاطر على اعتبار أن الحكومة ستقوم بمساعدتها وإنقاذها للحيلولة دون تعثرها، بالإضافة إلى التكاليف الكبيرة على الحكومة والمال العام.

ولمواجهة هذه المخاطر، فقد تم تكثيف العمل على المستوى الدولي لوضع اطار لمعالجة العوامل الخارجية السلبية التي تفرضها المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، حمايةً للاستقرار المالي، ليشمل ليس فقط البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، بل أيضاً البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي.

<sup>16</sup> <http://www.bis.org/publ/bcbs255.pdf>

أن قائمة البنوك للعام 2016 لم تتغير عن القائمة المنشورة في العام 2015.<sup>17</sup>

جدول 2-8: رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً.	
رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً	اسم البنك
3.5%	(Empty)
2.5%	-Citigroup -JP Morgan Chase
2%	-Bank of America -BNP Paribas -Deutsche Bank -HSBC
1.5%	-Barclays -Credit Suisse -Goldman Sachs -"Industrial and Commercial - Bank of China Limited" -Mitsubishi UFJ FG -Wells Fargo
1%	-Agricultural Bank of China -Bank of China -Bank of New York Mellon -China Construction Bank -Groupe BPCE -Groupe Crédit Agricole -ING Bank -Mizuho FG -Morgan Stanley -Nordea -Royal Bank of Scotland -Santander -Société Générale -Standard Chartered -State Street -Sumitomo Mitsui FG -UBS -Unicredit Group

### 3-8 البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً

قد يكون لدى العديد من البنوك التي ليست ذات أهمية نظامية من منظور عالمي تأثير هام على نظمها المالية واقتصاداتها المحلية. وعلى خلفية ذلك، طلب قادة مجموعة العشرين في اجتماعهم الذي عُقد في شهر 11/2011 من لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي العمل على توسيع نطاق إطار البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً ليشمل البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.

وعليه فقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال شهر 10/2012 بإصدار ورقة حول إطار التعامل مع البنوك

4- التعقيد: كلما زاد مستوى تعقيد عمليات البنك، كلما زادت التكاليف والوقت اللازم لحل مشاكل هذا البنك.

5- النشاط عبر الحدود: كلما زاد مستوى انتشار البنك في دول العالم، ازدادت صعوبة تنسيق قراراته وارتفعت احتمالية انتشار الآثار غير المباشرة الناجمة عن مواجهته لمشاكل جوهرية. هذا وقد تم إعطاء أوزان متساوية للمؤشرات الخمسة أعلاه.

### 2-2-8 متطلبات رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً

يعتبر رأس المال أداة مهمة لتعزيز قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة، ولتعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً على استيعاب الخسائر، فقد تم الطلب من هذه البنوك رأس مال إضافي يتكون من حقوق حملة الأسهم العادية عالية الجودة يتراوح ما بين (1-3.5%) من الأصول المرجحة بالمخاطر، والجدول رقم (8-1) يبين رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً حسب فئة كل مجموعة:

جدول 1-8: رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً.	
المجموعة	رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً
5	3.5%
4	2.5%
3	2%
2	1.5%
1	1%

علماً أنه قد تم ترك المجموعة الخامسة فارغة لتشجيع البنوك على تخفيض أهميتها النظامية، وفي حال إضافة مجموعة سادسة فسيكون رأس المال الإضافي المطلوب هو (4.5%) من الأصول المرجحة بالمخاطر، وبحيث يتم إضافة (1%) لكل مجموعة جديدة.

كما يبين الجدول رقم (8-2) قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً للعام 2016 بالاعتماد على بيانات عام 2015 (آخر تحديث)، والتي قام مجلس الاستقرار المالي بنشرها في شهر 11/2016 بالتشاور مع لجنة بازل للرقابة المصرفية والجهات الرقابية المحلية المعنية، علماً

<sup>17</sup> <http://www.fsb.org/wp-content/uploads/2016-list-of-global-systemically-important-banks-G-SIBs.pdf>

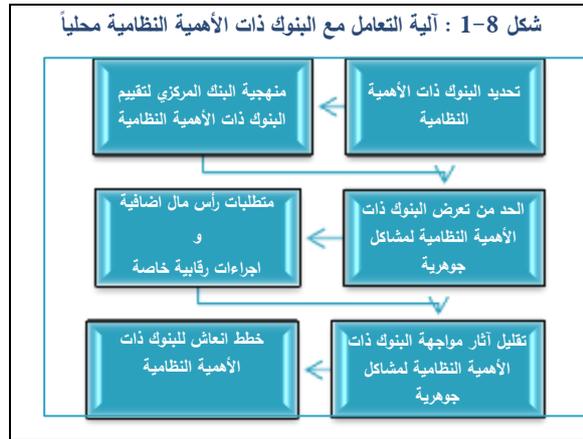
المحلي في المحافظة على سلامة ومثانة أوضاعها المالية والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنتج في حال مواجهتها لمشاكل جوهرية على استقرار النظام المالي والاقتصاد بشكل عام.

هذا وتتضمن هذه التعليمات المحاور الرئيسية التالية:  
المحور الأول: منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية.

المحور الثاني: رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية.

المحور الثالث: المتطلبات النوعية الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية والإجراءات الرقابية الخاصة بها.

المحور الرابع: تقليل آثار مواجهة هذه البنوك لمشاكل جوهرية.



ونبين أدناه أهم ما جاء في هذه التعليمات:

#### 8-4-1 منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية

لاحتساب الأهمية النظامية للبنوك على المستوى المحلي، فقد تم اعتماد المؤشرات التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والمتمثلة بالحجم، الترابط، الاستبدال والتعقيد، حيث تم إعطاء أوزان متساوية للمؤشرات الأربعة أعلاه، وتم احتساب الأهمية النظامية المحلية بناءً على البيانات المالية السنوية للبنوك لعام 2016، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة تحديث عملية احتساب الأهمية النظامية للبنوك من قبل البنك المركزي ومن قبل البنوك نفسها بشكل سنوي. أما فيما يتعلق بكيفية قياس المؤشرات أعلاه فقد تم تحديد المؤشرات الفرعية التالية وفق الجدول رقم (8-3).

ذات الأهمية النظامية محلياً<sup>18</sup>، حيث يركز هذا الإطار على الأثر الذي سيجري على مواجهة هذه البنوك لمشاكل جوهرية على النظام المالي والاقتصادي المحلي. وعلى العكس من إطار التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً، فإن إطار عمل البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً يستند إلى التقييم الذي تجريه الجهات الرقابية المحلية كونها أقدر على تقييم آثار مواجهة البنوك الكبيرة لمشاكل جوهرية على النظام المالي المحلي والاقتصاد المحلي، وبالتالي تعود لها صلاحية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً ومتطلبات رأس المال الإضافية المطلوبة منها.

ولهذا فقد تم بموجب هذه الورقة قيام اللجنة بوضع مجموعة من المبادئ التي تشكل إطاراً للتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، ويمكن تصنيف هذه المبادئ إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تركز على المنهجية التي يتم من خلالها تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، في حين تركز المجموعة الثانية على تعزيز قدرة هذه البنوك على استيعاب الخسائر.

#### 8-4 البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الأردن

حرصاً من البنك المركزي الأردني على استقرار النظام المالي والاقتصاد في المملكة وفي إطار تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، فقد قام البنك المركزي بتاريخ 2017/6/12 بإصدار تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً،<sup>19</sup> حيث تهدف هذه التعليمات إلى تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى

<sup>18</sup> <http://www.bis.org/publ/bcb233.pdf>

<sup>19</sup> <http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/a67fd2c9-cd51-41f7-adeb-065203da06ae.pdf>

### 8-4-2 رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية

بهدف تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية على استيعاب الخسائر تم الطلب من تلك البنوك رأسمال إضافي، وبحيث يتكون من حقوق حملة الأسهم العادية عالية الجودة، على أن يُضاف بصورة تدرجية وبحيث يتم البدء بتلبية المتطلب الإضافي اعتباراً من نهاية عام 2017، وكما هو موضح بالجدول رقم (8-4).

جدول 4-8: رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية				
نسبة حقوق حملة الأسهم العادية المطلوب إضافتها (كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر)%				Score (نتيجة تطبيق المعادلة أعلاه)*
العام الرابع	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	
0.5	0.375	0.25	0.125	من 0.15 ولغاية 0.50
1	0.75	0.5	0.25	أكبر من 0.50 ولغاية 1
1.5	1.125	0.75	0.375	أكبر من 1 ولغاية 1.5
2	1.5	1	0.5	أكبر من 1.5 ولغاية 2
2.5	1.875	1.25	0.625	أكبر من 2 ولغاية 2.5

\* في حال تجاوز الـ Score لأي بنك (الأهمية النظامية المحلية للبنك) 2.5 سيتم تحديد نسبة رأس المال الإضافي في حينه.

### 8-4-3 المتطلبات النوعية الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية والإجراءات الرقابية الخاصة بها

إضافة إلى رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وما هو مطلوب من جميع البنوك وفقاً للتعليمات النافذة، فإن على هذه البنوك الالتزام بمتطلبات نوعية إضافية تتعلق بالحاكمة المؤسسية وإدارة المخاطر، أهمها:

أ- يتوجب على مجالس إدارة البنوك المهمة محلياً لعب دور أساسي ومحوري فيما يلي:

1. الالتزام بمعايير ذات مستوى متقدم من حيث ثقافة المخاطر وإدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية والامتثال، واختيار أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بما ينسجم وطبيعة نشاط البنك ونموذج أعماله.

2. اعتماد منهجية لإخضاع اطار إدارة المخاطر لدى البنك إلى مراجعة داخلية وخارجية (من جهات استشارية متخصصة) دورية، ويجب على مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا الأخذ

### جدول 3-8: قياس المؤشرات الرئيسية والفرعية

المؤشر	الرمز	أداة القياس (المؤشر الفرعي)	معامل الضرب
الحجم	A	إجمالي موجودات فروع البنك داخل الأردن	0.8
	B	اجمالي الإلتزامات خارج الميزانية لفروع الأردن (الإتمادات الصادرة والواردة المعززة، الكفالات، القبولات، السقوف غير المستغلة،...الخ)	0.2
الترايط	C	إجمالي أرصدة وإيداعات البنك لدى البنوك والمؤسسات المصرفية*	0.5
	D	إجمالي ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية لدى البنك*	0.5
الإستبدال	E	إجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد بالإضافة إلى اجمالي التسهيلات العقارية*	0.25
	F	إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات*	0.25
	G	إجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام*	0.25
	H	حجم التعاملات في نظام المدفوعات الوطني في الأردن RTGS	0.25
التعقيد	K	إجمالي موجودات البنك خارج الأردن (موجودات فروع البنك وشركائه التابعة خارج الأردن)	0.4
	X	اجمالي الإلتزامات خارج الميزانية خارج الأردن (الإتمادات الصادرة والواردة المعززة، الكفالات، القبولات، السقوف غير المستغلة،...الخ)	0.1
	Y	اجمالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل* + اجمالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الأخر*	0.5

\* على مستوى البيانات المالية الموحدة (فروع الأردن والخارج والشركات التابعة داخل وخارج الأردن).

هذا وتستخدم المعادلة التالية لتحديد البنوك المرخصة ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، حيث يقاس الـ SCORE<sub>ij</sub> الأهمية النظامية للبنك (i)، وتبدأ الأهمية النظامية المحلية للبنك عندما تصل قيمة الـ SCORE<sub>ij</sub> إلى (0.15)، علماً أن الحد الأقصى للـ SCORE<sub>ij</sub> هو (4) (على افتراض وجود بنك واحد فقط).

$$SCORE_{ij} = \left( 0.8 \frac{A_{ij}}{\sum_{i=1}^n A_{ij}} + 0.2 \frac{B_{ij}}{\sum_{i=1}^n B_{ij}} \right) + \left( 0.5 \frac{C_{ij}}{\sum_{i=1}^n C_{ij}} + 0.5 \frac{D_{ij}}{\sum_{i=1}^n D_{ij}} \right) + \left( 0.25 \frac{E_{ij}}{\sum_{i=1}^n E_{ij}} + 0.25 \frac{F_{ij}}{\sum_{i=1}^n F_{ij}} \right) + \left( 0.25 \frac{G_{ij}}{\sum_{i=1}^n G_{ij}} + 0.25 \frac{H_{ij}}{\sum_{i=1}^n H_{ij}} \right) + \left( 0.4 \frac{K_{ij}}{\sum_{i=1}^n K_{ij}} + 0.1 \frac{X_{ij}}{\sum_{i=1}^n X_{ij}} \right) + \left( 0.5 \frac{Y_{ij}}{\sum_{i=1}^n Y_{ij}} \right)$$

حيث يمثل البسط إجمالي البند لدى البنك في حين يمثل المقام إجمالي البند لدى إجمالي البنوك، كما ترمز N إلى إجمالي عدد البنوك خلال الفترة J، وبالنسبة للرموز A,B,C,D,E,F,G,H,K,X,Y فهي مُعرفة بالجدول رقم (7-3).

التزامها بمبادئ جمع البيانات وإعداد التقارير الخاصة بالمخاطر الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال شهر (2013/1)<sup>20</sup>، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات اللازمة للالتزام التام بهذه المبادئ في موعد أقصاه ثلاث سنوات من تاريخ تصنيف البنك على أنه من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.

كذلك هناك إجراءات رقابية خاصة بهذه البنوك كجزء من تعزيز تواصل البنك المركزي مع البنوك المهمة محلياً وتعزيز الرقابة عليها، فإن البنك المركزي سيعتمد إلى:

- أ- التحقق من مدى فاعلية اطار الحاكمية المؤسسية للبنوك المهمة محلياً وخاصة فيما يتعلق بتركيز مجالس إدارتها على الأمور الاستراتيجية ذات المستوى العالي والمخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك.
- ب- عقد اجتماعات دورية مع الأعضاء المستقلين في مجالس إدارات البنوك المهمة ومع لجان التدقيق والمخاطر والامتثال كل على حدة.
- ت- تواصل مستمر مع الإدارات العليا في البنوك المهمة محلياً، وخصوصاً مدراء المخاطر والامتثال والتدقيق.
- ث- طلب اختبارات أوضاع ضاغطة محددة خاصة بكل بنك تم تصنيفه من البنوك ذات الأهمية النظامية، إن دعت الحاجة إلى ذلك.

#### 8-4-4 تقليل آثار مواجهة البنوك ذات الأهمية النظامية لمشاكل جوهرية

بهدف تقليل آثار مواجهة هذه البنوك لمشاكل جوهرية، فقد تم الطلب أن يكون لدى هذه البنوك خطط انعاش معتمدة من مجلس الإدارة للتعامل مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك عند مواجهته لأوضاع حرجة وشديدة الخطورة قد تهدد وجوده واستمراره حيث على البنك ضمن هذه الخطة وضع وتوثيق قائمة بالإجراءات التي يمكن اللجوء إليها في هذه الحالة.

بالاعتبار ملاحظات وتوصيات عملية المراجعة والتقييم وتحديث اطار إدارة المخاطر بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للبنك ونموذج أعماله.

3. السعي نحو استخدام منهجيات وطرق متقدمة لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك تتناسب مع حجم البنك وطبيعة عملياته ومستوى تعقيدها.

4. توفير وحدات منفصلة لإدارة مخاطر التشغيل وبحيث يكون اطار إدارة المخاطر التشغيلية متكاملًا مع الاطار العام لإدارة المخاطر في البنك، مع إيلاء موضوع خطط استمرارية العمل والمخاطر السيبرانية/الإلكترونية اهتماماً مناسباً، ومواكبة أفضل المعايير وأحدث المستجدات بهذا الخصوص.

5. تطوير نظام تصنيف ائتماني داخلي لدى البنك وبحيث يتم ربطه مع عملية تسعير المنتجات الائتمانية المقدمة من البنك وشروط منح الائتمان.

ب- يجب على البنك الذي تم تصنيفه كبنك مهم محلياً توضيح الإجراءات الوقائية في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتمالية وخصوصاً في خطوط الأعمال الرئيسية، وبحيث يكون لديه لجنة امتثال منفصلة منبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من ثلاثة أعضاء غالبيتهم من الأعضاء المستقلين، وتطوير قدرات أعضاء اللجنة بشكل مستمر بما يسمح لهم من القيام بدورهم بصورة فعالة.

ت- على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في اطار تعزيز قدرتها على إدارة المخاطر بشكل عام وجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر وإعداد التقارير ذات العلاقة بشكل خاص تزويد البنك المركزي في موعد أقصاه سنة واحدة من تاريخ تصنيف البنك ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بتقييم لمدى

Basel Committee on Banking Supervision (2013):<sup>20</sup> "Principles for effective risk data aggregation and risk reporting", BIS Documents, no 239. <http://www.bis.org/publ/bcbs.pdf239>

## 8-5 تطبيق تعليمات البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الأردن

وتجدر الإشارة إلى أن معظم البنوك التي تم تصنيفها كبنوك ذات أهمية نظامية محلياً قادرة وفق نسب كفاية رأس المال الحالية (على مستوى فروع الأردن وموحد) كما في 2016/12/31 على الالتزام بمتطلبات رأس المال الإضافية دون الحاجة إلى زيادة رأس المال، وهذا يعود إلى أن البنوك في الأردن تتمتع بنسب كفاية رأسمال مرتفعة هي الأعلى تقريباً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يتكون معظم رأسمال البنوك في الأردن من حقوق حملة الأسهم العادية التي تعتبر أعلى مكونات رأس المال جودة، وهذا بدوره يعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

لقد تم إعطاء البنوك مهلة عام ونصف للالتزام بالمتطلبات النوعية المطلوبة منها، أما متطلبات رأس المال الإضافية فيجب تليتها بشكل تدريجي خلال أربع سنوات، وبحيث يتم البدء بتلبية متطلبات رأس المال الإضافية ابتداءً من 2017/12/31 ولغاية 2020/12/31، وحسب ما هو موضح في الجدول رقم (8-5).

جدول 8-5: تلبية متطلبات رأس المال الإضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية		
تاريخ تطبيق متطلبات رأس المال الإضافية	البيانات المالية التي سيتم الاعتماد عليها	المتطلبات المطلوب تليتها من قبل البنوك ذات الأهمية النظامية
2017/12/31	بيانات عام 2016	25% من رأس المال الإضافي
2018/12/31	بيانات عام 2017	50% من رأس المال الإضافي
2019/12/31	بيانات عام 2018	75% من رأس المال الإضافي
2020/12/31	بيانات عام 2019	100% من رأس المال الإضافي

هذا وقد أفرزت النتائج الأولية من تطبيق تعليمات البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الأردن تصنيف 6 بنوك كبنوك ذات أهمية نظامية محلياً، وعليه فقد تم تحديد متطلبات رأسمال إضافية مطلوبة من هذه البنوك تتراوح من (0.5%-2%) من الأصول المرجحة بالمخاطر زيادة على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة من البنوك الأخرى لتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر.